مخطوطة

حاشية على شرح ملا جامي

المؤلف

مجهول

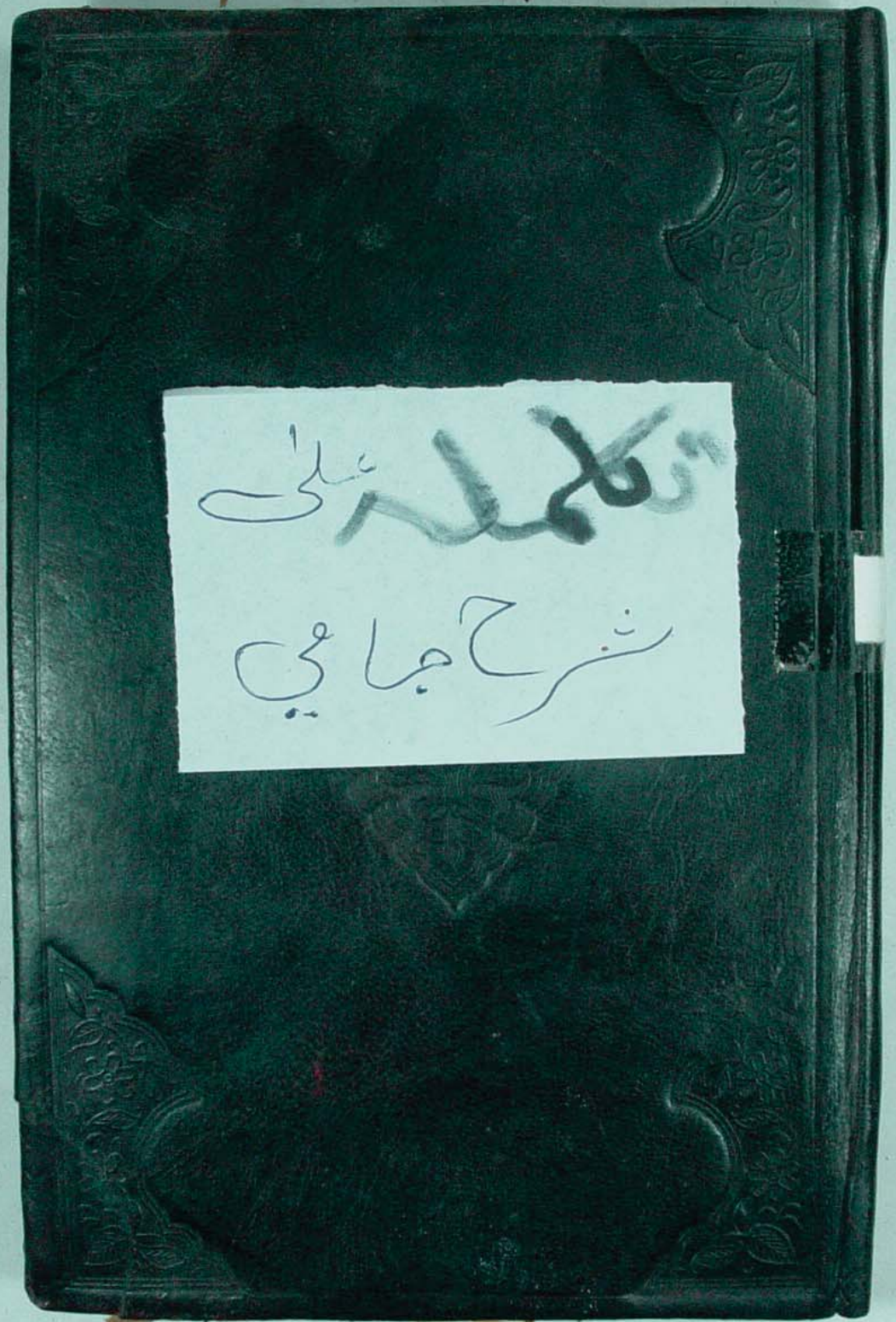

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

اي المركبات المعدودة آه اي فيما سبق بقوله وهي المضمرات والمبهمات

واسماء الاشارة آه بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثانية عين

الاولى واللام في السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظروف بالبعض فيكون

المعنى جميع المركبات المعدودة من المبنيات ثم ان المضمر المذكور المحدود في قوله

المضمر ما وضع آه وفي قوله الموصول ما لا يتم آه مفرد اراعاية لما هو الاصل القصد

في التحديد وذكر فيما عداهما جمعا مراعاية لتطابق التفصيل والاجمال مع وضوح

ان المقصد تحديد القدر المشترك العلمية من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظة كل

في بعضها للاشارة الى الطرد والعكس في بعضها مراعاية لما هو الاصل ولما ذكر الشم

قوله جيء صيغة الجمع لفظ كل في شرح قوله التوابع كل ثان تلك ههنا والمراد بقوله

المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحروف بقرينة قوله فان تضمن الثاني فلا

ان جمع المركبات لا يصح عد ما من المبنيات لان منها معربات كغلامك وغلامي بنة

بالاتفاق ومنها معربات في الافصح وما قاله الشيخ الرضي من ان قوله اسم لا حاجة اليه

لان الكلام في اقسام الاسم ولذا ترك في غيرها فساقط لان تصريح ما علم

من المقام لا يقتضي انه لا حاجة اليه نعم لا بد اذ ختيار التصريح ههنا والاكتفاء

بالقرينة فيما عداها من نكتة وهي انه لما كان في اسميتها شبهة لكونها

من كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا عطف الشم قوله وجعلها

كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فاندفع الشكوك الذي عرضت الناظرين

اسمين او فعلين الموجود من هذه الاقسام هو المركب من اسمين كبعلبك

ومن فعل واسم كبحت نصر بنسبة اصله لانها نكرة في سياق النفي فتعم

لاني الحال اي حال التركيب ليدل يخرج مثل سيبويه فانه من المركبات المبنية

للتركيب ليخرج مثل عبد الله فانهما ليسا للتركيب اما الاول فظاهر

واما الثاني فلانه قبل النقل جملة فليست بمعرب ومبني وبعد النقل محكيا

على ما كان عليه مثل عبد الله الخ اي ما هو مشتمل عليها قبل التركيب

كالمركبة التامة والناقصة المنقولة عن معانيها الى الاسمية قبل

العلمية اما حال التركيب او قبل التركيب من افراد المحدودة لكونها مبنيا

للتركيب قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه ليستعمل في كلام

خمسة وعشر بالعطف واعلم ان المضمر قال في بيان قوله ليس بينهما نسبة

اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك لتخرج المضاف والصفة

والجمل المسماة بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين

بعد التسمية بها فاعترض الشم الرضي عليه بان قد خرج عن هذا الحد

بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف

جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره

ولا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية والشم بدل لفظ قبل العلمية

بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضي ان المراد بقوله

للمبنيين

على النسبة حال التركيب اي ضمت كل واحدة منهما الى اخرى ووصفت بها

جعلت كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها

قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة العام بناء على كثرة العلمية
في التركيبات اشتراط القناد دلالة النكرة الواقعة في سياق النفي
في الاستغراق فاراد بعض الافراد دون البعض من غير قرينة ترجح
وفيه تعريض للفاضل الهندي حيث عين النسبة فقال ليس بينهما نسبة
اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج مثل تابط شرا وعبد الله
وبزيد والنجم اعلاما والاحسن يقال الخ اي الاحسن ان يفسر
بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها وتخصيصها بان يقال المراد
نسبة مفهومة كما هو المتبادر اذ ليس الفصل لان يكون بين الكلمتين
نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان ظاهر تركيب خمسة عشر تركيب
امتزاجي كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذ الوحظ ان معناه مجموع
العددين يفهم ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر بعلبك
او غيره نحو بيت بيت اي لبيت او لبيت لوقوع احد جزءيه
وسط الكلمة اي بعد التركيب فان اصله خمسة وعشر بناء على ان معناه
مجموع العددين يعني اخوات آه يؤيد الوجه الاول افراد الضمير
وقرب المرجع وانما خص اخوات عشر بالذكر لخفاء في تضمنها الحرف ويؤيد
الثاني عموم الفائدة وان كان افراد الضمير يحتاج الى التاويل مثالين
اي من نوع واحد اعني تضمن حرف العطف مع ان اللفظ ايراد الثاني بغير حرف
العطف تعميم الفائدة في هذا التركيب العددي وانما يقال امرد مثالين

احدهما التضمن معنى حرف العطف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في اصله
لان التعميم في الحكم اعني البناء الذي هو المقصد بالذات اولى بالبيان من التعميم
في الشرط الذي هو تضمن الحرف قوله وحاوله به آه خلاصته ان تضمن الحرف
اعم من ان يكون بنفسه وباعتبار ما اخذ لتسع حروفها جميعا الزيا
على ثلثة اذ في اخذ بعض الخ نحو ثم مثلا في ثلثة عشر واحد
عشر وعلى هذا القياس آه فانه مشتق من احد وعشرون لبعض الواحد
من احد وعشرين لا فرق بينهما الخ يعني كل واحد منهما مشتق من الجزء
الاول من العدد المتضمنة لحرف العطف لا فرق بينهما الا بالتصريح بحرف
العطف في احدهما والتقدير في الآخر لحرف العطف المذكور في الحادي
والعشرون هي حرف العطف على الحادي وفيه تعريض الشارح الرضي
حيث قال انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة والعطف على الحادي
في الظاهر لكونه قائما مقامه بانه التزام امر زائد لا احتياج اليه في
لسقوط النون آه وانما سقط النون لانه لما حذف الواو المؤذنة
بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك وانما كان
حذف النون موجبا بشبهه بالمضاف لان نون المثنى والمجموع لم يعهد
حذفها الا للاضافة فصار كالمضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء
اعرب الثاني وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف وهو
ضعيف مع منع عرفه آه هذا القيد مستفاد من قوله في الاصح الا ليكن
في الاقصح

قبل التركيب مبنيا وان كان مبنيا فالاولى والاشهر ابقاءه على بنائه
مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه الصرف
على قلة تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا وبني الاول
على الفتح لكان معربا في الاصل ومبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات
المبني وسكونه ولا كل بعض من حيث انه بعض من الابعاض العينة
فالفرق بينه وبين كلما يأتي به ظاهر ولم يقل ولا بعض منهم ليسبق
الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له فكأنهم اصطلحوا اه ولم يصطلحوا
في الظروف كذلك لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضافة
الى الجملة واذا وتتعذر تعريفه لعدم وجود قدر مشترك
يخصصه موضوعة وضع الحروف اعني الثاني فان اقل مبنيا والا
فالثاني فعلة كاين مشابهته في الاصل في البناء وحمل الخبرية
لمشاركتها في البناء مبني لمشابهتها ما يشبه مبني الاصل
يعني الكناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم
يثنى منها في المعنى وليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما
وتميزها واجب النصب ولا يجوز خفضه بالاضافة ولا يكاد يستعمل
غالبا الا معطوفا عليها فلا يقال كذا درهما وذكر ابن مالك انه سمع
لكنه قليل وفي القاموس كذا اسم مبهم وقد يجري كم فينتصب ما بعده
على التمييز او غير مجرور معطوف على يوم السبت او على حرف

اي غير يوم السبت كما جاء في الحديث ايذن للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا
وكذا فعلت كذا وكذا وما قيل انه مجرور على السبت ورفوع عطف على نحو فانه
يجيء بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت ويكسر آخرهما اي كذا وكذا
وهم اذ في الاول عطف على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت نحو وما
في القاموس يدل على ان كيت وكيت يجيء بمعنى كذا وكذا دون العكس كيت
وذيت بفتح التاء وكسرها وقد يضم اصلها كيّ وذيّ حذف لام الكلمة وعوض
منها التاء ولذا يكتب طويلا ويوقف عليها كما في اخت ولا يستعمل الا مكررين
بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت
لا يستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي
يتحقق معه العامل والجملة من حيث لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء
فرع المناسبة يعني الاصل ولا مناسبة للجملة مع مناسبة معتبرة في البناء
ولم يجز خلو عنهما اذ المفرد الواقع في كلامهم لا يخلو عن احدهما
يرجح البناء اما لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل
وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد لشائقا فصار كأنه
غير مركب مع العامل فترجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب قال قيل
انه واقع موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل
ان استحقاقها للاعراب المحلي عارضي فلا يعتبر مع عدم استحقاقها الذات
للاعراب والبناء ومن الكنايات كاين ولها صدر الكلام وميزها

قال المصنف

الى الفهم

فهو مبنية

ولذا لم يتعدد

ولذا كذا درهم

مجرور

مجرورة من غالبا حقيقة علم ابن عصفور لزوم ذلك ويكون للتكثير غالبا
نحو وكاين من نبي قاتل معه ربيون وقد يجيء للاستفهام نحو قال لي ابن
ابي كعب لابن مسعود مهما كاين تقرن سورة الاحزاب نقال ثلثا وسبعين
عن اخواتها لكونها في الاصل اسما منويا فكم الاستفهامية آه كم الاستفهامية
والخبرية تدخل الا ان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم
في ظنه للمخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما العدود
فهو مجهول عند المخاطب فيهما فلذا احتيج الى التمييز ولا يحذف الا لدليل والحذف
في الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات منصوب ولا يجوز
جره الا اذا جرت الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجل مررت ويجوز في
المميز الجر ايضا قصدا الى التطابق بينهما لانه لو جعل تمييزا فهما في الظرفية
فاعتبار احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختصة
بالوصفية مع ان حيز الامور اوسطها ولان الطرفين تعارضا فبقي الوسط فجعل تابعا له
لان العدد الكثير اي المائة والالف
ما بني الصواب اسقاطه لكن جوز الزمخشري ردا لما قال الشيخ الرضي
وجوابه ان كلامه في مميز منفصل بكم واما اذا فصل بينهما بفعل متعد فالتمييز
بمن اوجب في الخبرية والاستفهامية ذكر في الرضي قبيل هذا الكلام
والآية من الفصل لانشاء التكثير لان المتكلم يفصل بكم اعلام التكثير
الذي في ذهنه لا استكشاره خلافا لمن زعم انها في باب كم الخبرية

وكون جملتها انشائية لاختلاف الجهة كلم فنحو كم رجل ضربت اخبار بضرب
كثير من الرجل وانشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت كثيرا
من الرجل ولا يقال له كذبت ما استكثرت من الضرب كما قالوا ما اكثر ما يقال
ليس بكثير ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم لكان اوفق آه يعني
ان الاوفق للتعبير السابق حيث قال فكم الاستفهامية كذا والخبرية
كذا ان يقول كلتا وايراد كلا بتاويلها بالنوعين كما ان التاويل
فلا يحكم بشيء منهما ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد
مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه
باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي في بحث
كتب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء
كانت اسما او فعلا او حرفا كما ذكر للحكاية كقولك في الاستفهامية عما
يجيء معربا نحو ليت يرفع وينصب فان اولته بالمذكر كان للفظ
فهو منصرف مطلقا واولته بالكلمة او اللفظ فان قدرته اسما كان الوسط
فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة اوقدرته اسما متروك
الاوسط فهو غير منصرف قطعا انتهى فجعل كلا من التذكير والتانيث
ينبه بالتاويل كلا هذين القولين كما هو الظاهر من التوصيف كل بالا
ستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية واما
التاويل بهذين اللفظين او بهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية

www.al-maktabeh.com

والخبرية لفظهما وليس كذلك لان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد
فهو مما لم الاستفهامية والخبرية لا حاجة لي هذا كما لا يخفى اي كل واحد
في معنى اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين
آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل فما قيل ان التاويل لكل واحد
منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشيء بل مقصوده بيان ان الحكم
المذكور لكل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخر والتعبير بلفظ كلا
للاختصار ولا دخل في ذلك للتثنية كما في قوله تع كلتا الجنتين
آتت اكلها او شبهه فعل المبتدأ كم يوما انت سائر كم رجلا
انت ضاربه فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره في
هذا منتقض لقولك كم رجال فان جار فعل غير مشتغل عنه
بضميره فكلامه لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لولم
ينصب الضمير كما ذكره في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل مبتدأ
انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشرح في شريطة التفسير من ان قوله
بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير
لافادة ان مجرد العمل في الضمير يكون مانعا عن العمل فيه وههنا ليس كذلك
اي على حسب هذا الفعل يعني ان ضمير حسبه راجع الى العمل المفهوم
من معموله له الى اقتضاء العمل على ما في الرضي وعمل الفعل لا يكون الا بحسب
الضمير فاندفع ما قال الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب الضمير معا

قوله

قوله لكم الاستفهامية اكتفى بثلثة امثلة من الفاعيل في الاستفهامية والخبرية للاان
المعرف انتصابها على انها مفعول بها او ظرف او مصدر اما خبر كان نحو كم كان مالك
والمفعول الثاني من باب ظننت نحو كم ظننت مالك فيهما داخلان في المفعول به
واما جعلها الفعل آه فعلى هذا قوله كان منصوبا والا فهو مرفوع معناه تعين النصب
كم ظننت مالك والرفع لكونه راجحا مختارا فاندفع ما يرد علي انه على تقدير عدم الاشتغال
بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما في الرضي مثل
قولك كم رجلا ضربته فالمثال المذكور داخل تحت القاعدتين بالجهتين التقديريتين
في جميع هذه الاسماء اشارة الى ان جمع المصنف في قوله اسماء الاستفهام والشرط
الاستغراقية بمعنى الكل المجموعي لكل واحد الا ان خص عنه كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى
لتشبيه الشيء بنفسه كما في قوله تع ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل ان في قوله اسماء
استفهام والشرط خرابة لان المراد اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام وهو كم
لا في كل واحد منهما فان من وما يأتي فيهما الوجوه الثلثة ولا يتاتي فيهما الرفع
على الخبرية واي يأتي فيه الوجوه الاربعة واين واني ومتى واذا كيف وايان لكونها لازمة
الظرفية لا يتاتي فيهما الا النصب على الظرفية او الرفع على الخبرية كما فصله الشارح
فيهما الرفع على الخبرية اي بالظرفية كما يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فقولنا في ماني
الرضي من يتاتي الرفع فيهما على الخبرية نحو من انت ومادينك باعتبار بعض الوجوه
وهو النصب والجر واما باعتبار الرفع فهو مرفوع على الابتدائية رفعه على الابتدائية
والخبرية جملة متى جئت علي تاتني نصبه على الظرفية آه بان يكون ظرفا لجئت او مصدرا له

اي كوني مقرا وكوني جلستي والجملة خبر عندك فكان الذي حقه ان يكون الاصل مقدما على الفرع

فيكون منقلبة الكف او القدم اي الي داخل اعرب مع التنوين لانه لما عوض

التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لان غاية الكلام اي تقصد المتكلم - لتعمها

في حرف الاضافة لكي لتعمها في المضاف اليه كذا في شرح المفصل وليس في حرف الجر هذا

مقدرا كما في غلام زيد على مفهوما معناه من الغاية لفهم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه

في الاحتياج الى المضاف اليه كما تحققت وهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه ظاهرا

بنيت مع معه كالاسماء الموصولة بتبني مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظاهرا

الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء اما حيث اذا واذا فانها وان كانت

مضافة الى الجملة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مضاف

تلك الجمل المحذوفة كذا في الرضي فعلى هذا يكون المضاف اليه محذوفا وعوضا عنه التنوين

قامت بثبوت بدله كذا في الرضي الا غير تجاني زيد كما في قولك جاءني غير او لا غير جاء

وليس غير وغير مخبر ليس الجامد في غيره قال الاخفش يجوز ان يكون اسما كما في الرضي

لشدة الابهام التي فيه فانه اشد ابهاما من مثل فلان وهذا اولى من مثل علي الضم

كما فيها آمين والغايات لكونها جاءت غير محصورة وكذا حسب بفتح الحاء وسكون

السين الكفاية قال الله تعالى حسبك ويقم حسبك درهم من هذه الدراهم اي كفاك وهذا

رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة واما يقم مررت باخيك حسبك من رجل كذا

في شمس العلوم وعدم تعرفها بالاضافة الدال على عدم تعرف غيرك لتوغلها في الابهام

وعدم تعرف حسب لكونه بمعنى محسبي فاضافته لفظية في الصحيح هذا رجل حسبك من رجل

فاضافته

وهو

وهو وصف للنكرة لان فيها تاويل فعل كانه قال يحسب لك وبما ذكرنا ظهر ان ليس مشبها

للغايات في الابهام اذ الابهام في محسبي هذا اليقل واجري مجراه وليس غير وحسب بل

شبه حسب بغير هاهنا ليس بمعنى لا غير على ما توهم حيث لم يكن مقدما تفتح التالفة

ويكثر لالتقاء الساكنين في الصحيح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الاصل

بمنزلة حين في الازمنة وحيث لغة قد يستعمل في الزمان

اي الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

في الصحاح هذا اي قدمه واشهد بهذا البيت وقوله للفتى خبر عقل اي لفتى

يعيش به مدة حيوته وفي الرضي ولا يمتنع حمله على المكان اي حيث مشي

مفعوله شرحي كذا في الرضي فعلى هذا طالعا حال ونجم بالرفع فاعله والعائد محذوف

اي طالعا في ذلك المكان وصفا ساطعا وصفان النجم وفي شرح ابيات الكتاب

رفعهما بالنصب فقال انه بدل من طالعا وطالعا مفعول تري وحيث ظرف تري وقال

شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لتري او حال من سهيل والعامل فيه معنى

الاضافة اي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت

باقيا على الظرفية وحذف مفعولي تري نسيا كما في قولهم ما تحدث الروية في مكان

سهيل انتهى قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضي

عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل المحذوف

هو عامل للدلالة عليه اي تراه طالعا لشدة الاضافة وكذا يرفع بعضهم

سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وترك اضافة مطلقا

اشد زمانية او مكانا وهي التي للمفاجاة عند المبرد واذا الشرطية لا يكون الا
زمانية واما التي ليست ظرفا اصلا ففي ثبوتها الخلاف كما سيجيء واذا لم يقل
او لا يكون شيء منها لما ذكرنا في حيث في الرضي واما اذا ففيها الخلاف هل هي مضافة
الى الشرط او انتهى فالدليل المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال بالاضافتها الشرط
وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على القول بانها مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط
فلا والاولى ما قاله الشيخ ابن الحاجب انها يبنى حيث واذ لانها موضوعة لكان
حدث او زمانه فشابه الموصولات في احتياجها الى الجملة وهي اذا كانت اشارة الى ان
قوله للمستقبل خبر مبتدء محذوف مع العائد بقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة
بعده بالواو ولا يجعل حالا ولا صفة لان اذا من الظروف المبنية سواء
كان للمستقبل او الماضي او الحال او للاستمرار او لا يكون بشيء منها وقيل
الجملة معترضة فلا حاجة الى تقدير العائد لكن كونه حكما كسائر الاحكام ينفي
الاعتراض وان كان داخلا على الماضي فهي تقلب الماضي الى المستقبل
عكس ان نحو يمكر بك الذين كفروا واذ يقول لصاحبه وقد تستعمل في الماضي اما بخروجها
عن الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد يفارقها الظرفية مفعولا بها
او مجرورة او مبتدء مثال الاول قول عائشة رضي الله تعالى عنها لابي لا علم اذا كنت
عني راضية واذا كنت غضبا ومثال الثاني ونحو يعبثون الذين كفروا الا جهنم زمرا حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها ومثال الثالث بقولك اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة فان نصب
خافضة رافعة فاذا وقعت مبتدء واذا جب خبره وليس بخافضة رافعة احوال

والمعنى وقت وقوع الواقعة صادق الوقوع خافضة قوم رافعة آخرين وقت بسط الارض
فاذا عنده في موضع جر بحتى لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التي تقوم
في محل الجواب استيناف في قوله تعالى وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها فتحت جواب سؤال مقدر كانه قيل ما فعل بعد مجيئهم واما بقاء
ظرفيتها كما ذهب اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى على اسم معمول لغيرها في موضع النصب
بالجواب وليس لحتى عمل وانما افادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل وعلى هذا يكون
الغاية ما يستنبط من الجواب مترتبا على الشرط التقديري المعنوي في الآية المذكورة اي اذا وقت
لهم وقت وجوز الزمخشري ان يكون حتى حرف ابتداء واخباره الرضي اذا باقية على كانها
عليه قبل دخول حتى وقد يجيء للاستمرار نحو قوله تعالى واذا القوا الذين آمنوا قالوا
آمنا وفيها معنى الشرط غير الاسلوب السابق واللاحق وليس المقصود بالشرط اتصاف
الاول بمعنى الشرط عاما مضى وليس استمرار سوى خبر في سائر اسماء الجوازم ذلك لان
الحدث الواقع فيه مقطوع به في اصل وضعه والشرط ينافيه لانه مفروض الوجود
الا اذا كثر الامور التي يتوقع وقوعها قطعا لما كان يظهر بحاله فقد جوزه والتضمن
معنى الشرط لم يسوغ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عاما ضا على شرف الزوال بخلاف
سائر الاسماء فانها لم يوضع لزمان يقطع فيه المتكلم الحدث الواقع فيه معنى
الفرض الذي هو معنى الشرط ولعروض معنى الشرط فيه جاز ان يكون جزائها اسمية
بغير فاء ولم يجز المضارع الواقع جزاء اذا ولم يلتزم الاخفش وقوع الفعلية بعده
فهذا علة اخرى لبنائها وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لاشتراكهما في الصيغة

اذا جواب حتى على تقدير

فعل بذاء

وقت

مجيئهم

في ان يسوغ فيه

ولم يجزم

اي لكون معنى الشرط فيها قد عرفت ان هذه العبارة يفيد علم وسوخ الشرط
فيصح تعليل الاختيار بها من غير حاجة الى ضميمة كما وهم
للمفاجاة ولا يحتاج
الى جواب ولا يقع في الابتداء ومعناها الحال او الاستقبال والاكثر توافق بحالة
قال الفراء وهذه اي كقوله تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون
وهو حرف عند الكوفيين والاخفش الاصل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكانا
او زمانا كما سيجيء القاضل الياضلي الاسفرايني قدس سره من قولهم فجئته اذا
قيد بذلك لان فجاءني بمعنى آخر في القاموس فجئت الناقة كفرح عظم بطنها
وكمنع جامع يعني انه ماخوذ من هذا المجرد وبمعناه في القاموس فجأه كسمعه ومنعه
فجأ وفجاءة الم عليه كفاجأه بالضم والمد لا بالكسر والمد فانه مصدر فاجأ
وما قيل وانما قيد بالضم والمد لان الفجاءة الضربة مصدر فجأه بمعنى اخذه بغتة
فلم يوجد في الكتب المشهورة من اللغة فيلزمها الاسمية اي على احد الاقوال
فان فيه ثلثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية الثاني جواز دخولها على الاسمية
والفعلية الثالث اذا اقترنت بقد يجوز دخولها عليها وان لا يقترن فيمتنع كذا
في المفتاح لا تنافي بين هذا وبين ما سبق في شرط التفسير والاحاجة الى تكلف
حمل اللزوم على الاغلب كما ذكره الشم والدال التخصيص اللزوم بغير باب شرط التفسير
كما قيل والعامل في اذا هذه آه اليه ذهب الزمخشري وابن الحاجب وغيرهما
والخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر في نحو فاذا السبع اي حاضر
وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر كذا في المغني وعلى جميع التقادير اذا
اذا المفاجاتية خبر والمبتدا الاسم المذكور بعده مبتدا فعلى هذا مستقر ١٢
مقطوعة

مقطوعة عن الاضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف اذا كان خبرا
عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع والمعنى اذا حضور السبع فهي للسببية حذرا
عن لزوم عطف الاسمية على الفعلية قيل قاله الشيخ الرضي ويؤيده وقوع ثم
مواقع الفاء في قوله تعالى اذا انتم بشر تنتشرون لا مفعول به كلام المفرغ حيث
قال اي خرجت ففاجاءت وقت وقوع السبع بدا على انه جعل مفعولا به كما ذهب
اليه ابن مالك من انه قد يفارقها الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير
قوله تعالى فاذا اصابهم وعصيهم يقبل الليل بسرعة منهم انها تشعر ان هذه
اذا للمفاجاة والتحقيق فيها اذ الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة
تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل
المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا اصابهم وعصيهم فقاجاءت
موسى وقت تخطيهم سيء جالهم وعصيهم وقال في تفسير قوله تعالى اذا انتم
بشر تنتشرون اي ثم فاجاءت وقت كونكم بشرا تنتشرون فان كلا من التقديرين
ارجعها مجردة عن الظرفية مفعولا بها واما ما قاله الشم من ان المفعول به محذوف
وانا مفعول فيه فيخدشه ركاكة المعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجات السبع
في زمان وقوعها ومكان وقوعه لعدم الفائدة في التقييد بالظرف خصوصا
نحو قوله تعالى ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم خامدون والكائنة للماضي
قد تستعمل معربا باللام على انه صفة بقية الجزء المغني بخلاف التكن فانه يكون
حالا قيدا للعامل واما تقدير للمبتدا وان كان صحيحا لكن عند وحدة

فاذا جاءهم

فقاجاءهم

تفصيل

فيخدشه

عند وحدة

ويجيء للمستقبل بتجريدها عن المضي واستعمال المطلق في المقيد
الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمع الثلث في قوله
الا تستفزه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول
لصاحبه ولقلة مجيئها للجواب اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما قليل
وفي جوابهما كثير فالتعليل ظاهر منهما للمكان او قد للابتداء بالفاء بقرينة
اشتمال الكلام على التفصيل الغني استفهاما ما وشرطا وجعله صفة وان كان صحيحا
لكن جعله حكما مستقيما لصحة بالقلب اي حالكونهما آه فاستفهام حال
من الضمير المستقر في الجار والمجرور وفي جعلهما عاملي الاستفهام والشرط اشارة
الى رسوخهما فيهما فلا حاجة الى تقدير ذا في استفهام وشرط واتى زيد
في الرضي لا يستعمل اني بمعنى اين الا مع من ظاهرة نحو من اني عشروك او مقدرة
نحو اني لك هذا اي من اين ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد بمعنى متى ولا
بمعنى متى وكيف والا بعده فعل استفهاما وكتبت للجمهور ساكتة عن كونها
للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع وقد جاء كسر ما
في الرضي كسر همزة لغة سليمة وقال الاندلسي كسر نونها لغة وكيف للحال
استفهاما والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز
الصحيح في جواب كيف زيد جار مجرى الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار
والظروف متقاربان كما كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم
بدليل ابدال الاسم منه نحو كيف انت صحيح ام سقيم ولو كانت ظرفا لابدل منه

نحو

نحو متى جئت اليوم الجمعة ام يوم السبت فهو في محل الرفع على الخبر هذا اذا ادخل
فواسخ الابتداء على ذلك الاسم واما ان دخلت نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا
فكيف منصوب المحل خبرا ثانيا المطابي ذلك الناسخ كذا في الرضي على الحالية
ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فكان معنى
كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد مذ ومنذ قيل انهما
كلمتان برأسهما اذ الاصل في الحروف وما يشبهها عدم التصرف وقيل اصل منذ
بدليل منيذ وامنذ بضم الذال اذا التقى بساكن لموافقتها آه قال الاخفش
للجازيون يجرون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما في الزمان الحاضر اتفاقا واما
الخلاف بينهم في الخبر في الزمان الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا واذا
اجريا فقيل انهما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من ابتداء اذا كان
الزمان ماضيا معرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وبمعنى في ان كان حاضرا معرفة
نحو ما رايته مذ الليلة وبمعنى من والى جميعا فيدخلان على الزمان الذي وقع
فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه في ذلك اذا كان الزمان نكرة نحو ما رايته مذ ازمنة
ايام فثم ان المضاف المذكور في بنائهما ثلثة وجوه الاول ما في شرح الكافية وهو ان
منذ وضع للحرف وحمل منذ عليه لاتفاقهما الثاني في شرح المفصل وهو ما ذكره
في الشرح الثالث ما ذكره فيهما وهو انهما مقطوعة عن اضافة مرادة في ذلك
بنيت منذ على الضم كما يبنى ما قطع عن الاضافة الآتي ان قولك منذ يوم
الجمعة معناه اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كتضمن قبل عند القطع الا انه لم يات

نسخة
جزء ٢م
والكوفيون يعربون مطلقا

ويكون

الابسيا لانه لا يذكر المضاف اليه معه ابدا بعدك قبل اي اول مدة زمان
الفعل فالام في المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه وما قيل ان معناهما اول المدة
مطلقا وتعين كونهما مدة الفعل المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة
الى التاويلين فانما يصح لو ثبت استعمالها في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانهما
لا يستعملان الا في اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما يوخذ من الاستعمال
يستثنى بعد الاحتمال اي الاسم المفرد الدال على الوحدة لا المثنى والجمع
وما في حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد ما رايته مذ ثلثة ايام لانه في حكم الجمع
امر واحد بجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة في المثال المذكور ولظهوره لم يتعرض
لبيان جهة الوحدة اي الزمان الذي آه يعني ان الباء ليست صلة والا لكان
الواجب التقدم العدد لانك قصدت بقولك يومان عددا اثنين لانك قصدت
بالعدد يومين وما قيل اي المعنى الذي قصد باسم العدد فيابى عنه لفظ يليهما لانه اريد
المعنى المقوم باسم العدد الا تجوزا وقد يقع آه معطوفا على ما يستفاد من سابق
كلامه اي فيقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع المصدر اي فاكتفى
على هذه الصورة يعني ان الكلام على حذف المضاف اليه اي او صورة ان قيل يشمل الثقيلة
والمخففة لان كلمة ان مستعملة في ما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه
انه يجب ان يقرا ما كتب على هذه الصورة موضع او ان ليفيد التعميم ولا يشك
في قلة انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصوير ان بالتشديد والتخفيف
اختصارا في الكتابة اسمان الاخر في فانه لا محل لهما من الاعراب تكونهما

في تاويل

في تاويل الاضافة كون اللفظ مؤولا بالاضافة ليس من الاقسام المعرفة ولو كفى التاويل بالاضافة
في صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لامكان التاويل بالاسم المضاف فالصواب
انهما مضافان الى الجملة حذفت لدلالة الجملة السابقة عليها وذا بنيت منذ على الضم تشبيها
بالغايات في كونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة وهي تاويل المفرد بالمعرفة والتقدير ما رايته
منذ ما رايته يوم الجمعة اي منذ علم رويتي يتكلم الى الحاضر والى احدهما ويرد عليه آه
قال المصنف هذا المذهب وهم لا يساعده المعنى واللفظ اما المعنى فلانك تخبر عن اول المدة
او جميع المدة بانها يوم الجمعة او يومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشارح وتقديم الظرف
انما يكون مصححا اذا كان الظرف للتقدم ظرفا للمبتدا كما ذكرت في الدار زيد وفيما نحن فيه ليس كذلك
وتفصيل المقام ان لمذ ومنذ ثلث حالات احدها ان يليهما اسم مجرور بهما خبر يعني
ان كان الزمان ماضيا ويعني بي ان كان حاضرا او يعني من والى جميعا ان كان معدودا
وثانيها ان يليهما اسم مرفوع نحو يوم الخميس ومذ يومان ومنذ ثلثة ايام وثالثها ان يليهما
جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهما حينئذ ما بعدهما خبر عما قبلهما والتقدير
فيما اذا كان ما بعدهما اسم مصدر بجملة فقولنا ما رايته مذ يوم الجمعة او يومين الخميس والثاني
مفسد للمرد لي فلذا لم يعطف عليه وان جاز العطف فيما هو بمعناه نحو ما رايته و
اول مدة علم رويتي يوم الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبلهما مضافا الى جملة
مصرح بجزئيها اذا كان بعدهما جملة وبحذف احد جزئيها اذا كان بعدهما مفرد
اي منذ كان يوم الجمعة ومنذ كان ذا بك فقولنا ما رايته مذ يوم الجمعة جملة واحدة
قال صاحب التسهيل وانما اخترته لان فيه اجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة وكونهما

الا اذا كانا حرفي جر

في تاويل

طرفين مضافين الى الجملة بعدهما مع حتمة المعنى فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخليص
من ان ابتداء بنكرة باد مسوغ انما هو في التنكير ومن تعريف غيرها معتادان ادعي
التعريف وفيه تخليص من جعل حالتين في حكم جملة واحدة من غير رابطة ظاهرا
ولا مقدرا انتهى وقد عرفت بما حررناه انه دافع جميع ذلك عن مذهب البصريين
بالالف المقصورة ويجامل الفهما معاملة الف الي وعلي فيسلم من الخطء وتقلب
ياء مع المضمر غالبا ثم ظاهر كلام المصنف ان لدي لغة برأسه وفي الصحاح ان لدي لغة في لدن
وقد جاء آية في لدن تسمع لغاة كعضد وجمل وكتف وكبد وفخذ وعضد وقد
وخفف ترك المضموم كتف متابعة لما في المفصل كما قالوا لت بفتح اللام وكسر التاء
ولدن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون وقد جاء لدن بفتح اللام كما جاء
عضد عضدا بسكون الضاد ثم كسر النون لالتقاء الساكنين وضم الشين اللغات
الستة المذكورة في الملتقى بهذا الطريق لان تغير اللفظ للتخفة فبعد ضبط الاصل
ضبط الاخف فالاخف بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط النون
وقدم ما فيه النون لكون التغير فيه يسيرا ولدن بتحريك الدال بعد استكمال
الضم بالفتح لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسر ايضا ولدن بتسكين الدال وثقل
ضمها باللام وكسر النون لالتقاء الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضا ولداه
ثالث لغات باسقاط النون من اللغات الثلث التي يسكون الدال وضمها وقد جاء
لدكد وهي في غاية القلة لوضع بعضها وضع للحروف في شرح المفصل بيت
تشبيها بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها الاسماء المتمكنة وانما عليها الحروف

فاشبهت

وهو يرده ما ذكره الرضي من ان لدن ولفا تايدان فيهما الاعراب فيجوز ان يكون لدن ظاهرة او مقدرة

لدن غدوة

وعلى هذا

اي الشرح

فاشبهت الحروف وبني لدا لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم يبني فانه يبني واختلف
بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى فيه فيسمى لدا لشبهه بالحروف وبني لدا لشبهه
ما اشبه الحروف وان اختلف جهات الشبه فانه لا يضر الا يرى ان نزال بني لشبهه بانزل
وبني نحو اهل لشبهه بنزال وان اختلف جهات الشبه انتهى فاورد عليه الشيخ الرضي ان جواز وضع
بعض الاسماء وضع الحروف بناء على الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبينة
لمشابهتها المبني فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها بعض وضع الحروف والجواب
انا لا نم الجواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبني على ما يلزم لها من كونها مبنية
حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناء على كونها على كثرة الاستعمال مطلوبة التخفة لذا جاء
بعض الاسماء معربا مع كونه ثنائيا كم وهن في بعض اللغات كما مر وبما نقلنا من شرح المفصل
ظهر اندفاع ما قيل انه وجه للحكم ببناء لدي لمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم
الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند وكلاهما بمعنى عند وهي اي كلاهما مشتركة في هذا
المعنى الخاص لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الغالب
او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدي فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا في شرح
الرضي وبها ظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه بمعنى من لان اللزوم من معها ظاهرة
او مقدرة ينافي التضمن كذا في اسماء الشرط والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل
المصري لدن مبنية تشبيها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأ
غاية وامتناع الاخبار عنها بها ولا تبنى على المبتدا غلا عند ولدي فانهما
لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنيان على المبتدا

تقرير

فيتعين

لا يفيد

اي بناء على صنوف الواضع

قوله اي بسكون بناء

اي بناء ثنائي حرفين

وضعف وضع الحروف

قوله ان كلام

فانه يشير ان مجموع بناء

او المجموع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

و معنى عند القرب حسًّا او معنى نحو عندي انك غني ومهما فتحت عينه اوضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن كذا في الرضي ان تعريها اما لفظًا ان كان مفردًا او تقديرًا ان كان جملة وقد ينصب آه اي ينصب بلدن لا بسائر لغاته لفظ غدوة للفظ آخر وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كان معرفة تشبيهًا لنونها آه وان كان من نسخ الكلمة بالتنوين فيكون كاسم قام بالتنوين فيعمل عمله ويضعف هذا التوجيه ان يونس حكى نصب غدوة بعد لدن المجردة من التنوين ولذلك آه اي لكون مشابهًا بالتنوين انجذف النون من لدن تارة وثبتت اخرى ولكون آه عطف على تشبيها من حيث المعنى علة لنصب خصوص غدوة اي لاجل الفعل آه في هذا التوجيه صرف اللام عن التبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر في امثاله والمختص للنفي على معناه المتبادر فهو قائل تصرفا وفي التوجيه الثاني ابقاء اللام على التبادر وجعل الماضي صفة للمزيل واسناد المنفي اليه كالتجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا ولهما استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قط دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط وبناء المخففة آه وقيل التضمنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم بدليل آه فان الاضافة الى المفرد يرجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها من التعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا يعرب الغايات عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف اليه مبنيا مفتوحا لالتقاء الساكنين فيه القطع لا مرد به منصوبا وهم اي دهور الداهرين معنى عوض الدهر يسمى به لانه كلما مضى جزء عوض جزء كذا في القاموس المعرفة والنكرة المعرفة مصدر عرف بمعنى شاع اختال والنكرة

اسم

اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما يطلب كذا في الاقليد والنكرة والنكارة ناشئة من اقسام الاسم بنى بذلك على انها من مباحث الاسم كالمعرب والمبني بعد الفراغ عن وضع جزئي بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما فان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين او كلي بان يلاحظ الموضوع بوجه عام كما في المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام به الفعل ويلاحظ الموضوع له بوجه عام كما في الحروف والضمائر واسم الاشارات فهنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما او الموضوع له بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس والراجح للاحتمال الثاني بدلالة آه فالعين بمعنى الذات كذا في القاموس وغيره واضافة الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاتا معلومة معهودة والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غير بهما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به في الاقليد التعريف يتعلق اما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك لي بستان وانت تعرفه دون مخاطبك او بما لا يعرفانه نحو قولك انا في طلب غلام اشتريه وليست تقصده الى معين او بما يعرفانه نحو قولك الرجل كذا وقيل ان المعرفة ما لمعرفة مخاطبك فحواه انه لا بد فيها من معرفة المخاطب وانما زاد لفظ المعينة اشارة الى ان ما وقع في عباراتهم من لفظ المعينة معناه المعلومة لا المتشخصة يخرج به النكرة والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة باعتبار وضعه المجازي فان الوضع في تعريفهما اعم من الوضع بقصد او بالقرينة ليدخل في المعرفة المعارف المستعملة في المعاني المجازية نحو يا الاسد للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في النكرة النكرات التي استعملت

نحو رايت اسد يرمي واشار به وذلك لان المتكلم بليغ فله يد في اختيار هذا الترتيب الذكري
من تذكرة والاشارة الى ترتيبها اي الرتبة يعني تكلت لذلك فيحمل عليه الى ترتيبها في الرتبة
على ما اختاره وتبع الزمخشري في ذلك فانه ذكرها في المفصل على هذا الترتيب الاتي في المفتاح
جعل تعريفه بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعرفه من غيره والزمخشري جعله في
مرتبة المضاف اليه كما هو مذهب سيبويه فانها موضوعة لمعان آه هذا على راي المحققين
المتاخرين واما على راي المتقدمين فانها موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها في جزئياتها
فالمعنى الحقيقي مجموع الكلية وكذا الاختلاف في المبهمات والحروف والموضوع له جزئي مشخص
اما شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغايب الراجع الى الشخص فظاهر واما الراجع الى الكلي
فلانه من حيث تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما صار مشخصا لا يحتمل غيره صح به في
الاقليد
وبعضهم جعلوا الضمير الراجع الى النكرة المحضة نكرة واستعمالها فيها مجاز كضمير المخاطب
المستعمل في مخاطب غير معين نحو قولك ولو تراي اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
الاعلام الشخصية اي الموضوعة للشخص وهو حاصل حقيقة او اعتبارية بها يمتنع
فرض اشتراك الشخص بين كثيرين والاعراض انما سميت مشخصات لكونها اعلامات
يعرف بها الشخص لا انها علة للتشخص ولو قيل بكونها علة فعليتها على سبيل البدل
كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير يلزم من تبدلها بتبدل الاشخاص علمها وعدمه وتفصيله
في علم آخر كما اذا تصور ذات زيد آه اي بوجه يختص به وان كان في نفسه
يمكن فرض اشتراكه فالمعلوم جزئي بوجه كلي كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات
ولذا اختار لفظ تصور دون احس فان ادراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئي هو احساس
وبالوجه الكلي هو تخيل واما

قوله

ماهية موضوعة للمشخص مرسم

بالله

انما هو بالاحساس فلا يتكفل بلفظ الله ولا بالاعلام الموضوعة عند غيبة
الموضوع لانها يمكنها تصورها بوجه مختص به كتصوره تعالى بكونه واجبا لذاته
لكل ما سواه فالمعلوم جزئي وان كان العلم بوجه كلي على ان لفظ الله من الاعلام
الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف لفظ الآلهة فان غلبته تحقيقية وقد حققناه
في حواشي تفسير القاضي والجنسية اي الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن
من حيث هو هو ويتها من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد
هذا ما ذهب اليه المض والمحققون فتعريف العلم الجنسي عندهم حقيقي واختيار
الرضي ان تعريفه لفظي كما ان غرفة وبشري وصحراء ونسبة كرسي
لفظي ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية
والموصولات ليقل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الاشارة اشتراكهما في افادة
والتعيين بامر خارج اعني الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت
الاشارة والصلة في الوضوح وذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات
تعرف بها وما ليست فيه ال كمن وما فتعرف بانه في معناها فيه ال فالموصول
على هذا في مرتبة ذي اللام واليه ذهب سيبويه وجمهور النحاة
العهدية والجنسية في التسهيل فان عهد مدلول بعضها بحضور حسي او علمي ذهني
عهدية والا فهي جنسية وفي شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الحاج يوسف الى
ان الكل تسع واحد هو العهد والمراد بالجنسية اللام التي للحقيقة من حيث هي هي بلا
ملاحظة فرد ما التي للحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد فيصح المقابلة بينهما

وانما تعرض للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع وهم ان الاستغراقية
لافادة الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر العهد الذهنية لانها من حيث
استعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجملة الخبرية اللام الزائدة
وهي فيما وجب تعريفه او تنكيره في التسهيل وقد يوصف زيادتها في علم
وتميم ومضان اليه تميز بدل من اللام آه مبني كونه بدلا من اللام انه
مستعمل في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لكان اللام
تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من اضعاف العين الذي فاد وحرفة
جمل اهل اليمن ومن واتاهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في الميم انتهى فالميم حرف
تعريف عوض اللام في افتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلبت بالراء
في الرحمن الرحيم كما وهم نحو يا رجل اي اسم الجنس الذي قصد به فرد معين
فان تعريفه بالنداء وأما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد نهاية
الوضوح وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد اكتساب العلمية اذ اصل
يا رجل آه يعني انه كان في الاصل معرفا باللام توسل لندائها بأي ثم حذف اللام
وأي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل ولا يستعمل صحة الاضافة آه فان لفظ
احد في الاثبات لواحد مبهم كالنكرة للعموم لمن قال ان تكلف فقد تكلف
لان اصدر آه هكذا في الاقليد والمنقود فالتقابل بين الاقسام الثلاثة
بالذات وقولهم اللقب ما يشعر بمدح او ذم حيث لم يقيد بالعلم التقدير بالاب
والام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح

او الذم

كقوله ع ولقد امر على اللئيم يسبني

وحال ٢

فوده شعرة

ط

فقط

ولا يستلزم م

او الذم كابي الفضل وابي الجهل لا يضره وعبارة الرضي تشير الى هذا فانه قال والاعلام
اما اسم وهو لا يقصد به مدح او ذم واما لقب وهو ما يقصد به احدهما واما كنية
وهي الاب والام والابن والبنت مضافة انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم
المصدر باب او ام مضافا الى الاسم حيوان او صفة كابي الحسن كنية وفي غير ذلك
لقبا كابي تراب كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح بهذا الاصطلاح جعل
صاحب القاموس ابو الغناهية لقبا وفي كونه كنية على الاصطلاح المشهور
نهو كنية من كنيت اي سترت وعرضت كالمكنى لانها ستر للاسم عن
والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان
يمدح الملقب به او يذم لعين ذلك اللفظ والكنية تعظيم المكنى بعلم التقبيح
بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان يخاطب باسمها كذا في الرضي وعندي
ان التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين اللقب والكنية ظا فان قصد به
اي حين الوضع لا حين الاستعمال فانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح
او الذم لانه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح او الذم اذا اشتهر في المسمى
بصفة مدح او ذم نحو حاتم وقصد الواضع يفهم من كونه منقولا من معناه الغير
العلمي الى العلمي فان المنقولات يلاحظ فيها المعاني الاصلية فهو لقب لفظة
اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح وفي الذم خاصته فهو الاسم
بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذي هو اخص من مقابل الفعل والحرف
الغالبية آه العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو واللام نحو النجم ذي في الاصل

كابي هريرة م

الفرق بين الكنية واللقب

ط النبز

ر فيها

www.sibkat.com

داخلة في المعرف باللام العهدية او المضاف بالاضافة العهدية وبعد الاستعمال
في فرد معين اختص به بمنزلة الوضع على ان يلزم الجمع بين المعنى
استعمال المستعمل بحيث اختص به بمنزلة الوضع على ان يلزم الجمع بين المعنى
الحقيقي والمجازي في قوله وضع او الحمل على عموم المجاز باستعمال آه متعلق
بتناول تناولا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لغو
متعلق بالنفي اعني تتناول لا بالنفي المستفاد من غير فيكون داخلا تحت النفي فيفيد
عموم التعريف لاعدام المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدير تناولا
متعلق به فيكون اول الامر متعلقا بتتناول اراد التنبيه فيه اشارة
الى ان الترتيب بين الاضافات المذكورة بديهي فيما يكون اي في نوع
يكون فيه هذا الترتيب اي ترتيب الاضافات في نفسها فلا يرد ان المضاف يكون فيه
هذا الترتيب كما سيجيء ولم ينبه عليه وهذا الترتيب الذي ذكره
اي ترتيب اضافات المضمر بالنسبة الى كل العارف حيث قال واعرفها اي اعرف المعارف
لان لفظ هذا للقرب ولقوله الذي ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور
فيه اختلافات كثيرة في شرح التسهيل المصري قيل اعرفها العلم وقيل اسم
اسم الاشارة وقيل المعرف بالام وقال المضمر اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم
ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رايته انتهى لكمية احاد اشياء اي
الصفة منسوبة الى الكم بوقوعها جوابا له وهو العدد المعين فان كم للسؤال عن العدد
المعين عامرضة لاحاد الاشياء اي لافراد الجنس قال المضمر في الايضاح العدد مقادير

الاجناس

احاد

احاد الاجناس فاسماء الاجناس يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها
التمييز وقد تستعمل المجرد العدد من غير التمييز نحو ستة ضعيف ثلثة
فبقوله لكمية احترز عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين
كصيغ الجمع ولفظ العدد او لا نحو زيد وعمرو وبقوله احاد احترز عما وضع
لكمية الاحاد في نفسها من غير نسبتها الى جنس نحو لفظ بضع وبيف فانهما
يدلان على عدد معين من غير نسبة الى جنس يذكر ان يتبع اسم عدد كالتمييز
وبما حررنا ظهر انه لا يجوز التعريف بما وضع للكمية فتتقاضه بالفاظ الكمية
ولا بما وضع لكمية الاحاد ولا بما وضع لكمية الاحاد الاشياء لتقاضيها بما وضع
للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد لا يخرج عن التعريف ثلث جماعات احاد
الجماعة فان الاشياء آه الفاء لتفصيل المجمل ولا يخفى انه اذا كان الاشياء
هو المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الجواب ان يقال لكمية
الاحاد او لكمية الاشياء وما قيل ينبغي ان يقال المراد بالاحاد الموحدات القائمة
بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها ففيه ان
الوحدات المنفردة او المجتمعة نفس العدد لا كميتها ظهر بهذا التقرير ما
لا يرضى به المتم فانه قال في ايضاح المفصل العدد مقادير آحاد الاجناس فالواحد
والاثنان على ذلك ليسا بعددين انما ذكر في العدد لانه محتاج اليهما فهما من العدد
ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقداره لشيء عليه من وحدة وغيرها فخرج الواحد
والاثنان في العدد انتهى وليت شعري بعد ما صرح المضمر بخروجهما عن التعريف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اذا اخذ لفظ الاحاد وكيف تعرض للشم الرضي على عدم ضحة التعريف بعز
عنه وان لم يكونوا آحاد الواحد ليس بعدد عندهم لان العدد قسم
الكم والواحد ليس بكم والاثنان قيد الوضع وذكر والله وجوا ضعيفة
تفصيلها في شرح حكمة العين بالحاق التاء كما هو الاصل في التانيث
او باسقاطها فان الاصل في التانيث واخواتها كلمة التاني في شرح
التسهيل المصري الثلثة واخواتها اسماء جماعات كثرة وامة وفرقة
وعصبة وصحبة وارذبة وقمة وعشيرة وقبيلة وفصيلة فالاصل
ان يكون بالتاء ليوافق الاسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود
المذكر لتقدم ذكره ورتبته وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتاخر رتبته
ويدل على ان اصلها التاء ان الوب اذا قصدت مجرد العدد يقول ثلثة نصف
ستة وفي الرضي انما هو وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا
في كلامهم لسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في رجال مؤنثا
بسبب عروض هذا العرض فتانيث العدد في نفسه اولى الى غير ذلك في
التي بخط الشم مع نسخة الفاضل اللاريجاني وفي بعض النسخ الى التسع وهو سهو
اي بالجمع اي بما يجري مجراه او ممتزجا يدخله في او بالعطف
كما في الرضي بناء على ان اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سيجيء ذكره
ان تضمنه الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب او يقول او تضمنيا فليس
بصواب اذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني واحد في الرضي اسم فاعل من

وحد يعد

وحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد فالمراد من
الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى تدقيق فلسفي بان يقال
سمي الوحدة واحدا لانه واحد بذاته كالضوء مضيء بذاته واما لانه من
الانواع المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الواحدة واحدا على
موصوف فعلى تاويل معدود بهذا العدد ولذا يجتمع على واحدان فعلة
غالب في الاسماء ولم يجمع على فواعل مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الا
صفة يقال مررت برجل واحد وامراة واحدة فرعي جانب الاسمية بان جمع
على واحدان وجانب الوصفية بان لم يجمع على فواعل ومائة اصله
مئية كرمية حذفت لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما في عزة وشبهه ولامها
ياء كما حكي الخفش رايت مئيا يعني مئية وفي الصحاح اصل مائة مأية كمئي والهاء
عوض من التاء تقول واحد اثنان آه هذا الاعداد ما بعدها موقوفة
عليه عما هو الاصل فيها في الفصل العدد موضوع على الوقف تقول هذه
الكلمات واما ذكرها على التعداد لان اعراب الآخر لا دخل له في بيان
وقوله بنو تميم بكسر الشين جملة معترضة بين المعدودات والالف في
واثنتان تجبر منهما وليس علامة الاعراب وكذا الواو في قوله عشرون
واما قوله ثم بالعطف فيها فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقوله مائة والف
مائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد فعول القول المقدم هنا للعطف
على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور او المتوسط قوله ثم

ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بينهما اعتبار التانيث جماعة في الايضاح للفهم ولما كان
كذلك اي جاء بالتاء للمذكر فيما فرق الاثنين لان الثلثة جماعة فاستوى الجمع في المذكر
لانه السابق ثم جاء الى المونث فذكروه ارادة الفرق بينهما انتهى اي انما كان على
خلاف القياس الظني في الثلثة فما فوقها لان عدد الثلثة فما فوقها جماعة فيقع ايراد
التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاؤا الى المونث
فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمونث اذ لو ورد التاء فيهما لزم الالتباس
في صورة
حذف المميز فيهما لاعلامية فيه ولو ورد بالعكس لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس
واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكر وعدمه في المونث فقوله اعتبار آه نكتة مصححة
لايراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر وعدمها في المونث هذا ظهران تانيث
ثلثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة وتانيث العدد لاعتبار
العدود مونثا على ما قيل فانه تطويل من غير حاجة وهذا الوجه اظهر ولخفة مونه
لانه لا يحتاج الى كون التانيث هو الاصل في الثلثة فما فوقها كما مر نقلا عن شرح التسهيل
والرضي قيل هذا لخروج التانيث في ثلثة فما فوقها قياسي وهذا ينافي ما تقدم في بحث
وزن الفعل الا ترى قالوا في تانيث ثالث قياسا لم يرد ايراد ثالثة فان لحوق التاء للمتذكر
وليس بشيء لان لحوق التاء فيها لخلاف القياس الظاهر الطردي في كل الاسماء وما قالوا
انما هو بعد لصحة اللحوق بالتاويل على خلاف الظاهر فرقا بين المذكر والمونث
والمعتبر في التذكير والتانيث حال المفرد ان كان للعدد وجمعا لفظ العدد وان كان
اسم جنس او اسم جمع فان كان مختص بالمذكر اثبت التاء وان كان مختص بالمونث

حذف

حذف وان كان محتملا لهما جاز الا مران اذا اشتهت على احد المحتملين فاعتبر
بذلك النص ففيه تفصيل في الرضي وان كان للعدد وصفة مذكر عن الموصوف
يعتبر حال الموصوف قال الله تع من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اي عشر حسنات
امثالها وان كان مما لا يدخله التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيونث نحو خمسة
من الضرب وبذكر نحو خمس من البشاءة وغير الواحد آه ظاهره يدل على ان احدا
مغير الواحد واحدي مغيرة الواحد والمفهوم من الرضي ان احدا اصله وحد فابدلت الكاف
صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس بالاتفاق واحدي
واحدي ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس من الاولين كوشاح واشاح وعلى
خلافه عند غيره ففي قوله وغير ابدل على ما في القاموس ابقاء للجزء الاول فيها
حال من فاعل تقول اي متقبلا معقولا له لعدم صحة التعليل وكذا تذكير التاء عطف على
اي مذكر الجزء الثاني في المونث وكراهته مفعول له للتذكير اي مورد الجزء الثاني
في المذكر لكراهة اجتماع ما سن وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز
عند الجمهور فسهو وقد وقع في التنزيل يجعلون اصابعهم في آذانهم حذر الموت
وفي الرضي ويعزى الى الرياشي وجوب تنكير المفعول المشابهة الحال والتميز وقوله
حاتم يا عضر عوراء الكريم او خان وقاص عليه بدل من لام الكلمة اعني الياء
لانه من الشيء واما في اثنا فهي للتانيث لان همزة الوصل عوض منها اي من
لانه لما وجب قيل الصواب فلانه آه والجواب انه جزء لهما بتقدير فيهما
وحذف الفاء في جواب اما جائز مع قوا المحذوف نص عليه في الرضي لانه منصوص آه

www.al-maktabeh.com

قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلي انما يكون للمبني وعشرون ليس
مبنيا وهو ظ انما المحتمل ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا يشتغل
آخره بالحركة الحكائية فقط غلط بوجوه وهم اما اولا فلان الاعراب المحلي
يكون للمعرب قالوا يجوز الرفع في المعطوف على اسم ان بعد مضي الخبر حملا على محله
ورفع ظريف في لا غلام رجل ظريف في الدار حملا على محل لا غلام رجل وامّا
ثانيا فلان عشرون مبني لكونه كناية عن المبني اعني عشرون على التعداد وامّا ثالثا
فلان يشتغل آخره بالحركة البنائية لا ينافي الاعراب بالحرف لان المعطوف
الخ تعليل لقوله اي عطف تلك العقود آه خص العطف هنا بعطف
على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز ان كان الاول اكثر استعمالا
بقرينة قوله الى التسعة والتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله
شاملا لهما كما هو الظ كائنا ذلك الزائد آه جعل الجار والمجرور حالا عن الزائد
والعقود معا كما في الرضي لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التعيين وهو
الزائد لا في العقود مائة والف بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد
الواو بينهما ليشعر بعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة مايتان
والفان لم يورد جمعهما لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد
بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلاث مأت وثلث الوف كالواحد والاثنين
كما مر نقلا من الايضاح او واحدة عطف على واحدة فيكون مثالا للمؤنث
عطف فيه الزائد على المائة احدهما مثال للمذكر والآخر للمؤنث على الطريقة
وقد مر مائة وامتنع عطف على مائة وواحد وهكذا فكلما مر عطف الزائد على
السابقة

السابقة وعطف او واحدة على مائة ومائة على واحدة بان يكون مثالا للمؤنث عطف فيه
المائة على الزائد الى آخرها مثلة وهم يابى عنه الطريقة المتقدمة من ايراد مثال للمذكر
ومثال للمؤنث ولزوم ايراد مثالين واحد لعطف الزائد على المائة وتوك باقي الامثلة ثم الحوالة
بقوله ويجوز العكس في الكل قال الشارح الرضي للقسم مثالان قوله ويشذ حذفها يعني
انه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكثرة قياس وليس يعني انه غير صحيح بل هو واقع
مخفوض وجائز سيبويه النصب في الشعر والفراء مطلقا وهذا اذا كان العدد جامدا
فان كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن الاتيان ثم النصب على الحال
ثم الاضافة وهو ضعيف لان استعمالها ليس كاستعمال الاسماء كذا في شرح التسهيل
مجموع جمع التكسير ان وجد فان كان له جمع القلة يؤتى بها والا فبنوي
جمع الكثرة والا لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلاث عورات وقل مجيئه مع وجود
الكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل بحيث ان زوج سبع القراء اتى جمع
للمذكر فلم يميز به كما سيجيء او معين وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه
ان يكون مجرورا بمن الا في ثلثمائة آه اسقاط التاء في ثلثة ولحوقها واجب
اذا اضيفت الى مائة واثباتها واجب اذا اضيفت الى الف لان مميزها لفظة مائة
وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر وكان قياسها اي بالنظر الى كون مميزها مجموعا
فلا ينافي عدم مجيء اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم في صورة الجمع المذكر
السالم انما قال صورة لانهم اختلفوا في ثمانين فالجمهور على انه جمع مائة بالواو والنون
على الشذوذ كعشرين وقال الاخفش انه مفرد فعلين كفعلين فهو اسم الجمع وقال البعض

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله بعدة تؤدة اى اخذ التمييز المجرور بمن هو في صورة المجموع عادة فالضمير المستتر في تؤدة راجع الى التمييز والمجرور المفعول ١٢

التقادير

ان اصله مايات كعصي فهو جمع مكسر قلبت يائه الثانية نونا وعلى التقدير هو في

جمع المذكر السالم ان يلي التمييز المجموع اي يلي التمييز الذي يذكر للمئات كما يقال

مثلا ثلث مئات رجل كذا نقلا عن الشيخ ثم فالتمييز فاعل يلي والمجموع مفعوله

فلتعذر الاضافة حكى الكسائي الا من العرب من يضيف عشرون واخواتها الى التمييز

منكرا نحو عشت ولدهم ومعرفا نحو عشر وتوبة وعند الاكثرين هو شاذ لانه مبني

على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل لابن مالك قليلا اي من حيث اللفظ

فان اللفظ المفرد اقل حرفا من لفظ الجمع غالبا ومن حيث المعنى فان الجمع يدل على

عدد اقل من عدد المفرد غالبا مثلا عدد الجمع المحلى بالالف واللام المضاف

عمومات الرجل مفوض في شرح التسهيل الى العرب لا يجمع المائة اذا اضيفت اليها عدد

الا قليلا مخفوض مفرد وتدجار منصوبا في قول الشاعر اذا عاش الفتى مائتين عاما ∴ فقد ذهب اللذاذة والفتاء وجامعا ايضا كما في قراءة الكسائي ثلثمائة

سنين بلا اضافة واجاز ذلك الفراء وذلك قليل في الاستعمال كذا في شرح التسهيل

واذا كان آه اي هذا الاستعمال المفهوم مما تقدم من اثبات التاء في المذكر

واسقاطها في المؤنث في ثلثة الى عشرة اذا كانت العدد ولفظ متفقين في التذكير

والتانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان وكان اللائق تقديمه على بيان احوال التمييز

الا انه لما كان تذكير لفظ العدد وتانيثه انما يعلم من التمييز قدم ذكر التمييز واذا كان العدد

سوا

سواء وقع تمييزا كما في مثال الشرح او موصوفا نحو اشخص ثلثة او تلدات ولد ينقض

هذه الضابطة بثلثمائة ولد الحكم بثلثة الاحاد حيث وجب التذكير في

والتانيث في الثاني سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير والتانيث

فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت وقولهم اعرابا عن المعدود بدل التعبير عنه

بلفظ ممزوجا اعني رجلا وامرأة مثلا بتمييز زاده للتخصيص على استغراق

النفي فان الفعل المنفي ظاهر في العموم بخلاف النكرة في سياق النفي فانه نص فيه اي لا تميز

اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا فلا يرد آه اشارة الى ان ليس المراد

بقوله لا يميز واحد واثنان انه لا يذكر التميز بعد كما في الحواشي الهندية فيكون

منافيا لقوله استغناء بلفظ التميز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين

بل المراد انه لا يجمع بينهما فعدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين ويتعين التميز

فاضرب بقوله بل يذكر وكن لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله

وهو علة للنفي اي ترك الجمع بينهما لخروج الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز

عنهما ما يصلح ان يكون تميزا لهما وهو المفرد والمثنى في الاثنين واحترز بقيد

لا يصلح الخ عن كالشيء والمجموع في الواحد والمجموع في الاثنين اي الصالح لان يكون

تميزا اندفع بهذا العناية ايراد الرضي بان هذا التعليل لا يستمر في نحو واحد واثنا عشر رجلا

وبصيغة اي لهيئة بقرينة المقابلة بجوهر فان من صيغة الخ

اعني الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقي للصيغة فانك علمت آنفا حاصله فلا ينافي قوله

ان المعنى المدعى علم كما مر والدليل خاص لانه انما يعلم من التميز فيما اذا ذكر التميز الاثنين لا ينتقض ح

مفردا فانه صالح للتمييز بكونه مبينا للجنس ولذا جاء في قول الشاعر ارتنا حنظلا وله
استعفار بلفظه عن عدم فهم الاتثنية ان يعتبر آه يعني ان اللائق والقياس
انما يعتبر في الاثنين المثنى رعاية للموافقة بخلاف سائر الاعداد بقدر الامكان
فالمفرد ليس يصالح التمييز الاثنين قياسا وما وقع في الشعر شاذ للضرورة
معنى الكلام فلا يخفى ان معنى الكلام انه لا جمع بينهما وبين تمييزهما بلفظ التمييز
اعني الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية عنهما لانه بالحاق علامة
الافراد يفيد الوحدة بالحاق علامة التثنية بعد الاثنية فلا مطابقة لي ذكر كلا
والاثنين وانما قال لا يبعد لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم
فاختار رحمه الله دفع ما يرد من ان على هذا التوجيه حصلان طريقان لبيان الجنس
مع الوحدة والاثنية وكل منهما مغن عن الآخر فلا يصح ان لفظ التمييز مغن عنهما
فقال ان الحاق العلامة اخف فاختاره لهذا الترجيح وتقول اعطف على تقوله
السابق وكلاهما بصيغة الخطاب رعاية للموافقة مما بعده من قوله تقول اي واحدي
عشر فانه بصيغة الخطاب لقوله وان شئت قلت وتقرب اي في الواحد
عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه مفرد عما سواه من احاد المتعدد بهذه الصيغة اي
التصيير لا يشاركه فيها غيره تصيير مصدر مضاف الى الفاعل وضمير تقدمون
تقدمها الشيخ على هذا القياس اي قياس الثاني والحاجة اليه فانه يجري
آه لا تساعده عقلا لا يتصور اشتقاق آه من ذلك لان اسم الفاعل انما يشتق
من فعل من قام به الحدث والفعل الذي فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فانها

بمعنى احدوث ثم

الفعل

الفعل نحو ثنيت من الثنيي الى عشرة من العشرة من حد ضرب وجاء من حد
فتح مما فيه العين اعني اربع وسبع وتسع واما هو لبيان الحال وان كان في صورة
اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس به بمعنى اذ لا يدل على معنى حدثي قائم به وانما
معناه الواحد في مرتبته فلا باس ان يضبط من اوله الى آخره المركب اذا لا يحتاج الى تصيير
وفعل اي مرتبة من المتعدد في نفسه لا بالنظر الى عدد تحته فيصح عجلة
باعتبار التصيير فانه حالة بالنظر الى ما تحته والحادي عشر فتقلب الواو
الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء فتسكن الياء وتنقلب الكسرة
عشر مع انهما مركبان كما مر في نحو معديكرب كذا في الرضي وتقول في المعطوف آه واما
العشرون والمائتون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد لفظ
العدد فيها والحكم القياس العاشرون والثالثون كذا في الرضي وفاته ترك التكلم
اي من اجل آه يعني ان قيل آه مترتب على اختلاف الاعتبارات بواسطة ان
اختلاف الاضافتين استلزما بينا ان التصيير يقتضي الاضافة الى الاقل ليمر
والحال يقتضي الاضافة الى المساوي او الى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد في العدد الذي
تحته بالاضافة انما اذا نسبت به فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال والاستقبال
لا بمعنى الماضي ولا اضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما
متساويان فيها او النصب اكثر بالاضافة ولا يجوز عند الجمهور ان تنصب
ما يضاف اليه اذ ليس اسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن تغلب جواز ذلك
قال الاخفش قلت لهذا اذا اخبرت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول

اجزت

على معنى

ثلثت وثلثته قال الفراء الجيد اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثته بضم
نفسي الى اثنين . الى عدد يساوي عددها لفظا الاخصر الى اصله او الى
اذا العدد المضاف اليه نفس اصله والذان يعتبر التغاير باعتبار كونه اصلا وكونه
مضافا اليه لا مطلقا فانه اذا اريد ذلك يقال احد ثلثته او واحدهم
اذا الرابعة او الخامسة ذا وهذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثلث
ثلثة مذكور بطريق التمثيل والمراد قيل ثلث ثلثة واخاله من نحو رابع
اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اي احدها باعتبار وقوعه في احد هذه
المراتب وليس المراد انه قيل ثلث ثلثة باعتبار وقوعه في احد هذه المراتب
فليفرد فاسندا ذلا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة فقط
ولا يلزم انه اي ان كان المراد الواحد مطلقا بخصوصيته المرتبة يلزم جواز
ارادة كل واحد سواء كان الاول او الثاني او الثالث من كل ما بني الواحد
من المتعدد باعتبار حاله وتفصيل الشرح الاول وعاشرة العشرة لغاية
العشر البعد بينهما وذلك مستبعد جدا اي عند العقل اذ الظاهر ان يقال الاول
وثاني العشرة لعاشرها واما الاستعمال فغير واقع المذكر والمؤنث
اي الاسم المتمكن لان ما هو المبني منهما من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق
ذكره فلا يرد انه نحو هذه والتي وانت خارج عن تعريف المؤنث واخرج في تعريفه
المذكر فيه تقضان طردا وعكسا واحكام الاسناد الآتية انما هي للمؤنث
الذي هو قسم الاسم المتمكن فان المؤنث من اسماء الاشارة والموصولات
ليس بمتمكن

والمضمرات

والمضمرات في تلك الاحكام تابعة لما يعبر به عند من كونه مؤنثا حقيقيا او غيره وكذا
التي والجموع المعرفان بما سيأتي اريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن والاحكام المذكورة
لهما فيما سيأتي احكام لما هو قسم منه لا صالة اذ من مذكر ومؤنث الا ويطلق عليه
شيء والشيء مذكر ولا يصغر لغير زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق
التذكير والتانيث في الاسماء اذا قصد مدلولاتها فان قصد لفظ الاسم جاز
تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف والحروف الهجاء
يجوز فيها الوجهان باعتبارين وزعم الفراء ان تذكيره لا يجوز الا في ضرورة الشعر
كذا في شرح التسهيل لابن مالك المصري او حكما والحقيقي المقدر العلامة
زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ودليل كون التاء مقدرة دون الالف ان جمعها
في التصغير وامالزايد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي
اذ هو الاصل وقد رجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة وغيرجمة في تصغير قدام وورام
وكذا في الارضي الكافية وفي رضي الشافية اجتروا في الثلاثي الذي هو اخف البنية
لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوا
الى الرباعي وما فوقه والتاء والتانيث كلمة برأسها الا انها لم تكن الكلمة المتصلة
بها بل هي مع ما قبلها حرف على حدة حروف لو زاد عليها اصلي طرحوه في
تصغير حرف الاخير كالتاء اذ هي محتاج اليها لكون الاسم وصفا كما فقالوا
عقيرب انتهى ولا يخفى مخالفته للمشهورين ولعل فيه قولين والمشهور اختاره
الثاني فجعل التاء في الرباعي ملفوظا حكما لا لفظا حتى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء

تاء التذكير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على تقديرها وعلامة التاء آه علامة التي لا يكون مطردة ولا منعكسة
فلا يرد ان التاء يجيء الى اربعة عشر معنى وان الالف المقصورة قد يكون
من نفس الكلمة كعصا وفتى وقد يكون زائدة للالحاق كارطى والتكثير حروف
الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة قد يكون من نفس الكلمة كرداء وكساء
وقد يكون للالحاق كحرباء وكساء الملحقان بقرطاس وقرطاس او ممدودة
في الرضي الشافية الممدودة اصلها الفان قلبت الثانية همزة فالممدودة مجموع
الالف والهمزة لان الالف التي قبلها انما تعد لاجل الهمزة ولذا لا يمد المقصورة
واختلفوا في علامة التانيث فقال سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة لكونها منقلبة
من الالف المقصورة والالف الزائدة قبلها للمد وقيل الهمزة بنفسها وقيل انها
الالف والهمزة والالف زائدة للفرق بين مؤنث افعل نحو حمراء وبين مؤنث فعلان
نحو سكري وقيل الهمزة والالف معا للتانيث كذا في شرح التسهيل والجار
يروي نقلا عن شرح الهادي وعلى التقادير يصدق ان الممدودة علامة التانيث
باعتبار جزئيها الثاني والاول او تمامها فانهم تحيروا فيه الناظرون وقد زاد
بعضهم وهو صاحب ذرعم ابن الهشام ان علامة التانيث في هذي كثرة
الدال اما ما زائيه ذكر الحيوان في الرضي ولو كان الحقيقي ذات الفرج كان ابلى
اذ يجوز ان يكون جمع ان انثى لا ذكرها من التجويز العقلي انه تبنى لكن مادة النقض
غير متحققة فلذا قال ابلى ليس ما زائيه يدخل فيه ما لا يكون بازائه شيء
او يكون بازائه شيء لكن لا يكون ذكر الكلمة فان في مقابلتها النور وليس بذكر

او

ويكون بازائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة مؤنث لفظي
واذا اسند الفعل اي المتصرف فانه يجوز التاء وتركه في نعم المرأة وتعين
تركه في نحو اكرم بزيد عند من اسند اكرم الى هند وكذا الحال في شبه الفعل فالدين
ان يكون الشبه الفعل المتصرف وشبهه بلا فصلها هو الاصل فالتاء
اي غالبا لانه قد يرد خذفها مع ضمير المؤنث الغير الحقيقي نحو والارض
يقل ابقالها وحكى سيبويه عن بعض العرب قالت فلانة تريد في بعض النسخ المكان
فالتاء اي واجبة الا اذا كان آه الا اذا كان جمعا فانه يجيء بيانه بعد بقوله
وحكم الجمع آه فهو تمييز الاستثناء ايضا لك الاختيار في الحاق التاء آه وقع
فصلا اولا وقد جاء القرآن بذلك كله وقول بعض النحويين ان الاتيان بالتاء
احسن ليس بسديد الاجماع بقوله تع وجمع الشمس والقمر فاذن الامر مشترك
كذا في الايضاح لابن الحاجب وانت في ظاهر غير الحقيقي ما لم يكن علما لمذكر نحو
طلحة فانه لا يقال جاءت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء
قاض عليهم وذلك لان وضع العلم اخرجه عن موضوعه وجعله كما هو انفصال
التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى بخلاف اسم الجنس واما اعتبار تانيثه
في وضع الحرف وفي الجمع بالتاء والالف فلكونه حالة في نفسه بخلاف تانيث الفعل
فانه طارئ غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته ثم ان المؤنث اللفظي قد يكون
حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوي في فعله الامران فقول
من قال ان تانيث قالت في قوله تع وقالت نملة يا ايها النمل ادخلوا تدل على انها كانت

من الضبط وكورع يتصرع بالذكورة فليحرر قالت نحلة
بالتاء مع كونه ذكرا لعموم تيم وذكر على قول من لم يشترط فانه
لا يجوز م

ضعفه النحويون

انثى غير مستقيم وان استحسنه ضعفه النحويون قال الفاضي في الايضاح اذا كان
هذه كما قد ذكر في تلث تانيث فعل المؤنث اللفظي اذا كان المذكر سواء كان
علما له اولا فتانيث نملة عنده كتانيث طلحة وجعل بعض المتاخرين السببية
اه فعند قوله فانت في ظاهر غير للحقيقي فالخبار ناسخ لقوله واذا اسند الفعل
فبالتاء عند الشيخ مخصوص له ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره في بقاء العلم
بعد الاخراج قطعيا وعدمه كما بان في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج البعض
ما تناوله الى المؤنث الحقيقي ظاهرا كان او ضميرا حضرت القاضي آه اورد المثال
مما فيه الفصل بغير الادلان الوجودي في صورة الفصل بالا ترك التاء في الرافع نحو
ما قام الا هند او ضمير الجمع اما الواو والنون لو كان جمع المذكر السالم آه
لا في بنون فانه يجوز فيه التاء قال الله تعالى امنت طائفة من بني اسرائيل
لانه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد والا في الجمع السالم الذي واحده مؤنث
نحو ارضون وسنون فانه حكم الجمع المؤنث السالم جواز التاء وتركه لالحاقه
الجمع بالالف والنون فيه عوض من الالف والتاء ولو اريد من قوله جمع
المذكر معناه والا ضاف وجعل السالم نعتا للمذكر لم يحتج الى الاستثناء المذكر كما لا يخفى
واحد مؤنثا حقيقي التانيث كفسق ومجازيته كدواء مذكرا حقيقي كرجل
التذكير كرجال او مجازيته كايام وسواء كان لجمع جمع التكسير كما في الامثلة المذكورة
او جمع المؤنث السالم كالطلحات والجيلات والغرفات فهذه صورة ثانية
يجوز فيه التاء وتركها حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي اي مؤنث ظاهر غير الحقيقي
فلا يشتمل المذكر على اوهم ولا فرق بينهما الا في شيء واحد وهو ان حذف التاء
مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما لم يعتبر
التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير
الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ المفرد فيه
فاختروه بخلاف الجمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات
او بقلب الالف فيه نحو جليات وحمراوات فيجوز فيه التاء وتركها كما في الجمع
المكسر
جموع التكسير الصواب تاخيره عن قوله غير الجمع المذكر السالم لانه بيان
لما بقي بعد التخصيص وان يراد جمع المؤنث السالم كالطلحات في الرضي وضمير
العاقلين الا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات فرجوا نظرا الى العقل واما
ضمير المؤنث الغايب نحو الرجال والطلحات فعلت نظرا الى الطريان معنى الجمعية على اللفظ
ولا يقال جاءت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه المقرون بالتاء الساكن
لكونها علامة عليه والمقصان التاء وان لم يكن ضميرا فهي دالة عليه فلذا قامت
مقامه في كون جمع المؤنث الحقيقي او المجازي جمع تكسير او سلامة نحو النساء
والزينبيات والدور والظلمات والقرينة على ارادة هذا المعنى من قوله
والنساء مع ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمؤنث
الحقيقي مقابلة للعاقلين اي المذكور العقلاء غير العاقلين اما بان لا يكون
وهو المراد بالنساء او بان لا يكون عقلاء وهو المراد بالايام وان لم يكن من
العقلاء وانما ترك المضمر مثاله لانه علم من قوله والنساء بطريق الاولى فانه

للحقيقي

الملحوق مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء قيدًا عوضًا عن الحركة والتنوين
الذين في الواحد لان الاسم العاري عن البناء لا يجوز ان يعري عن الحركة
والتنوين فلما لم يقبل الالف للحركة والتنوين عوض عنهما النون هذا مذهب
البصريين والكوفيين يقولون انها عوض عن التنوين كقولك جاني غلامًا
زيدٌ يدل على انها كالتنوين والبصريون مستدلون بقولك الغلامان
فانها تدل على انها كالحركة اذ التنوين لا ثبات له مع اللام والوجه انها
كالحركة اذ التنوين لا ثبات له مع اللام في موضع وكالتنوين في موضع
في موضع ومثلها في موضع نحو غلامان والعلان وغلامًا زيد كذا في الاقليد
والايضاح مكسورة وحكى الكسائي ان فتحها مع الياء لغة وقال ابن
بعضهم في التثنية وقال الشيباني ومن العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف
واما بالياء فلا يجوز ومن ذلك قوله فاطمة الزهراء
ليلة يتوالى الفتحات آه ويعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف
الاصل في تحريك الساكن الكسر على تقدير تسليمه اي تسلم كل واحد من
وعدم العلة الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال فلان عموم
الراجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فان
الراجع اعني المطلقات عام للمطلقات الرجعية والبائنة والضمير مختص
بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان المجموع عليه من ان علامة التثنية
الالف والياء والنون عوض الحركة واما التنوين انما يدل على ان النون ليس
فحذفها

اذ الجار في جمع المؤنث العاقل لمجرد انتفاء المذكورة ايراد النون كان جوازه
قوله كثير اذا انتفى المذكورة العقل او في جمع المذكر سواء كان جمع تكثير نحو الايام مضت
ومضين او جمع سلامة نحو الخبثات جمع الخبيثة وهو القدح الغليظ من الخشب
استدرك على انه سواء الخ
غير السالم الصواب غير العاقل كما في قوله واما في الجمع المذكر غير العاقل لانه
يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن موضعه
له اي لجمع المؤنث عاقلًا كان او لا اصل في التذكير لان الاصل فيه ان يكون
قوله فيراعى الخ
مذكرا حقيقيا فيتفرع على النفي اي كان له اصل في التذكير
فيراعى حقه المغني التثنية في اللغة ردكردن وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن
والمناسبة ظاهرة وقدم المغني على الجمع لتقدم عدده على عدده ولقربه من المفرد
والسلامة لفظ المفرد وغيره البتة وكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما
سنبينه اخره بالنصب مفعول لحق والف فاعله زاده لان الملحوق لا يختص
بالآخر اي آخر مفرده قيل انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد يتبادر
بهذا التقدير اشكال وايراد والجواب ان قيد الحيثية في تعريف الشيء مورد الاشكال
معتبرة كما تقرر في محله فالتعريف ما لحق آخر مفرده من حيث انه آخر مفرده فلا نقض
نعم يرد انه اذا اعتبر قيد الحيثية لا حاجة الى تقدير المضاف وتقدير مع لواحقه
ولهذا التوجيه احسن قوله آه عطف على قوله اي آخر مفرده والا فلا يكون
احد الامرين بل يتركب على ظاهره لا يصدق آه فلا يكون صادقًا على المحدود
فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعًا ومانعًا والا تي بظهور المراد فان المراد
وقوله تعالى الصمد حيث قال الكفوي التعريف ان وجامعا

مع الدلالة على الجزء من الدلالة اللازم ان يكون شرطا للدلالة وكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص

بالعوضية صح ان يقال آه وكذا صح ان يقال الدلالة المذكورة غرض من الامور

الثلاثة باعتبار كونها غرضا من حقوق الامرين بناء على لزوم الثالث لهما والا فظاهر

تاخير قوله ولون مكسورة عن قوله ليدل كما في اللباب يعني الواحد حقيقيا

كان او اعتباريا فانه يجوز تثنية اسم الجمع المكسر غير الاقصى على تاويل فرقتين

كما او قومين باعتبار دخوله آه يعني ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا

متفقين في الحقيقة بل في الجنس الذي وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة

كرجلين او اختلفا نحو ابيضين لانسان وفرس الموضوع له بالغ الاسم

بالوضع اعني تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بقرينة فيشمل المجاز

بالمجاز ايضا كالاسدين بوضع واحد احتراز عن مثنى المشترك باعتبار

معنييه كالقرئين للطهر والحيض فانه وان دل على ان معه مثله باعتبار

دخوله تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد

المشترك بينهما اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى

لا يستغني آه وما وقع في تعريفه لجمع المذكر السالم من قوله ليدل على ان معه

اكثر من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المثيلة في الوحدة والا يلزم

على ان لا يراد المثيلة في الجنس مع المثيلة في الوحدة اشارة الى فائدة الاتي

انه ليس داخلا في التعريف باعتبار معنيين مختلفين اي غير داخل تحت

جنس الموضوع له سواء كانا حقيقتين كالقرء او مجازيين كالاسدين في النعمة

كالقرئين كالاسدين

والقدرة

والقدرة اواحدهما حقيقيا والآخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل

الشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك ومما حررنا ظهر اتجاه السؤال

الآتي والدفع ما توهم من ان الكلام في تثنية المشترك وانه لا يجوز باعتبار

معنيين مختلفين ومثنى التغليب ليس كذلك لبعضهم وهو الاندلسي

ومن تبعه فانه قال القياس العيان للباصرة والجارية وهذا اي انه لا يجوز تثنية

الاسم باعتبار معنيين مختلفين جاز ان يجعل اللام آه فمنقول من شرح

المفتاح الشريفي وفيه بحث اما اولا فلان مرجع يكون تثنية للتغليب قياسيا

لكونها داخلة تحت ضابط وهي ان يسمى احد المتصاحبين او المتشابهين

باسم الآخر ثم يؤتى الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان

تختلفي اللفظ يحفظ ولا يقاس عليه واما ثانيا فلانه تثنية الاسم

انما يكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم يفيد افادته

ولا شك ان قصد المتكلم في ابوين وقمرين افادة نفس الاب والام والقمر

والشمس لا من حيث انهما مشتركان في كونهما مسميين بالاب والقمر فتا

الابوين مثلا باسميين بالاب وان كان صحيحا في الواقع لكن ليس ذلك

في نظر المتكلم فان المقصد من قوله تعالى ورفع ابويه على العرش رفع الاب والام

على العرش لا رفع المسميين بالاب والي ما ذكرنا يشير عبارة الرضي حيث قال

وقد يثنى المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط

تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد انتهى ولم يتعرض للتاويل وفي

يقال

اللام

للوضع

مشترك

تعريف

يقصد

بالمسميين

والخالة

شرح التسهيل لا مثنى التكثير نحو فارجع البصر كرتين ومثنى التغليب ملحق
بالمثنى في اعرابه وليس بمثنى حج لا اشكال لا شبهة في صحة آه لان
هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار
المعنى المجازي والمتم اختار عدم جوازه اي في شرح الكافية ولا يضاح
جوزه شاذا ولذلك قال الشيخ الرضي والمصنف معه وفي ذلك يا ولد
بالمسمى به وهذا التاويل ثابت في نظر المتكلم محظر بباله اذ العلمية بنا
الاستعمال في الاكثر من واحد واذا اولت به وزالت علميتها صارت كاسماء الاجناس
الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر مقدر وهو
كونها مسميين بها ولا جل زوال العلمية التزموا ادخال اللام تعريضا عنهما فان
قيل اذا كان تثنيتها باعتبار تذكيرها وهو شاذ وليس كذلك فالجواب ان تنكير
العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علما في كل موضع فجعله نكرة من غير ضرورة
كالاخراج له عن اصله فيكون شاذا بجعلين مثناه فانه لا يمكن استعماله علما
لان تثنيته ينافي العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على اصله
شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر لك الفرق بين مثنى التغليب
في اسماء الاجناس وبين مثنى الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء بكر
في نظر المتكلم في الثاني دون الاول ان لا يذكره آه ليشمل تثنية اسماء الاجناس
والاعلام حكم ما يتصرف آه لا يظهر نكتة وضع المظهر موضع المضمر والظاهر حكمه
اي الاسم المقصور لا يمكن الا الاسم فلا يقال مقصور

التكرير

تردد

اكثر

الاجناس

فيكون تثنيتها بعيد شاذا

الف مفردة

ان المقصور لا يكون الا

في الاصطلاح نقل عنه ان قولا مفردة احتراز عن الف مقرونة بهمز كما
وقوله لازمة احتراز عن مثل زيدا اذا وقفت عليه
تكون اعرابه تقديريا لانه ضد الممدود آه اي مشتق من القصر المتعدي
مصدر قصر يقصر بمعنى ضد المد والحبس واما القصر كعنب خلاف الطول
فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه كعصوان الظاء
كعصا والي بدل قوله كالوان في المسمى بالي فان عصوان والوان متفا
للتثنية لانه المقصور الذي الف منقلبة عن واو حقيقة او حكما والف
يرد كعصوان واليان بعد قوله قلبت الفه واو وكذا الكلام في كرجان
وكيتان وانما كان اصل الف عصا واو حقيقة لقولهم عصوته اي ضربته
بالعصا مجهول الاصل اي غير معلومة سواء كان له اصل في الواقع
اولا وفيه اشارة الى ارادة المعنى العام اورد المثال من غير الاصل وان الف
الاسماء العربية البناء كمتى واذا والي لا اصل لها وفي الاسماء المتمكنة لها
اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما
ولم يمثل هكذا وقع في التسهيل وقيده في الرضي بان لا يكون سبب الالف
غير انقلاب الالف عن الياء وفيه ان رجح يكون معلوم الاصل اي عين
فيه آه اي افراد الثلاثي المعنى اللغوي اي ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحي
وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلثة من الرباعي آه بيان لما قلبت الفه
واو ولم تحذف لالتقاء الساكنين ليلا يلتبس بالمفرد بعد حذف النون

وقفت

مجبوس عن الحركات

عصوان وكالوان في ص

الوان

اثر رقعة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالاضافة فالفه مقلوبة بالياء لم يقدر فقلبت الفه بالياء مع انه الموافق
لما سبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقريره بحيث لا خلاف فيه لاحد
بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائي حيث ذهب الى ان الالف الخلافية
المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالفتى ومكسورته كالربوا وجب
قلبها ياء ليثلا يتثاقل الكلمة بالواو في الجمع مع الضمة او الكسرة في الصدر
ولهذه النكتة لم يقل المضموم والياء مع انه اقصر وافى للسابق لانه تقديره
قلبت ياء اي غير زائدة آه فالالف الاصلية بحيث الثابتة في محله ليخرج عنها
الاقسام الثلثة الباقية المتعارف وهو ما يكون في مقابل الفاء والعين واللام
فانه لا يخرج ما يكون منقلبة عن اصلية كقراء بضم القاف آه هذا
بخالف لما في القاموس من ان قرأ كنصر لحسن القراءة وكرمان للتمسك دليل الشيء
اطلع على ذلك فينبغي ان لا يقع مبالغة في الغرب من اجماع الاصلح الاشمال
لثقلها اي ثقل الواو تعليل لاقرب بان يكون آه لم يقل غير زائدة
مع انه الموافق لما تقدم في قوله وله منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة
الى ان الزيادة في الممدودة لا يكون الا للالحاق بخلاف الزيادة في المقصورة
فانها يكون للالحاق وللتكثير كما مر كعلباء ان العلباء عصب العنق
ومما علمنا ان بينهما فرقا صح كذا نقل عنه فالوجه
جاز ان الالف ابقاء الاصلية او لي من قبلها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا ثبات
وابدال الملحقة او لي من اثباتها والمبدلة من اصلية بالعكس ملحقة

حقه

بصيغة

ملحقة اسم الفاعل نقل عنه هكذا عبارة الرضي ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق
اولا في مثل الياء وهو الواو والياء ثم عوض عنه الهمزة وقد تصفحنا آه نقل عنه في حاشية
المفصل للزمخشري هكذا وما آخره همزة لا يخلو همزته ان يسبقها الف اولا فالتي يسبقها
الف على اربعة اضرب اصلية كقراء منقلبة عن حرف كرداء وكساء وزايدة في حكم الاصلية
كعلباء منقلبة عن الف تاينث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب
في البدل في ان لا يقال وقد اجازهم القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فان
للتاينث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة
عن حرف اصلي ككساء او عن الجاري مجري الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد
جوز في القلب وعبارة اللباب موافقا لما في المتن وهذا اعم آه فاريد اعلى جواز
القلب بالياء في هرداء فضلا عن ان يكون مشهورا عن آخر الشيء اي آخر زايدته
اتصالها اي اتصال كل واحد بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها اي بكل واحد
بدون الاخرى صارتا اي الخصيتان ففي العبارة استخدام فان المراد من لفظ
الخصيتين في قوله كل واحد من الخصيتين معناهما ومن ضميره صارتا لفظ
الخصيتين اي اسم فيه اشارة الى ان غير الاسم لا يكون مجموعا والفعل
انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات
لعدم كونها كلمة يعني في كلام الشارح ان الواو والالف والنون من تمام
الاسم والمراد الدلالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل مثنى اسم الجمع
والجمع المكسر نحو طائفتين وجمالين فانهما وان دلتا على الاحاد لكن لا بالمطابقة

آخره م
الصلة م
فراء الواقي م
قوله م
بحث الحق م

اذ الدلول المطابقي لها اثنان من الجماعة وكل جماعة تشمل على الاحاد فالدلالة عليها
تضمنية على جملة احاد فقدم المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل
الاحاد لكونه لكل الافرادي دال على جملتها نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر على
نفس ما قدمت في ضمن ذلك الاسم لانه المتبادر واحترز به عن لفظ كل
المضاف للمعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد لم يقصد من لفظ كل بل
مما اضيف اليه نحو كل الناس وكل القوم اي بحروف هي مادة لمفرده بيان
لوجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اعم
من التحقيقي والتقديري كالجمع الذي لا مفرد له ولذا زاد لفظ الحروف ولم يقل
بمفرده فان حروف المفرد متحقق فيه وان لم يتحقق المفرد الذي هو الاسم آه
اشارة الى ان المفرد ههنا وان كان في مقابلة المثنى والمجموع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار
هذا المفهوم وهو كونه دالا على واحد اي واحد كان فلا دور ولا حشو في التعريف
اما بزيادة آه نحو جاءني اي بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه كقل وبع او
الحركات فقط كاسد وأسد ومع السكنات كفخذ وفخذ وكلمة او لمع الخافق
فانه يجمع الثلثة كقضبان وتضيب او حكما كفلك وهجان والمراد بالاسم
الاجناس اي التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها دالة على الاحاد واما الفرق
بينها وبين واحدها وانما يدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل فانها
وان لم يدل آه فالمراد بالدلالة الدلالة في الجملة سواء كان وضعا فقط كما في الجمع
المستعمل في الواحد نحو شابت مفارقه وفي اثنين نحو قولوا كما او استعمالا فقط كما في الاسماء
الاجناس او وضعا واستعمالا كما في الجموع المستعملة في ما تحقيقة او يوجد فيها الدلالة وضعا كما في
تواليف العدد ضرح (اسماء ١٢)

قد يجمع الانسان كرجال
ورجب وتقيف وتضيب
ونحوها التي لا فرق فيها

الاجناس بقوله دال على وبعض اسماء العدد وهو من ثلثة الى عشرة
فنحو تمر آه تفريع على ما تقدم من تعريف الجموع عما الفارق بينه آه فسر النحويون ذلك
لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الاحاد حيث استعملا
واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو ما لا يميز احاده في الخارج كالماء والتراب
فلا اشتباه فيه لعدم الدلالة على الاحاد والتنصيص على محل الخلاف فان الذي
لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء ليس بجمع اتفاقا ونحو ركب آه نقل عنه فانه
اسم لجماعة الراكبان من غير ان يقصد جمعيته الراكب عليه وان وقعت الموافقة
في الحروف من غير قصد وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمعا لراكب لم يكن جمع قلة لان
اوزانه محصورة كما سيجيء بل جمع الكثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه
بل يرد على واحد وهذا لا يرد بل يقوم مركب وكذا الحامل والبائر اتي وبما ذكره
الشيخ من ان اسم الجمع لا واحد له اصلا وان وقعت الموافقة اندفع ما قيل
انه كما خص نحو تمر باسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء لا بد من تخصيص
ركب باسم الجمع الذي واحده من لفظه تنصيصا على محل الخلاف والفرق
آه والفرق بينهما وبين الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة بالجمع والاول
لا مجانسة فيه وبانهما يصغران لفظهما وينسب الى لفظهما ولو كانا جمعين لكانا
جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكون جمع كثرة وجمع الكثرة يرد على واحد في
التصغير والنسبة وبارجاع ضمير الواحد اليهما توصيفهما بالمفرد بخلاف الجمع
ثم الفرق الذي ذكره الشيخ هم ظاهر في اسم الجنس الذي استعمل في الواحد

والانثيين ذكر الضمير ظاهر في اسم الجنس الذي استعمل في الواحد والاثنين فانه
فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما وانما الذي لم يستعمل فيهما اذا كان له واحد من لفظه فالفرق
بينه وبين واحده بالتاء كتمرة وتمرة او بالياء كروم ورومي وان لم يكن كابل وغنم فان
واحدها بعير وشاة فالفرق مشكل فيما الرضي انهما اسما جمع وفي القاموس انهما اسم جنس
قيل آه اشار الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد من شاهد
على انه آه فيه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء
فهو اسم جنس كجمل وباقر آه نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل
مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة يقع على المذكر والانثى والتاء للواحد
من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها فالجمع الصحيح المذكر اي المذكر
مفرده بقرينة السابق وفيه تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال بالوصف ايضا
ولم يفسر قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف اعني المضاف
والصفة واما بالمذكر المجموع صحيحا او نحو سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر
المجموع مضموم ما قبلها لفظا نحو مسلمون او تقديرا نحو مصطفون وكذا
الحالة في مكسورها قبلها على سبيل منع الخلو قدم تفصيله في فنون التثنية
ذلك اللحوق آه وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له
دخل في الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة تامة
فعلم انه ليس له دخل في الدلالة ساقط اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين اضافة
لكون النون منويا في التقدير الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد

ان مع مفرده اكثر منه من حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله ومعناه
وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على تعدد لفظ
آخر مفرده على حذف المضاف اي الياء والالف ليس آخر الجمع بل وسطه
اي الياء الملفوظة او المقدرة المعادة عند لحوق علامة الجمع والمكان آخره
آه جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ آخر ليوافق المعطوف عليه ما اذا
رجع الى الاسم اي آخر الاسم آه لم يظهر لي فائدة هذا التفسير فانه قد سبق
تفسير آخره في المعطوف عليه بآخر مفرده وهو المرجع للضمير هاهنا حذفت
الالف اشارة الى ان تانيث الضمير الى آخره بتاويل الالف اي شرط الاسم
آه جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه الى الجميع لان الشروط
للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى في الاسم حين اريد
جمعه بالواو والنون لجانب اللفظ لان ضميره كان راجعا الى الاسم الذي اريد
جمعه يلزم الانتشار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف اي انكان
مفرده ثم بهذا الارجاح حصل الاستغناء عما ذكره المصنف في شرحه من انه
لا حاجة الى قوله فتذكر لان الكلام في الجمع المذكر وانما ذكر لدفع وهم من يتوهم ان
قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على المسمى وان لم يكن تحته
معناه كما سمي الابيض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكر الصحيح اولي
المذكر الذي يجمع هذا الجمع فتدبر كونه مذكرا آه يعني اذ في المتن تسامحا
بذكر المشتق واراده مبداء الاشتقاق بظهور ان الشرط التذكير والعلمية

www.alukah.net

لانفس المذكر والعلم واما القول بان مبناه اعتبار الحيثية وقولها الى كونه مذكرا
علما ففيه انه لادليل على اعتبار الحيثية وانا لانم ان مآلها الى ذلك كما لا يخفى
وكذا تقدير المضاف اي لحصول مذكر كما في الرضي تكلف ثم قوله مذكرا اما ان يكون
خبر القوله شرط فيلزم دخول الفاء في المبتدإ الغير المتضمن لمعنى الشرط وذا
لايجوز الا عند الاخفش وتعليق الشرط الواقع بين المبتدإ والخبر ايضا
لايجوز الا عند الضرورة واما ان يقدم ضمير راجع الى قوله شرط اي فهو مذكر
ويكون الجملة الشرطية خبر المبتدإ فيلزم حذف المرفوع العائد الى المبتدإ
وهو غير جائز لفساد الوجهين لم يشر الشيخ الى تعيين احدهما لكن قاله الشارح
في بحث كلم المجازاة لايعلق الشرط بين المبتدإ والخبر فلا يقم زيدان لقيته
كريم بل يقم فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدإ فانه يدل على انه
يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدإ اذا كان عائدا آخر فيمكن ان يقم هنا
ان الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدإ اعني ضمير ان كان العائد الى الاسم
الذي هو مضاف اليه لشرطه كان عائدا الى المبتدإ لشدة الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اي
فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا اريد بحذف الضمير الذي
هو الاصل في الربط كيف يجوز حذف الرابط القائم مقامه لا بدله من نحاشاه
وكذا القول بان قوله شرط مبتدإ محذوف الخبر اي شرطه ما يذكر وقوله والكان
اسم الجملة استيناقية لبيان ما يذكر الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه
والضمير

المحذوف

تاويل

هذا الكلام م

معوصل

ماقبل

بلا لام م

اللاوجيات

احرار

الذكورة

شرطه التجرد

المحذوف من قوله فذكر عائد الى ما رجع اليه ضمير كان وح لايحتاج الى قوله فذكر
بكونه مذكرا والجملة بتاويل مضمون هذا الكلام اي شرط مضمونه او بحذف
المضاف من المبتدإ اي حيث بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدإ والخبر متحدين
فلا يحتاج الى عائد كما في ضمير الشان وقولنا قوله مضمون زيد قايم تعسف كما لا يخفى
ركاكته على الفطن وبالجملة الحق لمقابلة الشم الرضي وهذه العبارة سخيفة
والصواب ان يقم وهو ان كان اسما فشرط كونه مذكرا علما بعقل اي اسما
محضا غير صفة الاخصر اي غير صفة يعني ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا مقابل
الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبره نحو اعوج آه اعوج عاجه فرس
لبني هلال ينسب اليه الخصر حيلت كان لكندة فاخذه سليم ثم صار لبني هلال
او صار اليوم من بني آكل المرار وفرس لغني ابن اعصر كذا في القاموس والمراد بالجمع آه
يعني ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما لايكون فيه علامة التانيث الا شبه
التاء لكونها الاصل في التانيث دون المعنى اللغوي اعني ما اتصف بصفة الذكور
فاندفع اعتراض الشم الرضي كان عليه ان يقول شرط التجريد عن التاء ليشمل نحو سلمى
وقد اسمي رجلين فانهما اجتمعا بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وتعجم التاء
ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لاتجمع بالواو والنون وتحو زيد اذا سمي
مؤنث فانه يجمع بالالف والتاء لكون التاء فيها مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند
وزينب اذا سمي به مذكر لعدم تقدير التاء فيه غير علم ان كان معناه غير منقولة
الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمي به ذكر فانه يجمع بالواو والنون

لعبرة كترا اسما وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم
حال الوصفية ففائدة تر المجيء على ان العلمية لا يجامع الوصفية لكونهما
متضادين فلذا لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعهما اشترن الجمع
مذكر لا يستعمل الا بعد ما يعتبر المذكور هنا حالة على ما سبق لا يقع فيلزم
قوله ولا بتاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله فمذكر لانا نقول المفهوم
من قوله فمذكر اشتراط تجرده عن التاء في الجملة لما تقرر في موضعه ان المتبادر
من كل قضية الاطلاق والعام ولا يكفي ذلك في صحة الجمع بالواو والنون فلا علامة
يصدق عليه انه مذكر اي مجرد عن التاء في الجملة لمجيء علام ويجمع بالواو والنون
فاخرجه بقوله ولا بتاء التانيث اي لا يكون ذلك الاسم مذكرا اي مجردا عن التاء
متلبسا به ان يستعمل في كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر
والمونث ان لا يكون آه لم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف
لعدم صحة في قوله ولا مستويا فيه مع المونث كما يجيء اي مذكرا
قد تقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد بها موزوناتها اعلام لها والعلم لا يضاف
الا بعد التنكير كما زيد ثابت خير من زيد كم فسر فعل فعلة بالوصف المشتهر
وهو انه مذكر غير مستو مع المونث في الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر
على صيغة فعلة فقوله بل يكون بيان بعدم الاستواء بل يكون آه اخراج
عن قوله غير مستو وتخصيص بعد تعميم اشارة الى ان المعتبر اصالة في الوصف
الصفة التي تجمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر غير مستو مع المونث في
الصيغة

اي بخلاف الغالب فيها اذ الغالب في الصفات الفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء لتاتي
بغير الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت والغالب في الاسماء الجوامد
الفرق بينها بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما كعير واتان ورجل وفاقة اولا ستواء
نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا في كل منهما كاحمر حمراء والافضل والفضلى
وسكران وسكرى كما مر واما مراة ورجل ورجلة وكل صفة لا يلحقها التاء فانها
من قبيل الجوامد فلذا لم يجمع هذا الجمع ثم اعرب عن عدم الاستواء مطلقا بان
يكون المذكور على صيغته ولعل ذلك فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معنا
في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل والمفعول الذي لا يعمل بمعنى الوصفية
كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وارضون ان لا يكون آه اشارة
الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء ولا زائدة لتاكيد النفي
ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اي الذي
صفة مذكرا اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر في تلك الصفة اي في صفتها
ومضافا مع المونث بان يستعملوه للمذكر والمونث صيغة واحدة مجردا عن التا
فاندفع اعتراض الشمني بان هذه العبارة اسخف من قوله فمذكر علم بعقل
لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى ان لا يكون الوصف المذكر
مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشي
في نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض رجوع ضمير وان لا يكون الى الوصف
والشم جعله راجعا الى الاسم المذكر فتدبر فانه الاقدام

مثل علامة

مزلة

افعل والمونث فعلاء اخراج عن الاصل لان التغيير

فانه يجمع بالواو والنون مع ان المونث لا يجمع بهما فلم يكن التغيير

الاجل

الاجل

وما قيل ان نحو علامة خارج بقوله ومستويا فيه مع المؤنث لانه فعاله يستوي
فيه المذكر والمؤنث فليس بشيء لانه ليس مذكرا مستويا مع المؤنث بل مؤنثا
مستويا مع المذكر لانه لا لبس بين جمعه حال التجرد عن التاء وجعله حال
التلبس بالكسر والكسرين تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وجاء سنون
بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسر واعين عشرون وجاء في بعض ما هو مضموم
الفاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور الفاء فلم يسمع فيها التغيير كما
والمائين والفئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضم والفتحة بفتح الراء
للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة ولان الواو والنون في مقام الالف والتاء وكانه
اطراف وكل مؤنث علي وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كوعد او ظاهرة
كجفنة ان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين مكسورة وبيضة وجب
امتناع عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه
كتمرات وبدرات تحت قاعدة كلية وهي قولهم سوي ما حرك تقصد من ذي التاء
المحذوف العجز معتلا مما لا يذكر مجموعا هذا الجمع مغيرا اولا كسنون او غير مغير
كثبون وبقوله ما جبر بقصد خرج ما لم يجبر بقصد كيد وبقوله من ذي التاء خرج
ما جبر بقصد وليس فيه تاء كماء فان اصله موه بدليل امواه وبقوله المحذوف العجز
خرج ما لم يحذف عجزه كعدة فانه محذوف المصدر وبقوله معتلا ما لا يكون عجزه
معتلا كشاة وشفة فانهما محذوفا العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهة
وشفهة وبقوله مما لا يذكر اخرج ماله مذكر كسنة فان له مذكرا وهو سن وقوله مجموعا

هذا

هذا الجمع حال من ضمير نقصه اي حين نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون فما دخل في هذه
القاعدة كثبين وثبين وقلين وليس بشاذ وما خرج عنها كارضين واهلين وسنين
شاذ الف وتاء وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتاءيث
غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد تدل على كل واحد من المعنيين كما في رجال وسلمى
وحمالة والضاربة كذا في الرضي اي شرط الجمع الصحيح جري في ايجاء ضمير شرط
هنا على الظاهر الصادر بخلاف ما تقدم فان يكون اي فهو ان يكون والضمير
عايد الى المبتداء الذي هو شرطه والشرط مع الجزاء في محل خبر المبتداء كذا في الرضي
اي لذلك المفرد اذ لا مذكر للجمع ليلا يلزم اي لو جمع المؤنث جمع السلامة
ولم يجمع مذكره يلزم قرينة الفرع على الاصل جمع بالواو والنون قد الصفة بموصوفه
المقام لان المقسم هنا ثلثة ما له مذكر جمع بالواو والنون وما لا مذكر له اصلا
وما مذكره لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان
يشتركان في صحة جمعهما بالالف والتاء بكونهما بالتاء فما لا مذكر له ان لم يكن بالتاء
لم يجمع بالالف والتاء كما يأتي وان كان بالتاء كما يأتي صح جمع بهما وكذا ما له مذكر لم
بالواو وان لم يكن بالتاء كحمراء وسكري لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بينهما
كصعبة وصعبات فمن قال انه لا حاجة الى التقييد بقوله جمع بالواو والنون
بل المراد انه ان لم يكن له مذكر اصلا لان ما له مذكر اصلا لم يجمع بالواو والنون قد علم
حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يات بشيء وان تبع الشارح الرضي
في ذلك حيث قال ان المؤنث اذا كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك الجمع بالواو والنون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من نسبة التغير الي البناء ان يكون التغير في ذاته
وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا
او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه انه كما ان
المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر
باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار تكلف بلحوق الحروف فالتغير فيه ليس
تغيرا في ذات بناء الواحد بل تغير عارض للبناء كرجال وافراس فان التغير فيها
حاصل في ذات بناء مفرد ا حيث لم يسبق على هيئة وان كان حاصلا بزيادة الف
افعل وافعال آه في الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء المفرد جمع كثرة واما اذا
جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يخصص بالجمع
بالذهن مشترك كالجادل ومصانع نحو ثلثة قروء آه والنكتة في ذلك التنبيه
على ان الثلثة الاقراء جمع كثرة لمفرد بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة جمع
عن الرجال مغني آه اراد على بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اضافة
الاسم اليه والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الناعت
والتبعية اسم الحدث آه اي موضوع له والا دل بحسب العارض على امر
زايد عليه كالنوعية والعدد والجمع فانه اصطلاح المعقول قائما بغيره
قيل ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا او السواد بمعنى
سيالي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم
بغيره انتهى وهذا موافق لما في حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة بالحقيقة

ان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث معنى منسوب
الى الفاعل باعتبار قيام به فيكون مشتملا على النسبة الى الموضوع ما وفيه نظر اما اولا فلان
قوله سواء صدر عنه آه عن اعتبار النسبة الى المحل في مفهومه لان الصادر نفس
الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلمخالفته لما في الرسالة الوضعية من ان
اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وهو اسم الجنس وحدث وهو المصدر او نسبة
بينهما وتلك اما ان يعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث
وهو الفعل وما في الرضي من ان معنى المصدر عرض لا بد له من الوجود في محل يقوم
به فزمان ومكان ولبعض المصدر مما يقع عليه وهو المفعول وبعضها من الآلة
كالضرب لكنه وضع الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه
في وجوده واذ الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب
لذاته نظرا لا فاعلا ولا مفعولا ولا يخفى من ان النسبة الى فاعل غير ملحوظ من مفهوم
المصدر فالوجه ان يقال المراد معنى قائما بغيره بشرط الحدوث والتجدد بدليل
لفظ الحدث يقوم رجلا حدث من الحداثة وانما لم يتعرض بهذا القيد اذ ليس متصفا
تعريف الحدث بل دفع توهم لزوم الصدور في المصدر كما يوهمه لفظ الحدوث
فتح جمع الاعراض سوى الفعل والانفعال وبذكر ظهر الفرق بين المعنى المصدري
والحاصل بالمصدر فان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثاني والمراد بجريان
في الرضي يقوم هذا المصدر جار على معنى هذا الفعل اي اصله وماخذ اشتقاقه
مشترك في حدث حمدا ان المصدر جار على فعله وفي تبتل تبتلا يجري

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على ما صبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقع الفعل جاريا على المصدر فسره
الشارح بما ذكره والمراد صحة الوقوع ولذا عبر بان مع الفعل المضارع عالما
ليشتق آه واعلم ان الاسماء التي تدل على المعنى المصدري والم يشتق من الفعل
ثلثة ما اخره ياء المصدرية وما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه وما هو
اسم المصدر وهو شيآن احدهما ما دل على معنى المصدري [illegible] والمستخرج والثاني اسم لعين مستعملة بمعنى المصادر كالعطاء والكلام والثواب
والطاقة والثم اخرج الثلثة عن تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والقائل
الهندي اعترض بان اعتبار هذا القيد يخرج عن التعريف المصادر التي لا فعل لها
نحو الحدثان ولو اريد اشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء
المصادر ويؤيد قول الهندي تعبيرهم عنها بالمصادر والكان الاخير مفعولا
مطلقا اي بطريق الوجوب فانها في حالة النصب مفعول مطلق واجب حذف عامله
ويعمل آه بشروط وهو ان يكون مظهرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه
كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمحدود اي الدال على المرة والمنعوت
قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره وفي كل منها اختلاف
مذكور في شرح المصري عمل فعله اي في اللزوم والتعدي بنفسه وبالحرف
لمناسبة الاشتقاق بينهما اي التناسب بينهما في اللفظ والمعنى ليكون
معناه جزء معنى الفعل هو الذي يقتضي الفاعل والمفعول المتحد عقلا اله ان الفعل
اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير

نظر

نظر الى الفاعل فقد طرء عليه ما يزيل اقتضاءه العقلي فلذلك صار الفعل اصلا
في العمل والمصدر فرعا له فيه وعلة متكونه بمعنى الفعل او تقديره بالفعل مع
الحرف المصدري فانقيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة في الاشتقاق وكونه
بتقدير ان مع الفعل منشأ عدم التدبر ولما كان هذه المناسبة قوية لم يحتج
الى تقويتها بشرط فلذا يعمل من غير اشتراط وانما قال بينهما ليشمل مذهبي
البصريين والكوفيين لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل
لا لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم تحمله اتا متر مقامه بخلاف اسم الفاعل
والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم
اشتقاقهما منه عند الجمهور واشتراط كونهما بمعنى الحال والاستقبال لتلك المشابهة
اختلفوا في تقدير الفعل هل يشترط تقديره بالحروف المذكورة ام ليس
من شرط ذلك فمنهم من يقدر نفس الفعل ومنهم من يقدر ان مع الفعل
بان حيث المصدر مطلوبا لشيء مقدم واما اذا ابتدا او وقع بعد ما لا يطلب
لكون اكثر استعماله فانه اذا كان المصدر المحال لا يجوز تقديره بان بل بما والفعل
قال في البسيط بالحروف وقال في التسهيل بتقدير بالفعل وان المخففة
او المصدرية او ما ولم يتقدم آه جوز الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور
ولا يتقدم عليه لكونه موصولا حرفيا فيلزم اجتماع آه اي اجتماع العلامتين
احديهما نفسه لانه شيء يجمع للعدد والنوع وثانيهما نظر الى الفاعل الغرض

نظر الى المصدر

استتار الفاعل فيه وهذا ان اتى بالعلامتين وان حذف احديهما انزه
اللبس فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او لتثنية الفاعل واعترض
الرضي بانه يجوز ان يحمل ضمير التثنية والجمع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يعني
لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضميرهما كما في اسم الفعل والظرف يقال
ضرب الزيدان بهنات وفي الدار وفي الزيدين بهنات وفي الدار ويعلم حال الضمير
من كون للاثنين والجماعة من المرجع فلا لبس ولا اشتقاق واجاب الهندي
بان القول بالاستتار والظرف مجاز بخلاف الاستتار في الذي نحو زيد ضرب عمرا
وهذا انما يتم على القول بان الظرف اسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر
واما على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا وقيل الاظهر الاخصر في وجه
عدم الاضمار في المصدر بان يقال لما كان يحذف فاعله فلو ضمر فيه لالتبس
بالمحذوف ويمكن ان القول بالحذف مبني على عدم الاستتار اذ لقد
الاستتار الحذف في الفعل وكذا الحال آه فان تثنيتهما وجمعهما باعتبار
الفاعل لا باعتبار نفسهما فلا حاجة الى اعتباره كما اعتبر الفاضل الهندي
لان النسبة آه اي مطلقا معينا كان او مبهما غير ماخوذة في مفهومه
بخلاف الفعل فان النسبة الى فاعل معين اي معين كان ماخوذ في مفهومه
ولذا كان معناه المتقابل غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما ماخوذة في مفهومها مع تلك الذات
فكانت مستقلة بالمفهومية مع ان اعماله آه اشارة الى دفع ما يرد من ان

هيهات
استقال
اسم الفعل

اضافة

اضافة الى الفاعل اكثر من اضافة الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف آه فالاليق
ان يقول واضافة الى الفاعل اكثر وجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا
فانه اولى ويفهم من الرضي انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل اولى اليه
ذهب البعض وفي الرضي وليس اقوى اقسام المصدر في عمل التنوين كما قيل ما اضيف
الى الفاعل لكونه اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشتغالها
بالفعل ويمكن ان يقال المضاف اقوى في العمل فيما بعد الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تعليل
الرضي والمصدر التنوين اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشيخ
ولذا عمل المنوي في لفظ والمضاف في محله وقد يضاف الى المفعول اذا قامت قرينة
على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل ويجيء على قلة مع ذكره
حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن نص سيبويه على جوازها ولم يجئ في القرآن
الا ما روي عن ابن عامر انه قرأ ذكره رحمة ربك عبده زكريا وليس بالمتواتر
ولكن جوزاه وايضا قد يقع عاملا بدون التقدير كما في الدرويش مع ان
يزد ايقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي
والا زكي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك ميحي كذا في شرح التسهيل حرفا
قدره بقرينة المقابلة بقوله بدله فانه اذا كان بدلا فهو مفعول مطلقا ايضا لكنه
ليس حرفا من غير تجوزا آه وفي التسهيل الغالب ذلك او محذوفا
لانهم كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضي ان الاكثر من كلام النحاة ان المفعول
المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او

حرفا

حرفا

لفعل

ولك

هو العامل اي المصدر آه يعني ان ضميرهو راجع الى المصدر وبدلا عن بتقدير الموصوف والعالم يقول اي المفعول المطلق بدلا عنه وعايتر الخ الى آخره في باب الكلام في المصدر وخلاصة المعطوف عليه فان الضمير فيرجع الى المصدر عمل الاصل الفعل

الاصالة ووجوب اضماره لعارض لا أثر له في تقدير العمل بدلا عنه ليس المفعول المطلق بدلا عنه حقيقة والعالم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب عنه باعتبار بل مجاز الانه لما سد مسده ولم يجز اظهاره فكانه بدل عنه للنيابة اي لكونه مصدرا ولكن بقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فاذن عمله ليس كعمل المصدر بل القيامه مقام الفعل المقدر كذا في الايضاح للشيخ ابن الحاجب للمصدرية كسائر المصادر يعمل لكونه بتاويل ان مع الفعل الكثير الى وقوعها واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مانع عنه لعدم صحة تاويله بان مع الفعل وكون امتناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما في الرضي من جواز تقديم معموله اذا كان بدلا لعدم كونه ماولا بان مع الفعل لا يفيد في كونه ما ذكره الشيخ نكتة الفعل بين القسمين كما لا يخفى

معنى قائم بغيره فنسبته الاشتقاق اليه تجوز باقامة المدلول مقام الدال اي ما اشتق مما يدل عليه وهو المعنى القائم بالغير على الاصطلاحي لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل كما قاله السيرافي فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل هو المصدر ولم يقل اي مصدر كما في الرضي ولكن التجوز في اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على التجوز بخلاف

اسناد

اسناد قام لان المصدر ايضا قائم بمن يتلفظ به موضوعا آه اشارة الى ان

يتضمن معنى الموضوع واللام صلة الوضع وهو ان تقول في الاشتقاق معنى الوضع له وضع نوعي واللام للاجل اي الفعل سيان لمرجع الضمير لدفع توهم مرجوعه الى من بناء على ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات اي لذات ما آه يعني ان من موصوفة فاعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوبا اليها كون الفعل منسوبا كما ليوهم تقديم الفعل الذي فانه لضرورة الاستتار لان ما جعل آلة فيه ان امره وهو كونه شاملا لمن يعلم ولمن لا يعلم معلوم لان النكرة الموصوفة تعم قصد التغليب لكون مقام التعريف يابى عنه وغير ذلك من الاسماء المشتقة وان يكون من قام به آه اشارة الى ان من وضع اللفظ لشيء لكونه قصديا واعتراض الرضي بانه يصح التعريف له ليشمل نحو زيد مقابل عمر وانا مقترب من فلان ومتعبد منه ومجتمع معه ونحو الخاتم للشبه بين الفاعل والمفعول له لا تقوم باحدهما معينا ودفعه اي دفع الشيخ لدفعه اذ هو مبني على مذهب القدماء من المتكلمين من ان المتضايفين يشتركان في مفهوم واحد بالمتجاورين والاخوة بين الاخوين لا يتم ذلك فيه لان المتضايفين متحدان في الجانبين والحق منع قيام الواحد بالشخص بين الطرفين بل القائم كل منهما غير القائم بالآخر غاية الامر اتحادهما بالنوع وما قيل في دفعه بان معنى مقترب مثلا قيام قرب به متعلق بمن قائم قرب من هذا الشخص فليس بشيء لان الاضافة الكلية عبارة عن مجموع الاضافة المقيدة الى اضافة اخرى والفاضل الهندي فهم ان الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى لقيامها فاجاب ان القيام اعم بان

الوضع م

الاشتقاق

امكنه م

كما

تقصد

اسم الفاعل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مقصوده

بل يكون حقيقيا او اعتباريا ليس كذلك بل مفهم انها قائمة بالطرفين لا باحدهما معينا دون الآخر مع انها مسندة الى واحد منهما معينا فتدبر خرج عند اسم التفضيل ولم يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة نحو كان مكرمته فانا كارمه

التفضيل ولم يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة نحو كان مكرمته فانا كارمه

لانه موضوع للغلبة في معنى المصدر لا في معنى المصدر مع الغلبة في الرضي الشافية

وفي باب المغالبة ان يغلب احد الامرين الآخر في معنى المصدر نحو كان مكرمته

فكرمته اي غلبته في الكرم واسند واخراج اسم التفضيل آه بناء على انه

لا يدل على الحدث مقيدا بالحدثان الآن منه والا كان يدل على الحدث بمعنى التجدد

ولا يبعد ان يلتزم ذلك الاولى ترك لفظ البعد فانه قال ابن مالك

المصري في شرح التسهيل ولم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع

اي على زنته خروج امثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضير لان اسم الفاعل

غيرها على زنة فاعل اي القياس ذلك وقد يجيء على زنة مفعل نحو مسهب

ولا يقال عجب على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو مررت بمعجب فهو معجب

بمعروفه بضم ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر وبكسر ميم مفعل اتباعا للعين او بضم

اتباعا للميم قال الرضي ستة مستقبل ومرادا استغنى عن مفعل بفاعل نحو اعتب فهو عاتب

ومرادا استغنى عن مفعل بكسر العين مفعل بفتحها نحو اشهب فهو مشهب

ويعمل آه قيد في التسهيل بغير الصفة والموصوف خلافا للكسائي فانه جوز عمل

الصفة والموصوف بشرط معنى الحال والاستقبال آه ظاهر كلامه ان الشرط

في عمله مطلقا والتحقيق انه شرط عمله في المفعول به لا في عمله في الظرف والجار والمجرور

فانه

وانه يكفيه رائحة الفعل ولا في عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله مدلول

بالنسبة الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مضمرا وان كان

مظهرا خلاف كلام سيبويه انه يرفعه وذهب بعض النحاة الى انه لا يرفعه

ومعناها آه ولا يريد ولن به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ به

كما في قوله وعين من تمرتان بل القصد بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حال اللفظ

قال الجار الله ونعم ما قال في حكاية الحال انه يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال

التكلم كما في قوله تع فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي

المستغرب كانك تحضر المخاطب وتصور له لتعجب منه كذا في الرضي على صاحبه

المذكور والمنوي نحو ياطالعا جبلا ونحو اليشمل مثل هل ضارب الزيدان

ملفوظا ومقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعدان من حروف النفي صريحا او مؤولة به

نحو ما قائم الزيدان المتعدي قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه

ماضيا وقد سبق وذكر مفعوله لانه لو لم يذكر جاز لانه اضاف نحو هذا ضارب

امس وجبت الاضافة ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب

امس بالسيوط لانه يكفيها رائحة الفعل اضافة معنوية بيان الحاصل المعنى

واما التركيب النحوي هو اما تمييز اي من حيث المعنى او ظرف اي في المعنى او حال اي ذات

معنى او مفعول مطلق اي اضافة معنى معمول آخر اي من حيث المعنى لانه لا عمل له

في اللفظ بفعل مقدر اورد عليه انه لا يستقيم في مثل هذا ظان زيدا امس

لان اللزوم حذف احد مفعولي واجيب بارتكاب جواز ذلك مع القرينة وان كان

ظان

قائما

تمثيلا وبان المثال مصنوع والصحيح هذا الظان زيدا قائم وقال السيد اي انما نصب
اسم الفاعل والمفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه تغيره ليس المراد
ان هذا تقدير للكلام حتى يكون تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء يعني
موضعا التوجيه كون المجرور بها موضع الفصل عنه الشيء ويخرج منه فيؤول المعنى الى ما ذكره الشارح وعلى
الثاني من التبيين لا نرجح اطلاق المجرور بمن على ما قبله فلا عبار على التوجيهين
بحيث يخرج آه اشارة الى ان تغيير لا يخرجه عنه كالتثنية والجمع والقرينة على
قوله اعتبار الحيثية قوله للمبالغة آه اذ كانت للمبالغة لا بد من هذا التقييد على هذا
التوجيه بخلاف التوجيه الاول كما ان فيه حرف كلمة من عن معناه المبتدا اعني التباين
فالتوجيهان متساويان وما فيه من معنى المبالغة آه لان المبالغة وصول الشيء
الى كماله ففيها قوة معنى الحدث الذي يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه
اعتبار زيادة معه فنصبها لا يبقي معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل
وبضمهم بالحاق علامة التثنية والجمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه اشرف ليشتمل
فيتبعه في حكمه ومع التعريف آه اي لام التعريف اي ما يكون للتعريف في الجملة والا لم يكن
هنا اسم المفعول اي المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير ثم فعلت
الضرب اي اوقعته عليه ولذا كان المفعول هو الحدث من فعل اي حدث سواء كان
متعديا بنفسه او بحرف الجر بل كان لازما غير متعد بحرف الجر لم يجز بناء المفعول منه
لمن وقع عليه حقيقة او اعتبارا ليشمل ادخلت ضربا فهو موجد وعلم فهو معلوم فان الايجاد والعلم تعلق بالمعدوم ولا يخفى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة

لكن

واردا

لكن العقل يعتبره والفاعلية ويعبر عنه بما يدل على الوقوع من حيث الوقوع
عليه لان التعليق بما في حكم المشتق يشعر بالحيثية وكان الاولى ذكره في تعريف
اسم الفاعل والاكتفاء به هنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة والتاديب مضروب له
لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه الاثر ترك ذكره واقيم الجار والمجرور مقامه
يدخل في التعريف الصفات التي بمعنى المفعول نحو فعل بكسر الفاء وسكون
العين نحو طمس وفعل بفتحتين نحو لفظ بمعنى الملفوظ وفعله بضم الفاء وسكون
العين نحو كلمة وفعيل نحو جريح الا ان يقال انها ليست موضوعة لمعنى مفعول
بل مستعملة فيه على صيغة اسم الفاعل وقد شذ نحو اضعف فهو مضعوف

واذكر فهو مذكوم واعسم فهو محسوم واخون فهو محزون واحب فهو محبوب ركي
لخفة الفتحة وكثرة المفعول لانه يكون للفعل الواحد من فاعيل بخلاف
الفاعل لموافقة المضارع الذي يعمل عمله والفرق بينه وبين اسم الفاعل
اي عمل النصب اذ لا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط زمان وليس في كلام
المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين
كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك ويبقى على نصبه باسم المفعول
الكائن بمعنى الحال او الاستقبال وبفعل مقدر اذ كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل
من حيث انها آه اي بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف
اسم المفعول فانه لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان كان لمن قام به
الفعل الا انه لا يشتق ولا يجمع لان اصله ان يكون مع من ولذا لم يعمل والله

لكن العقل

طمس أرد

واذكم فهو مذكوم واعسم فهو محسوم واخون فهو محزون واحب فهو محبوب ركي

بحث الحصة المعينة

التثنيتم المشابهة في اصل الجمع والتانيث لان جمعها وتثنيتها كجمع اسم الفاعل وتانيثه
فانه لا يطرد في افعل فعلاء ومع عمله عمل فعله فلا يقال ابيضون وابيضت كما يقال ضاربون
وضاربته وفي الرضي وجه المشابهة كونها بمعناه اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدوث
والثبوت على معنى الثبوت اي اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد بالزمنة
الثالثة ولذا يقصد به الاستمرار بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث
المقيد باحد الازمنة لا بمعنى الحدوث بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل
بعد نقلهم آه قالوا ان فعيلا من فعل بفتح العين صيغة مبالغة كقدير
ونصير ومن فعل بضم العين صفة مشبهة وصيغتها الصيغة المختصة بها فلا يأتي
ما في التسهيل من ان الصيغة المشبهة من غير الثلاثي المجرد يجيء على وزن اسم الفاعل
منه قياسا مطردا فانها مشتركة بينهما اسم الفاعل وليس اسم الفاعل على اجتى
يكون حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من المركب اضافي الى معنى مخصوص فليتامل
قدر في حاله السابق نحو كونه كلمتين بطريق اسمي الفاعل والمفعول
واسماء الفاعلين ولذا اعرب باعرابين او بصيغة الفاعل فالمراد من الفاعل
اللفظ وح يكون اللام فيه زائدة لان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلاما
ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما من غير اشتراط آه
يشير الى ان الاطلاق في مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور فقط
اعني اشتراط الامرين ولما كان ذلك بينهما يجوز ان يكون باتفاقهما او باتفاق احدهما
بينه يكون الشبه باعتبار اشتراط الزمان فيكون في المتن اجمالا لا اختلالا كما توهم

انما يكون اختلالا لو كان الاطلاق بمعنى العموم بالاتفاق بخلاف اللام
اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المازني للتعريف اي جعلها
قسما آه يريد ان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى
المفعول كما هو يسبق الى الفهم لان المذكور ههنا ليس تقسيم المسائل
سواء كان بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل الادنى ملابسة الى تقسيم
بعض المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه
في الفن فالمعنى تقسيم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسأل عن حكمها
ويبحث عنه فلذا جمع الى ما ذكره الشارح لجعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم
اي تشبيه معمولا آه ووجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف
في الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشيء الى نفسه
لان الصفة لهذين الفاعل مشبهة مرفوعها بالفعول فنصبوا ليصح الاضافة اليه
لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة مع اللفظ لغيره وامروا فيها الضمير
اذا كانت في اللفظ جارية على غير المعمول خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة
على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه
فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد عليط الشفتين اي قبيح فانه لم يجر في اللفظ
عليه نحو زيد عليط وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في
لم يجز استتار الضمير فيها فقبح زيد ابيض الثوب اي مفصل هذا
الاقسام آه يعني ان تفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف

شبكة الألوكة www.alukah.net

مركبة

وهو قولنا وحسن وجهه ثلثة جملة من المبتدا والخبر وقعت مقول القول
وقول وكذلك مبتدا لان الكاف اسمية ولذا فسره بقوله اي مثل هذا
التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة الثانية وحسن وجهه
معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه
وجهه خبر لقوله كذلك ولا تترك العاطف فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب
للنكتة الذي ذكرها الشيخ والمعنى ومفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة
وقولنا وكذلك آه يعني ان هذا القولين مشتمل على تفصيل الاقسام في ضمن
الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم من سبق فهذا حاصل
تركيب المتن عندي موافقا للشرح وهذا التركيب ثلثة يعني ان ثلثة
وقع خبر الحسن وجهه بتاويل هذا التركيب مع قطع النظر من اعراب وجهه
والا فهو مثال واحد وليس مراده ان ثلثة خبر مبتدا محذوف كما قاله
الفاضل الهندي لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفردا
ترك العطف اي بين هذه الاخبار الثلثة مع ذكره في الجزئيين السابقين عليها
ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة قوله واختلف في حسن وجهه
وليس للفراء ان يجوزه بتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن الوجه
بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة الصفة باللام اي المفردة بدليل
ان جميع الامثلة من المفردات وانما الشيء نحو الزيدان حسنا وجههما والمجموع
نحو الزيدون حسنوا وجوههم من قبيل ما اختلف فيه كما في حسن وجهه

قوله او بحذفهما

كما يجيء كما في الرضي بحذفهما معا كما في حسن الوجه واما خفة بنو احدهما لان التنوين
سقطت باللام والضمير في وجهه موجود من الاضافة اي الاضافة المعنوية
فان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة او اضافة النكرة الى النكرة ليفيد التعريف او
التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منهما وكذا الاضافة اللفظية لانها
قد يراد بها ما يخالفهما من كل وجه في الجملة لا حاجة اليه لاشتماله على ضمير زائد
يعني ان الضمير ليس للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل
الربط باحدهما فالثاني زائد بخلاف ما اذا جيء بالضميرين ويكون الغرض من احدهما
الربط ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد حسن ضربه من ضرب ابيه في داره لعدم
دلالة اللام في الحسن الوجه رابطا لان ابدال اللام من الضمير فيما يضاف فيه الضمير
شيع عند البصريين كما في الرضي ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد
لان اللام فيه رابطا بتداء وليس من الضمير غير ظاهر في الصفة لكونه مستترا
مثل ظهوره آه لكونه بارزا لان معمولها آه اي حين رفعت العمل بها
فاعلها اذ لا وجه لرفعها غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز
استتار غير الفاعل فيلزم تعدد الفاعل فما قيل انه يجوز ان يكون المعمول بدلا
من الضمير المستتر وهم كما لا يخفى اي حدث اي دال على حدث باقامة الدال
مقام المدلول وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر
عند البصريين ومراعاة النظام كما سبق قام به الفعل آه يعني اختار الوصف
على ان قام لو لم يقع لقصد التعميم والتعميم لقصد شموله القسمين

شبكة الألوكة www.alukah.net

في اصل ذلك الفعل كما هو المتبادر من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل وافيد وغالب
لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة وكذا باب المغالبة نحو طائل
لانه موضوع للفعلية في معنى المصدر كما مر فهو يدل على ان تصاف بالفعلية بالغلبة
لا على الزيادة في الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة ووصف الفعل
كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره عندي انه لا حاجة الى اعتبار
هذا القيد لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصفة المذكورة موضوعة
للزيادة مطلقا لا الزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل
على عمرو وفوائد عليه وطائل واختار موصوف على متصف لان شعاره بالفعل
بالزيادة في نفس الامر دلالة يلزم ذلك في اسم التفضيل يظرف آه اي صلة له
بالواسطة اشارة الى ان ظرف مستقر وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة
لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله اي الموصوف متلبسا بتلك الزيادة
او مقدر مفعوله اي الموصوف به اي بالفعل كما قال القاضي في الهندية
والابهام في تلك الاسماء لانها تدل على المكان والزمان والآلة ففيها نوع تعميم
وما قيل انه لا حاجة الى الاخراج لان الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء للوضع
لمكان او زمان او آلة ففيه ان اسم التفضيل الذي جار للمفعول موضوع لموصوف
بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع
فيه الفعل او وقع به الفعل يخرج اسم الفاعل آه اما عدم دلالتها على الزيادة نحو
ومضروب وحسن او لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم

للغلبة

او غالب عليه

قوله

كما في الحواشي الهندية

موصوف بك

لمكان او زمان

او آلة متصف به

دلالتها

دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة
في اصل ذلك الفعل بل في خلقتها كصيغ الصفة المشبهة للدلالة على الدوام
والاستمرار من حيث صيغة اي من حيثية لا من حيث مادة فانه غير منحصر
بهذا الاعتبار في افعل وفعلى للمؤنث انما تعرض لبيان صيغة المؤنث دفعا
لتوهم استواء المذكر والمؤنث في افعل مطلقا اخير اي اخير واتم
لمن استوى منهما المذكر والمؤنث فحذف الهمزة ونقل فتحة الياء والراء على الكاف
وادغم الراء في الراء من حدث قدره بقرينة التعريف فلا ينتفي من اسم
جامد نحو اخشك الشاتين وآبل الناس شاذ لا من فعل غير متصرف ولا من فعل
لازم النفي نحو ما يئس بكلمة اي ما تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفي
واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا يدل على الحدث بل على زمان فقط كما قيل
فظاهر وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء منها قياسا اذ لا مانع
من ان يقال زيد اصير من عمرو غنيا وان لم يستعمل فقوله من حدث مشتمل
على الشروط الثلثة واما اشتراط كون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان
فلان يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فستغنى عنه بقوله بزيادة على غيرها
فان الزيادة انما يتصور فيما يقبلها والحق فان معناه قلة العقل فهو في الجوهر
الباطنة كالجهل حكموا بشذوذه كذا في شرح التسهيل والايضاح
اخوذ من ابن هبنقة الصواب من هبنقة باسقاط الابن كما في المفصل وشرح
التسهيل والحواشي الهندية والقاموس والصحاح وشمس العلوم والهبنق

بمن استوى منهما

بنى

للكاف

والحق

احمق

والقصير كعلس الحق القصير وصبنقة لقب يزيد بن ثروان القيسي يضرب به

المثل من تعلق خرزات ولذا يقال له وهو الدلوماة فان الودع محركة

خرزة بيضاء يخرج من تعلق في عنق الصبيان لدفع العين ففيه شائبة

آه خبر لقوله والجواب المذكور شائبة حق صاحبه والفاء زائدة كما هو مذهب الاخفش او على تقدير

آخر الجواب

واما ما ذكره الشمني في الحواشي الهندية بعد هذا الجواب لا تشنيع كما

توهمه ولا يقول آه الظاهر لم يقل به احد كما في غاية التحقيق الدان الشم

قال ذلك مبالغة في سخافة ذلك القول . الواقع قدره بقرينة قوله

قوله شنشقة

وقد جاز المفعول آه قدره بقرينة ما سبق في التعريف فقوله قياسه مبتدا

محذوف الخبر ولم يقدر محيثه لان كون مجيئه للفاعل قياسيا لا يقتضي وقوعه

بالفعل لفظ الواقع كان المخبر ركيكا ولذا لم يجعله من قبيل ضربي زيد قائما تقدير

وقياسه حاصل اذا كان للفاعل فانه لو اشتق آه بخلاف الالفاظ المشتركة

فانها مقصورة على السماع فان الالتباس فيها قليل نحو الدنيا او مخرجا

عن معنى التفضيلي نحو اخر بمعنى غير وهو استعماله آه يعني ان الاوجه

الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة فقوله على احد الاوجه الثلثة

حالا عن ضمير يستعمل اي كائنا على احد الاستعمالات الثلثة وقوله

مضافا بدل منه واشار اليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل في قوله

فيجب ان يستعمل فان البدل في حكم تكرير العامل وورد الفاء الدال على كونه

مرتبا على تقدم لكونه تفصيلا له اشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم

التفصيلي

بعد العلم الاجمالي وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز وذكره اي كونه مذكورا

لغوا اي الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما وليس المقام

مقام التاكيد وليست بالاكثر آه على صيغة الخطاب والكاثر للغائبة

اي العزة للغالب في الكثرة الدال على استثناء منقطع لا تدخل

المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه ان المحذوف

آه ولم يعوض عنه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستتبع واما نحو

جوار ففيه ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه كذا في الرضي ويجوز ان يقدر

هضابا بالبناء على الغلبة كما في قسل لانه يختص بالغالبات وما يشبهها

اي فان يقصد بتاويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة اضافة

الصفة الى الموصوف كل ذلك ليصح حمل ان يقصد على احدهما اي على ما اضيف

آه فيه اشارة الى ان الاولى ايراده ابدا من اله انه غلب العقلاء على غيرهم

في ضمن بعضهم وهو ملحوظ ولم يقل ذلك مع اظهريته اشارة الى انه يجب ان يكون

بعضا منهم غير مقيدة الخ فمفهوم الاطلاق العموم لارتفاع القيد حتى يكون

معناه الزيادة في الجملة اي مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير

ماخوذة في مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه تخصيصه

عطف تفسيري له للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المقطع اعني ما يقتضي

بالمعرفة كما في قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل معناه

الشفي اعني رفع الابهام تمام الكلمة اي متممها ولذا لا يفصل بينهما الا معمول

شبكة الألوكة www.alukah.net

افعل وذلك قليل وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو هي احسن لو انصفت من الشمس

ينفي

ايضاً

الرفع بالفاعلية يعني ان الحكم بنفي عمله في المظهر مطلقاً لا يصح لانه يعمل في الظرف

والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب لعمر فلا بد من التقييد

حرف الجر

بالفاعل اي لا يعمل في فاعل مظهر بقرينة الاستثناء فانه ينبغي العمل في الفاعل

فاندفع ما قيل انه لا يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون

متحققاً في ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقاً الا في صورة الاستثناء

فانه يعمل فيها بالرفع والمخاطب المظهر آه في المغني في باب الظرف ومن المشكل قوله

نحن عنده

نحن بما عندنا وانت بما عندك راضٍ والرأي مختلف تخبر الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلاً لزم اعمال الوصف غير معتمد

ولم يثبت وعمل افعل في الظاهر غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل

وهو اجنبي بين افعل ومن وخرجه ابو علي وتبعه ابن خروف على ان الوصف

خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة تاكيد الضمير في افعل انتهى وعلم من كلامه

ان المراد من المظهر ههنا ما يعم الضمير البارز وان المراد بالمضمر المستتر على ما نص عليه الرضي

اثر في اللفظ دون المعنى

وان معنى قوله لا يظهر اشتراك في اللفظ والاثر وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية

لا لمشابهته الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهة لاسم الفاعل كالصفة المشبهة فقوله

لان هذا العمل آه دليل على جزء الاول من المدعي وقوله ولانه لما كان الخ دليل على

الجزء الثاني فلذا اعاد على واللام وعطف احد الدليلين على الآخر ثم انه يكفي في الاستدلال

الاول قوله لانه ليس له فعل آه وقوله لان لدفع النقض بان هذا الاستدلال

يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقاً وحاصل الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل

بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فتعمل النصب ما هو مشابهة به في الجملة

لم يعمل

وان لم يكن بمعناه وهو لم يعمل آه اي اسم التفضيل لما كان عمل الفعل اصالة

لانه ليس فعل بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا معمولة اي وصف بنى الخ

قوله صفة لشيء وهو في المعنى المسبب واشارة الى ان المجموع شرط واحد فيشترط

العمل ثلثتها كما حوابه ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببي

وغير السببي كما في المفتاح والتخصيص للصفة السببية وغير السببية

مشترك ولذا لم يقل المسبب بالاضافة الموهمة والاختصاص نقل عنه

في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا منافاة فيه

سماه مسبباً لان الكحل في هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان

سبب للكحل وهو مسبب لهما باعتبار اي بالنظر بما اعتبرت النسبة اي

نظرت اليه وراعيت في حاله وهو حال عن الضمير المرفوع في مفضل اي مفضلاً

وكذا الثاني حال عن نفسه وليسا بمتعلق بفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل

بحرفي جر متفقين لفظاً ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا في الرضي

بالنصب عطف على يحصل الاول فهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف والنشر

كالصفة المشبهة فانه ايضاً لا بد لعمله من موصوف في اللفظ وتحقق سبب

لذلك الوصف ليعمل فيه لا بغلطاه آه تعليل لما فهم من السابق وهو ان يكون

المظهر سبباً للموصوفهما ليخرج آه عائد ترتيبه على الاشتراط المذكور وليلا يبقى آه

علة باعتة عليه ليسهل متعلق بقوله ليلا يبقى وكذا كل افعل الخ
ضم هذه المقدمة ليثبت الكلية وهذه العبارة تحتمل آه بان يكون معناه لانه
اي احسن بعد النفي او قبل النفي توجه النفي الى قيد الى آخره لما ذكر
الشيخ عبد القاهر الجرجاني من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات
يكون ذلك القيد محط الفائدة فيبقى اصل حسن الى قوله فيكون احسن
زايد لاحتياج اليه في اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال الكون
في مقام المدح يابى ان يكون النفي الزيادة فقط بل لابد فيه من نفي المساواة ايضا
ان يجعل احسن آه لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل
المستعمل من التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو ههنا يستعمل بمعنى الزيادة
لكنه مجرد عنها عرفا اي صار العرف في نحو المثال المذكور على التجريد من الزيادة الدالة
عليها بالقرينة مقام المدح وكذا على تجريد من التفضيلية هو التفضيل المجرد
التسمية والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفي الى حسن جعل مقيسا على حسن
زيد بالنفي اي بسبب النفي فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف
على التجريد عن الزيادة انما جرى فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه متغايرين
باله عتبار او فيما يكون متغايرين بالذات فلا يجوز الباء بمعنى مع على ما قالوا
فان قوله في الجواب فاذا الباء النفي ينادي على فساده من حيث انه آه لان
حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل هذه الحيثية في المفضل من هذه
الحيثية اي من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعل سواء كان معمولا له باعتبار

الزيادة

قوله لم

انظر ان هذه خارجة ١٢

المجرد النسبة

الزيادة او باعتبار معنى الفعل ولقولهم آه بان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه منه
الكحل في عين زيد تعقيد ركيك لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر
المفضل وهو يوجب التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى مع انهما ليسا آه يعني ان
المبنى ان العبارة المشهورة فيما اعمال اسم التفضيل في المظهر يلزم الفصل بين التفضيل
ومعموله بالاجنبي في كل عبارة تتدبرها فانه مع وضوحه قد يخفى على البعض فقال
فقال ما قال مسئلة الكحل اي مسئلة اعمل اسم التفضيل الرفع في المظهر فالاضافة
بادي ملابسة وبين شرائطها الثلث وهو ان يكون الوصف سببيا والتغاير
بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا وكونه منفيا وما عبر به عنهما في استعمالاتهم
وهو قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وينتقل عطف
على ينبه وتطبيق الى آخره عطف على ما انشده ولا اشارة على التطبيق
بقبل ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لما ذكر آه وهو اخصر منه بمقدار
الى آخره اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصار ههنا ليس بطريق التباع
لان المفضل لابد ان يكون من جنس المفضل عليه لان اصله
رد على الرضي حيث قال هو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لان التفضل
الكحل على الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل المفضول لا يكون قبل
آه والحال ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم استغنى
عن ذكره لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معنى كل عين دونها في حسن الكحل
فيها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعد كذا في الرضي وتقديره ما رايت

فيما اعمل

قوله لم

الحذف على الطريق

لظهور المقصد فلا يرد
الاعتراض بان الحذف
الايوصف بكونه فرعا
اذ قد يطرأ على
الجزء الاصلي كالحذف
في الكلام مع ظهور
المعنى آه ١٢

ما رأيت إلى آخره رد على الشيخ الرضي حيث قال لا يجوز أن يكون أحسن فيها الكحل
صفة لقولك كعين زيد لأنه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد حسن الكحل
فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه
في ذلك الوصف في حالة واحدة على أبلغ وجه لكونه معلوماً بطريق الكناية لأن نفي
وجود عين مماثلة لعين زيد في الحسنية لازم لحسنية كحل عين زيد وجوداً
اللازم يدل على وجود الملزوم فيكون كدعوى الشيء بالبينة والتأنيث لوزن
التفعلة نقلت كسرة الياء إلى الهمزة ثم أدغمت الياء في الياء من أيي تلا
أيي بفك الإدغام أو به من السري لأن من السراتير فانه لا يناسب المقام
والذي رأيته اعتراضيته لعل القول بالاعتراض بناء على أن بعد البيت شيء
من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين كلام أو كلامين متصلين
معنى عند الجمهور لتكتنفه بي لتقطيع شأن وادي السباع والجار في به آه ظرف
قال الواوي بمعنى في بمعنى المفعول فان الظرف لو وقع فيه لا خاف الأعلى الاسناد المجازي
محذوف م والمعنى آه فالمفضل عليه أي منهم ومنه محذوف أي ركبا سايرا فيكون موضوعه
معنى الشعر المقدر اسم جمع جاء في وصفه التذكير والافراد تقول آه نقل عنه حاصل
توقف الركب في الوادي السباع أقل من توقفهم في سائر الأودية وان وادي السباع
أخوف منه كل وادي الا وقت نقايته الليلة الساري في وادي السباع عن
الآفات آه متعلق بقوله بوقايته الليلة على وجه آه كلمة على الباء كما في قوله
اعتراض م تع حقيق على أن الا أقول أي تفسيم علم من دليل الحصر فاللام عوض من الضمير

فلا يلزم خلو الجملة الوصفية عن الضمير والصفة وان كانت كافية في معلوميته جديد
ذهلت تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لا اقسام الكلمة موقوف
على التقسيم فلا يرد أن لا مدخل للتقسيم في معلومية الحدود سلك
تلك الطريقة اي عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل لئلا يلزم التخصيص
بلا مخصص لاستواء الكل في كونها اقساما للكلمة معلوما تعريفاتها من الدليل
اي كلمة آه فسر ما دل بالكلمة ليكون ليلا يكون الجنس متروكا في التعريف
بالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختارها مع ان الظاهر الموصولة ليسبق
تعريف الكلمة لكون الاصل في الخبر والتنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة
في التعريف ليلا ينتقض بجمع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما
كأنه اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يجعله حالا لأن
ليس المعنى على التقييد ولا متعلقا بدل لاحتياجه الى جعل في بمعنى الباء
يعني الكلمة فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل
الحصر من ارجاع الضمير الى الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما
التحقيق والمتخصيص على اختلاف التوجيهين والاوجه ان التفسير الثاني
لافادة ان المرجع نفس ما لا مع ما في حيزه من الصلة والصفة وما قيل ان رجع
بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار
لفظ ما دل معناه ففيه انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير
أيضا على ان الشايع في تذكيرهما وتأنيثه ملاحظة ما عبر به عنه ولذا قال الشارح
الأعم عن لفظا

شبكة الألوكة www.alukah.net

في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول بالفا

وما قيل ان الكلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه فالتذكير كما يجوز باعتبار

ما يجوز باعتبار معناه فلا وجه لبنائه عليه ففيه انه اذا دار انه ليس عبارة عن مجرد

لفظ الكلمة مسلم ولا يضر ولك ان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالتها على معناه

ممنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس في التعريف لانه قسم الكلي الذي

هو قسم المفرد والمراد بكون المعنى آه اي المقصود به والحاصل منه ذلك لانه

مفسر به حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ وانه يصير المعنى

ما دلت على معنى والة عليه الكلمة بالاستقلال وهو يحتاج الى تكلفات باردة

لجهالة الاستماع دلالتها عليه فالكلمة محيطة بالمعنى احاطة الظرف بالمظروف من حيث

انه لا يخرج فهمه عنها لاستقلاله اي لكونه حاصلا في الذهن منفرد العدم كونه

آلة لملاحظة الغير ومرآة لتعرف حاله وح يكون المراد انه لكون الشيء في

كناية على استقلاله وعدم احتياجه الى الغير والمراد وصف المعنى اي المفهوم

الحاصل في الذهن به يكون المراد منه استقلاله بالمفهومية فرجع معنى

لكون خبره للجاهل المجرد لكن استدراك لدفع توهم فاش من كون ما آلة اي الام

واحد وهو كيف مرجح الوجه الاول وقال في الثاني يمكن مشتمل على ثلثة معان

يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث كما يشير اليه قوله

هو موضوع بالوضع النوعي لنسبة ذلك الحدث وهيئة اي الحركات مع الترتيب والحروف الزائدة ان كانت

لم يكن مترتبة في السمع لم يكن مركبا فلا يرد ان ضرب قبل ذكرنا على يفهم منه

الحدث فيتحقق الدلالة الضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلا نم فهمه قبل

ذكر الفاعل لانه زمان النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وما ذكرنا ظهر ان ما قيل

الا ههنا مبني رابعا غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث او النسبة بالزمان تقسم

الحدث وهو معنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم يصدر

كالطول كذا في الرضي والمراد بالمعنى المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون في آخر

معناه الفارسية الدال والنون او التاء والنون وما قيل ان الاسود المتصف

بالسواد بمعنى سياهي له بمعنى سياه بودن فالجواب ان لما كان الصفة المشبهة

لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق

بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد المعنى القائم بغيره متى

ان قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست ملحوظة في مفهوم

المصدر نص عليه في الرضي كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه

النسبة الى فاعل ما اي فاعل معين اي معين كان وانما اعتبرنا تعيين الفاعل

اذ لو كان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما مطلقا لزم ان يكون استعماله

حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين ولا

الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل ولا يمتنع حمله على شيء

للملاحظة طريقها اي الآلة تعرف بملاحظتها مرتبطا احدهما بالآخر لكونها نسبة حكمية

محلوم محكوما عليها وبها لاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فيناط

www.alukah.net

الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيه
لكون الفهم جزئيا او كليا فاعتبار الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان للواقع فان
الجزئية لازمة لملاحظة التبعية فلا يستقل بالمفهومية اذ لا يفهم
تلك النسبة مالم يفهم المنسوب اليه الحدث تعين ان يكون المراد به
الحدث اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه والمراد بضميره
لفظ المعنى بعد تقييده بالوصفين فلا ينافي قولنا فالمراد بالمعنى آه لان به لفظ المعنى
الوصفين ليس معناه المطابقي لعدم استقلاله بالمفهومية لكون جزئيه
وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله في نفسه مانع عن ارادته وكان
المراد به المعنى المطابقي بل لعموم اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى
في تعاريف الاقسام الثلثة على نسق واحد لا يتحقق اي في الفعل ليس
مستقلا بالمفهومية للحرفتان اللتان الحرفية الآت لتعرف احوال الطرفين من
ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لها من هذه الحيثية فاقيل ان الابتدا
المشترك بين الاستقلالية والجزئية ملحوظ قصدا لتوهم فهو صفة القائل
لمجرد التراخي في الذكر فان بيان فوائد القيود متأخر عن ذكرها وبقولنا وضعا
عطف على محذوف اي فبقولنا مقترن خرج الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا
وبقولنا وضعا آه وبقولنا في الفهم خرج ما فيه الاقتران وضعا في التحقق كاسم الفاعل
فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث الذي يكون قيامه وحصوله للشيء
باحد الازمنة الثلثة ولذا كان حقيقة في الحال والاستقبال ولم يكن فعلا

لعدم

لعدم الاقتران في الفهم واعلم ان الشارح لم يذكر فائدة قيد في الفهم هنا ولا في
تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم
انه لا حاجة الى قوله في الفهم بعد التقييد بقوله وضعا منقولة عن المصادر
او غيرها كلمة او لمجرد التفصيل كما في العالم اما جوهر او عرض اي منقولة مفصلة
بهذا التفصيل فلا حاجة الى جعل الجميع بمعنى كل واحد او جعل او بمعنى الواو
ثم النقل اي الاستعمال في المعنى الثاني لعلاقته مع هجر المعنى الاول لما كان
بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقي قيد الشارح الوضع بالاول في تعريف
الاسم ولم يقيده ههنا رعاية للاعتبارين وهذا يخالف نحو زيد ولتذكر
فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع التحقيقي فباعتبار وضع فعل
وباعتبار آخر اسم ففي المنقول يعتبر الوضع الحقيقي وفي المشترك يعتبر الوضعان
ويدخل فيه آه عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد في الاثبات الذي
لانه في الحقيقة تعميم لقوله مقترن سواء كان مقترن استعمالا او لا
الافعال المنسلخة اي في الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول فهي ايضا
من المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة عنه يدخل به لان الافعال الناقصة
تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتهى قال المفهم في الامثلة الاربع
التعلق بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق
الى فاعلها وفي قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما اريد ان القيام
المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت وذلك حاصل ولو لم يكن ذكر كان وانما تقصد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالاتيان بها على المبتداء والخبر تقييد الخبر بالنسبة الى المبتداء مخبرا عنه
على ما كان في الابتداء ولذلك توهم كثير من النحويين انه لا دلالة لها على
الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم تات عاملة
في شيء غير الاسم والخبر انتهى وعلم من كلامه ان نسلخ الافعال الناقصة
غير مرضي عنه وفي الرضي وما قال بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على انها
الزمان دون المصدر ليس بشيء الى آخره لوجود الحدث في الاثنين
فالمراد بالحدث الزمنة الثلثة احدها مطلقا لا احدها فقط ولانه اي لو اريد
الاحد فقط يصدق على المضارع ايضا لانه بحسب كل وضع مقترن باحدها فقط
وان عرض له متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اي فيصدق عليه انه
مقترن باحد الازمنة الثلثة فقط فيكون نقيض الشرط اولى بالجزاء بلا تكلف
او على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه اولى واظهر انما يستعمل
اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر وكلمة او لمنع الخلو
اذ لا بد فيها من التحقيق ثم انه يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه
وفي المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله قد ترى تقلب
وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياها في الاستعمال لتقرب المبني
اي الحدث الجزئي الذي مبني بناء على ان المعاني الحرفية جزئية وحمل على
الفعل الماضي يحوج الى خلع المضا والتجوز باجراء صفة المبني على اللفظ في تخصيصه
وشيء من ذلك اي المذكور لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي
بالتضمني

الاصطلاحي ولذا لم يورد الضمير اي لا يفهم شيء من ذلك بدون ذكر الفعل كما
في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لامتناع فهم شيء من ذلك بدون
متعلقه وهو الحدث الجزئي وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل
معين مأخوذة في مفهومه دون ما عداه ودخول السين اللام للعهد
اي سين الاستقبال دون سائر السينات لنفي الفعل اي الحدث الجزئي
كما مر وكذا فيما سيأتي الا في الفعل آه الاصطلاحي كما مر نحو تاء التانيث
اي الساكنة لانها الدلالة على تانيث الفاعل فالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة
والصفات اي وان كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق
التاء المتحركة الدالة على تانيث الفاظها وفاعلها المكان الاتحاد بينها وبين
فاعلها حال عن تاء التانيث وفيه اشارة الى انها في الاصل متحركة
للفرق بين تانيث الفعل والاسم وفي بعض النسخ الساكنة باللام
حصة الاسم وتقل الفعل اداة وذلك لانها اشارة بلفظ التاء الى الغائبة المخصوصة
المعتبرة في فعلت من الخطاب والتكلم والافراد والتانيث دون الحركة والا
فالاضافة الى فعلت واشارة بلفظه الى الغائبة خصوصيته كونه تاء فيدخل
تحته ما يشاركه في جميع صفاته وهي لون جمع المؤنث الغائبة ولون المتكلم
مع الغير فاندفع ما قيل ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه
لان اعتبار المشاركة في بعض صفات ما نعلت دون البعض لا قرينة عليه
في عبارة المضمر اخف واخصر لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسيما

من المبني وقالوا ان المستتر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف
نصفه او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى فانه من المتبادر
بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل قبليته ذاتية مفعول مطلق لقوله قبل
فيه اشارة الى ان القبل يفهم من المتقدم كما قيل في قوله تعالى وما امر الا امر من قبل
ولمن بعد اذ المعنى متقدما ومتاخرا اذ المفعول المطلق لا يجيء من الظرف
فاندفع الاشكال الناشئ من الظرفية وبقي الاشكال الناشئ من وصف الزمان
بالتقدم فدفعه بقوله ذاتية اي ما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح
المتكلمين من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر
من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو ان يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون
علة تامة ولا فاعلية له بالوصول اي بما هو على صيغة الموصول فلا يناسب ما سبق
من تفسيره بالنكرة واشار الى جواز جعله موصولا والقصد من هذا الكلام ومن قوله
وبالدلالة ما هو سبب الوضع ههنا بيان فوايد القيود وما سبق كان بنفسه
لها فلا تكرار لم يضرب اي بيضرب في لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضي
وليس بماض ولكن ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضي مع كونه ماضيا
خبر مبتدا محذوف لم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس
خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما تقرر في موضعه
جوز كونه خبرا بعد خبر نظرا الى جانب اللفظ او تقديرا آه فانه يمكن تقدير
الفتحة في آخره بي ولم يظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير

قبل

قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم ولما البناء
على الحركة اما البناء فلعدم اعتوار المقتضي عليه فلمشابهة المضارع ومشابه
المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق
الاعراب وتحقيقه انه بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد يضرب مقام
ضارب ولما كانت هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف
مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضي مقدما على بناء المضارع لا يقتضي ان يكون
حال آخره من الاعراب والبناء مقدما على حال آخره فلا يرد انه لم بني لبنائه
لمشابهة المضارع والحال انه مقدم عليه في وقوعه اي بوقوعه لان
وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة وشرطا وجزاء عطف على قوله
بتقدير وقوعه فلكونه اخف الحركات وثقل الماضي لفظا لاتحد فعله
ثانيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى للدلالة على المصدر والزمان طالبا
المرفوع دائما والمضارب كثيرا مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصلا
نحو ضرب زيد او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا
كراهة اجتماع آه ولذا قالوا اصل غلبط وهدبد غلابط وهدابد
لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف
نحو حركة وبركة فان اتصال التاء فيه لفظي فقط على ان اجتماع الحركات فيما
ذكر ليس في البناء لان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن احترازا
عن مثل اي عن خروجه عن الحكم المذكور فانه يضر على الفتح ولا معنى للفتحة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

التقديرية فيه لانه انما يصار اليه للتعذر لفظا ولا تعذر ههنا لان اتصال
الضمير فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلامي فان الاضافة فيه مقدم على تم
بالفعل فافهم ولا تغبط اي حال كونه آه يعني ان الباء ليست صلة لاشتباهه
اذ ليس الحروف مشبها به ولا الباء السببية بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما
لم يجعله للسببية لاصالة الملابسة بالاتفاق ولان سببية الحروف لمشابهة
بسبب ان زيادتها في اول الماضي مع تغيير بعض الحركات سبب محصل لجهة
مشابهة المضارع الاسم وهي وقوعه مشتركا فيكون سببية الحروف بالواسطة
ولان سبب المشابهة مبين بقوله لوقوعه فيحتاج الى تكلف في اعتبار سببية
اتين صيغة جمع المؤنث من الاتيان اي جئن بيان لوجه الملابسة
في اوائله الظرفية في اول الامر اختار لفظ الجمع اشارة الى امتناع اجتماعهما والظرفية
من قبيل ظرفية الجزئي في الكلي كانه قيل باحد حروف ني وائله جمعها الكلمة
تايت اشارة الى وجه اضافة حروف تايت وان الفرق بين المضاف والمضاف اليه
بالافراد والاجتماع وهذه المشابهة اي المشابهة بمطلق الاسم المعتبرة
في صيغة المضارع واما مشابهته مع اسم الفاعل فانما هو في تحصيل صفة الاعراب
وذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متاخرة عنه فلا يمكن اعتبار
في صيغته والمقصد من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المص لوقوعه
خارج عن التعريف بيان لمنشا المشابهة لكونه تاما بدونه انما يكون اذا
كلمة الحصر ردا على من زاد ولدخول لام الابتداء عليها لعدم اختصاصه بالمضارع

لدخوله

لدخوله على الماضي مع قدائم والمقصد بيان المشابهة المعتبرة في مفهوم المضارع
التي بها امتاز عن سائر اقسام الفعل لوقوعه مشتركا بيان للسبب الذي
هو منشا المشابهة لا لوجه المشابهة ولذا لم يقل في وقوعه والمراد بالاشتراك
معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذ انتظ حينئذ لكونه مشتركا ولعدم كون
زمان الحال والاستقبال تمام معناه على الصحيح وقال بعضهم حقيقة
في الحال مجاز في الاستقبال وبعضهم بالعكس بالجر اي ليس مرفوعا
خبر بالسين اي ذلك المشابهة بيان لفي المتن بعد ملاحظة العطف
تقوله وتلك المشابهة ههنا اعادة لقوله وهذه المشابهة الا ان غير ههنا
الى تلك لصيرورة المشار اليه بعيدا وصيغة تلك للبعيد فحاز هذا الواو
كحال الواو السابقة في صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما اشبه وكونها
لا عتراض ولتخصيصه اعاد اللام تنصيصا للعطف واشارة الى ان كلا
من الامرين منشا المشابهة بواسطة القرائن اشار بصيغة الجمع لانه
يجوز ان يكون مخصص معنى واحد قرائن كثيرة او الى كثرة الموارد
لانه لم يسم آه فالمشابهة المذكورة ماخوذة في مفهوم الاسم اصطلاحا فلا
من ذكره في التعريف فيكون حدا اسميا او معنى آه لتصحيح التسمية
لاجل المشابهة المذكورة فالهمزة تفصيل وبيان لما في حروف المضارعة
مفرد الم يرد به ما ليس مع غيره على ما توهمه المقابلة بقوله مع غيره
لعدم مساعدة اللفظ اذ الواجب منفردا ولا المعنى اذ لا دلالة للهمزة على انه

ليس مع غيره وعدم الدلالة على شيء ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على الاصل
لعدم الاصلي بل المراد به معنى الواحد اجراء لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون
المراد بالمتكلم الجنس اي من يحكي عن نفسه والا لغا الحال فلا بد من ارجاع ضميره
الى المتكلم المفرد اي الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس النون لجنس
المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفي على الناظرين في هذا الكتاب مذكرا
كان او مؤنثا فالمراد بالمفرد النصف بالافراد وليس من باب التغليب او ليرد به
كلاهما مع غيره مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين وكانهما الخ
اشارة الى وجه الاختصاص واحدا كان اه فيعم الخاطب من يتكلم معه غائبا
او ورد صيغة جمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين وادرد صيغة التثنية
اعني ذو نظرا الى لفظ المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح اي غير
القسمين فيكون للواحد المذكر ولمثناه ومجموعه وجمع المؤنث للغائب
اي من يحكي عنه فيشمل ذاته تعالى بلا شبهة حال خبر بعد خبر لقوله
مضمومة لانه لما فتح او الثاني ينبغي ان يعم يخالفه المضارع لكان التباين
بينهما اي فيما مضى فتوصيف المضارع بالرباعي على التوسع باعتبار ان
ما مضى كذلك مفتوحة فيما سواه للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال
كما في الثلاثي او كثرة الحروف وهو في اعداه واما اهراق يهريق واسطاع يستطيع
فربما يزيد فيه الهاء والسين على خلاف القياس لعدم علة الاعراب فيه
وهي توارد المعاني المختلفة كما في الاسم او المشابهة التامة به ولم يذكر لبيل

للكلم الشبوي المستفاد من الحصر الآتي سنبينه في قوله ويرتفع آه مفصلا ولما كان هذا
الكلام آه دفع الاشكال تعلق الظرف بالفعل المنفي فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع
مقيد بوقت عدم اتصال النون وليس كذلك اذ لا يعرب غير مطلقا سواء رجع الضمير
المجرور الى المضارع او الى الغير فلا يفيده ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب
اذا اتصل النون وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفي الاعراب من غير المضارع ليس
معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلا منا في احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات
الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق اي بحيث يكون الجزء الشبوي مقصودا الا
اصالة الجزء السلبي مقصودا تبعا ليكون من احوال المضارع والظرف قيد للجزء
الشبوي المقصود بالاصالة فاندفع اشكال التعلق وكذا ما يتوهم من ان انما بمعنى
ما ولا فالاشكال بحاله لان كونه بمعنى ما ولا يقتضي ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر
وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشيخ او لي من جعل الظرف متعلقا بيعرب المضارع
من الحكم السلبي يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا الشغل محل الاعراب كما في
ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامي فانهما الشدة الاتصال صارا كالجزء منه
فلم يبق ما قبلهما محلا للاعراب اصلا بخلاف غلامي لشدة الاتصال الا لفظا
فقط واما معنى فلكون المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه
في الوقف والاضافة مع اللام فلم يصر ما قبله وسطا فاجري الاعراب عليه
في وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اللفظي وهو ظاهر ولا التقديري لان
معناه على ما عرفت هو ان يقدر الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر للتعذر او لاستثقال
دخوله على كلمة اخرى معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق

www.alukah.net

لسببه بخلاف قايمتد وبصري فان التاء والباء وان كانت كلمة اخري الا انه بعد
الدخول يتغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر واستحق المركب للاعراب فلذا
جري علي التاء والياء وبما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجري في نون الجمع ولذا
اعاد اللام نظرا الي ان المدعي ذات جزئيات فكان كل منها مدعيا برأسه يقتضي ان
يكون آه وان يلزم في المضارع توالي الحركات الاربع لمشابهتها نون الجمع وبذلك
المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجح ايماهو الاصل في البناء اعني البناء
فلا يقبل اي ما قبلها اصلا للاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المعتل
بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية
الالف والحاصل ان التقديري لا بد فيه من اعتبار الاعراب في آخر الكلمة فرقا بينه
وبين المحلي فلا بد فيه من القبول في الجملة كيلا يكون التقديري مجرد فرض
فالصحيح تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها اي فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا
حرف الاخير سواء كان اصليا او زايدة فلذا لم يقل لامه المجرد الخ
ما الضمير فيه نحو يضربن يزيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه
ضمير بارز منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل في الفصل نحو يضرب
الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالي له مالا يتصل به والا خرج الصورتان الاوليان
متصل به اي بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك
للتثنية بيان لمحال الضمير البارز المرفوع وليس قيدا احترازيا فلذلك ترك الشيخ
الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمله على جمع المذكر لفظا حقيقة او حكما فان الضمة
والفتحة في حالة الوقف في حكم الملفوظ ولذا يكون الوقف بالاشمام والروم والنقل

ولستا تقديريتين على ما وهم لما عرفت من معنى التقديري والسكون آه لم يقل لفظيا
لانه عدمي والزايل له التقاء الساكنين في حكم الثابت كما في رمتا فليس السكون
في لم يكن الذي تقديريا على ما وهم والمضارع آه اشارة الى ان قوله والمتصل
معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل
وذلك اي اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمس مواضع وان كان اتصال
في سبع مواضع فان الموضعين اعني يضربن وتضربن مبنيان خارجان بقوله
ونون جمع المؤنث بالنون آه اي انما اعرب بالنون لاجل المشابهة التي هي علة
الاعراب باقية وامتنع بالحركة لضرورة آخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتقاعد
جملة من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط
ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة
لا تقبل الاعراب بخلاف غلامي فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه
ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلو جرم نزيد النون بدل الرفع
لمشابهته للواو في الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية
الاسم وجمعه حالتي الجزم والنصب اما في حالة الجزم فظاهر اذ اسقاط الاعراب واما
في النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله الا انه زال في الواحد بالبدلية
وهو الفتحة وهنا زال بلا بدل فصار النصب تابعا للجزم ويحذف النون مع نون التاكيد
اما لانه لا يكون في السني علامة الرفع واما لاجتماع النونات الآخر احضار المطلع
النحوي انه مقدم المناسب لها في كونه حاصلا من اشباع الحركة قابلا للتغيير
والزوال لان الالف لا يقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه

قابلا لها من حيث ان آخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف آخر حرف المبني فانه
لزوم السكون لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقدير في
اللفظ فلا بد من امكانه في ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه كما هو المتبادر من عبارته
حيث قال ويرتفع اي يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه لشيء بعدم مدخلية شيء آخر
وان امكن ان يقع بغير مدخلية شيء آخر لا يوجد في وقت التجرد سواء كان
العامل آه سواء يطلب اثنين فالواجب اذا كان العامل الا انزاعاده لبعد الاول
كما في قولهم ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب وقوعه آه وهو حين التجرد عن الجازم والناصب
اذ لا يدخلان على الاسم في زيد يضرب آه اي يقع موقع الاسم المرفوع والمنصوب
والمجرور لانه اذ لا يكون كالاسم مع كونه معربا فلا ينتقض بالماضي
اسبق اعراب لكونه اعراب اسبق المحمولات واقواها لكونه اعراب العمدة
الذي يضرب آه فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه ولوجوب كون الصلة جملة ولا
السين وسوف على الاسم وخبرها يجب ان يكون فعلا وفي يقوم الزيدان يلزم
عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد ويكفينا اي في انتفاعه والمكان الاعراب
يعني وان كان اعراب ما بعد على تقديره اي الواقع اسما غير اعرابه مع تقدير
فعلا اذ مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل وليس الاذان اعراب
المضارع مع التقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثاني لان ذلك التغاير
متحقق في سائر المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظي وعلى تقدير الفعل معنوي
فلا معنى لان الوصلية والسين آه دفع لما يقال لم لم يقع للمضارع موقع

بلا حرف التنفيس ابدل الالف نونا كما ان التنوين والنون المخففة التي تقع
ما قبلهما تقلبان الفا في الرضي دليل على قول الفراء اصله اذا قال الشاعر يرجي
المرء ما ان يلاقيه ويعرض دون اقربه خطوب اي لمن يلاقيه انزع حرف
براسه وهو الحق لان الاصل عدم التصرف في الحروف فخفف بنقل حركة الهمزة وحذف
الساكنين وتغيير المبنى بتغيير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها جازان يليه الحال كما
في قولهم تعلمت اذ ذاك وانا من الضالين اذ الظرفية في الرضي وانما حملتني على ذلك
ظهور معنى الزمان فيها في جميع الاستعمالات كما في اذ فتكون عوضا عن المضاف اليه
وفي الرضي ذلك لانهم اراد والاشارة الى زمان فعل مذكور فتقصد والى لفظ اذ الذي
هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى المضي وجعلوه صالحا للازمنة
الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها للدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك
شخص انا اذهب فتقول اذن اكرمك اي اذ تذهب اكرمك اي وقت زيارتك
اكرمك وعوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة
فحوسرت حتى ادخلها مثل للحروف الثلثة مع ان امثلتها مذكورة في المتن
لان المقصد ههنا تمثيل تقديرات وفي المتن تمثيل النصب ولذا لم يمثل لان وكي
وكان في قول الشارح فيما سيجيء ان التي ينتصب به المضارع اشارة
الى ذلك ومعنى اللام للجارة عند البصريين فانهم قالوا ان حرف جر منه متعلق
بمحبكان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل واما عند الكوفيين فزائدة
زائدة لتاكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم فانه لم يتعلق بشيء كما في مغني اللبيب

ذكر في الاتقاني ان بعد حذف الجملة
وتعويض التنوين عنها افترق
حاله والفعل منصوب
بان المضمرة ١٢

ان لا يقوم زيد الا يقوم عمرو
تمثيل النصب هذا
اتفاقا والرفع مثل الشارح
اي الذي ينتصب
المضارع ١٢

فان قلت اذا كان للتعدية فكيف يصح قول الزائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها
لاطراد استعمالها كذا في التحفة في خبر كان المنفي لفظا واما معنى كما في قوله تعالى
لم يكن الله ليغفر لهم لان هذا التركيب آه هذا الكلام وما سيأتي قوله فان المراد
والفاء آه تعليل لتقدير ان بعدها نحو تعلم هذا لا ما ذكره المص من التفصيل فانه
لشروط التقدير ولذا لم يتعرض لتعليل تقدير ان بعد او لانه مفهوم من الشرط التقدير
مرها وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء في اللبيب عطف الخبر على الانشاء
وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل
وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة
فان التي ينتصب آه احتراز عن ان المخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة ههنا
للتعلق لما في اذن وحتى تقع بعد العلم آه وما بمعناه كالوجدان والرؤية واليقين
اذا لم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر
فاحتاج الى التقييد اذ العلم قد يكون بمعنى الظن في الرضي جوز بعضهم ان يراد العلم
بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيدا بالنصب اي ظننت وفي تفسير ابي حيان
قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي فيجوز ان يعمل في اذ ويدل على ذلك قوله تع
فان علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار لان القطع بايمانهن غير متوصل
اليه هي المخففة ايراد الضمير لمجرد التاكيد والفرق بين النعت والخبر سواء
قلنا ان مبتدا او ضمير فصل وليس بحصر المسند على المسند اليه لعدم صحته ولا حصر
المسند اليه على المسند لان يصير قوله وبهت هذه تاكيدا تكرارا والاصل عدمه

قول

على غلبة الوقوع آه ان اريد بالتحقيق جعل الشيء محققا ثابتا فالمراد بغلبة
الوقوع كثرته فان المظنون اكثر الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة
الوقوع كونه اجابت الوقوع غالبا اي راجحا على عدمه والضابطة في معرفة ان المصدرية
وغيرها على ما في الرضي ان التي ليست بعد العلم وما يؤدي معناه ولا يؤدي معنى
القول ولا بعد الظن فهو مصدرية لا غير والتي بعد الظن ان كان بعدها غير لا
من حروف التعويض وهي السين وسوف وقد وما ولا ولن فمخففة لا غير وكذا
ان كان بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك والا كانت بعد ما
لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي تقع بعد العلم وما يؤدي
معناه ان لم يكن بمعنى القول مخففة لا غير والا كان فيه معنى القول فان وليها
فعل غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حروف العوض
احتمل ان يكون مفسرة وان يكون مصدرية لا مخففة لعدم العوض وان وليها
فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مفسرة ومصدرية ومخففة وان وليها فعل
متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض فمخففة او مفسرة وكذا ان لم يل بل يليها
جملة اسمية اذا عرفت هذا فلا بد في بيان المض من اعتبار قيود ليصح
فتدبر فيجري آه ذكر النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المدعى اشارة الى
ايصاله اليها وترتيبها عليه والى ان قوله نفيها الوجهان ليس المراد به انه بل يجري
فيها الوجهان والتحقيق لا يكون الا احدهما نفيا مؤكدا في المخبر ولا يقيد لان توكيدا
المنفي خلاف اللزمخشري في كشافه ولدا تاييده خلافا له في نموذجه وكلاهما دعوى

شبكة الألوكة www.alukah.net

بلا دليل قيل وكانت للتابيد لم يقيد نفيها باليوم في قولك لن اكلم اليوم
انسيا ولكان ذكر الابد في وان يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه اي لم يكن اه
اي ليس المراد من عدم الاعتماد ان لا يكون لها ارتباط اصلا فان ان الواقعة بعد الفاء والواو
يجوز فيها الوجهان نحو قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا الاية قرئ بالرفع والنصب
انه وقع في صدر جملة مستقلة تنصب المضارع ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها
يكون بسبب رابط حرف العطف يكون ما بعدها مرفوعا نعم والوجوب وجوب الانتصاب بشرط
بذلك لكن الكلام في شروط الانتصاب ولعل الشيخ الرضي انما فسر الاعتماد بكونه تمة لما قبلها
لجعله شرط الوجوب بقرينة مقابلة قوله واذا وقعت بعد الفاء والواو فالوجهان
بل المراد لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى
ما قبلها اعراب لو لم يكن عاملا فيه وذلك في ثلثة مواضع بالاستقراء
ان يكون ما بعدها اخبر لما قبلها نحو انا اذن احسن اليك وان يكون جزاء
الذي قبلها نحو ائتني اذن اكرمك وان يكون جواب القسم الذي قبلها
نحو والله اذن اكرمك فانه في الصورة الاخيرة وان لم يكن ما قبلها عاملا فيه
ففي حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب الرفع فاندفع اعتراض حاصله
ان اذن لكونه حرفا ضعيف العمل لا يعمل فيما هو متقدم عليه حكما وترك الدليل
لشهوره الذي ذكره من شرط الاعتماد يكون معمولا وهو انه يلزم توارد العاملين
اعني اذن وما قبلها اذن توارد العاملين جايزا اذا كان عمل احدهما لفظيا وعمل
الآخر محليا نحو ان زيدا قايم وعمرو المذكور بعدها اي متصلا كما هو المتبادر فيه

اشارة

اذن

وان مخففة كما في البيت ولكن
من الامر فض ارض المدينة
لنخرجوكم منها واذا
لا خرجوك لا
للمسبوق بحلف
قرئ الاولى
ثم يهلكون
قبلها

اشارة الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او بلا النافية
نص عليه في المغني لكونها اي في الاصل باعتبار مدخولها جوابا للكلام متقدم صدا
عن ذلك المتكلم نحو ان جيتني اكرمك او من متكلم آخر كما في مثال الملتقى وجزاء الشرط
مذكورا ومقدرا ومما لا يمكنان اي كلاهما لا يكونان الا في زمان الاستقبال
بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما يقتضي ان يكون متاخرا عن كلام السابق فجيئه
ان يكون في الحال والشرط والجزاء يجوز ان يكونا ماضيين نحو لو جيتني لاكرمتك
ولا يجوز ان يكون الجزاء حالا وقد نص في الرضي ان الشرط والجزاء ما في المستقبل
او في الماضي وله مدخل للجزاء في الحال وجب الرفع ولغة في بعض الصور فان القصد
بيان فايدة الاشتراط لاستيفاء اعراب صور الفقدان فلا يرد ان في صورة
تقديم الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع او الجزم واما ان المعتمد
الاولى ان يجعل كل منهما خبرا للمبتدا ليلا يكون ذكر الشرطين استطرادا يحتاج
الى اعتبار الشرطين المذكورين لما كانا مفردين نزلا منزلة المجموع وذكرهما
في الصلة التي من شانها ان تكون قضية معلومة للمخاطب ولان المعلوم
مما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين معربا اي اذن كما شرحها
الميداني لكونه ظرفا للانتصاب حيث قدر الموصول التي صلتها ينتصب
فالوجهان في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك
فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا وعلى
الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف جايزان لم يقدر فيها

على اذن واذا تقدم الواو
على اذن يجوز في بعدها الوجهان

قد ورد الاكتفاء الاتي للاستقبال لم يرد نقل ان جواب كلام
القائل لا اكلمك الا الان لا يجوز ان يكون مستقبلا
وكذلك ليس له ان يجوز ان يكون ما مضى نحو فعلك
في جواب من قال ما سلمت علي حتى تعتذر الي
ما لك ذنب ما يجوز ان يقال ان لفظ ما هذا
لا يستعمل الا في الحال والاستقبال

أن مقدرة

فيفيها الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان بل تسمان بعدها الان يفسر
الوجهان بالاعمال والالغاء ولم يقدر الفعل كيلا يكون كنزع الخفض قبل الوصول الى الماء بنا
على ضعف الاعتماد لان حروف العطف لكونها اصلا في المفردات يقتضي ان يكون المعطوف
كالمعمول لما قبله لكن بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكانه لم يعتمد فجوز النصب
باعتبار الاعتماد بالعطف نظرا الى ما هو الاصل فيه والله اعلم ويجوز ههنا ايضا اعتبار
بالارتباط بما قبله وجعل الشرطين لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضي لم يحتج الى هذه
كما لا يخفى وكي التي ينتصب بها المضارع احترازا عن كي الجارة وهو ما اذا دخلت على الاسم
نحو كيما او على ان نحو جئتك كي ان تكرمني فانها جارة بمعنى اللام لمجرد التعليل وفي غير مما
اذا قدرها اللام نحو كيلا تاسوا فيما فاتكم فانها ناصبة لا غير واذا لم يقدرها يحتمل ان يكون
ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة مضمرة بعدها ان كذا في الرضي فمعنى قوله
ينتصب بها المضارع يجوز نصب المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى
انها حروف جر وان انتصاب المضارع بها في جميع الموارد بتقدير ان اي سببية
ما قبلها لما بعدها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون
ما بعدها كذا في اللباب فعلم ان مدلولها سببية ذي الفائدة للغائية وهي تلازم التعليل
الذهني اعني كون ما بعدها علة غائية لما قبلها فلذلك اختلفت عباراتهم فقال بعضهم
انها للسببية وقال بعضهم انها للتعليل مستقبلا بالنظر الى ما قبله بان يكون ما
مترتب الحصول وقت حصول ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم وقت الاخبار
ماضيا او حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الوجوه الثلاثة وذلك بان يحصل

السيرة اما للدخول او الى الدخول ثم عرض مانع عن حصوله فلم يكن الدخول حاصلا
ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا كذا في الرضي هم ولا شك ان استقباله بالنظر الى ما قبلها
ج اظهر من الاول فظهر معنى ان الوصلية كانه قيل وان كان استقباله بالنظر الى ما قبله
يزاحمه امر آخر وهو كونه ماضيا او حالا او استقبالا بالنظر الى زمان المتكلم واندفع ما قيل
ان الواجب ان يقع سواء كان بالنظر الى زمان المتكلم او اسقاطه قوله مستقبلا
حال كونه آه اشارة الى ان قوله بمعنى كي آه ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة
الى ان يكون حتى بمعناها الحقيقي اعني انتهاء الغاية بشرط كون ما بعدها جزءا
مما قبلها ضعيفا او قويا في تعلق الفعل السابق للسببية احترازا عن كي التي يكون
بمعنى ان المصدرية وهي ما اذا كان مدخوله اللام نحو قوله تعالى كيلا يكون تاسوا
لانتهاء الغاية احترازا عن الى التي بمعنى نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم قال الرضي هم ثم ما ذكره المصنف لا يصلح علامة يعرف بها نصب المضارع
بعد حتى عن رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا خلوا
اما ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية
نعم قد يقال مدار ذلك على قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى
اما في حال الاخبار او في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية للحال الماضية وجب
رفع المضارع وان قصد كونه مترقبا ومستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل
المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع عن حصوله وجب النصب

انتهى ويمكن ان يجعل عبارة المتن على هذا اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله في قصد
المتكلم ومترقبا حصوله بقرينة قوله فان اردت الحال الخ لم يقل فان كان الحال
ان يكون ماضيا بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول ومستقبلا
بان منع مانع من الدخول في زمان التكلم وكان قاصدا للدخول بعد
التحقيق يعني الا قوله تحقيقا او حكاية تميز من الحال فانهما قسمان منه على ما يشعر به عبارة الشرح في بحث اسم الفاعل حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجملة حالا تكلف وكذا منصوبا بنزع الخافض
كما تقول كنت سرت امس آه فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول
سبب له او منتهى اليه فيقتضي ان يكون الدخول ايضا متحققا فيه اذ لو تحقق الدخول
في حال التكلم يكون للسير في الحال ايضا مدخل في تحققه فلم يكن السير في امس فقط
سببا للتحققه كانك آه بيان للواقع لكون المراد من ادخل ههنا الحال الماضية
فان الكلام واقع في الحال فكيف يصح ارادة الحال الماضية منه فوجهه بان يقدر ان
هذا الكلام واقع والآن يحكيه وهذا بناء على ان يقدر المتكلم من حيث انه متكلم
موجودا في الزمان الماضي حاكيا له في زمان التكلم وانما لم يصور بان يقدر ذلك
الزمان موجودا الآن لان ذلك التقدير فيما اذا كان المقام استحضار صورة ما وقع
فيه كما في قولك قل فلم تقتلوهم انبياء الله وليس مقصوده ان حكاية الحال
عبارة عن حكاية اللفظ على الحال فانه قد صرح بان المراد من الحال في عبارة المفتاح
الحال وفي زمان الحكاية آه نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه

آه دليل لقوله فان بقيت يعني ان ابقاءه على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه اذ يلزم
تقدير ان لانها علم للاستقبال اي يقصد منه الاستقبال وقد قصد من
المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال وقصد الاستقبال
متنافيان فلا يرد ان ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه لا يقصد منه الحال لاجازة
لانها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع ههنا لانه
علم الاستقبال وتقدير ما لم يثبت في كلامهم وكذا الطف تعرض لنفيه بانا مع انها
اخص استعمالا من لما تردا على من توهم انها عاطفة كما في الجنا
لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما يتعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعدها
الفعل حرف جر متعلق بما قبلها لانه ان يقدر آه لان ذلك لا يطرد في نحو قوله
تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله على قراءة الرفع وتقدير
لفظ الشان او ضمير الشان تكلف لا يدعوا اليه ضرورة
آه اي يقدر المبتدأ لرعاية ما هو الاصل في حتى وهو دخوله على الاسم
كما توهمه بعضهم لان رعاية الاصل يقتضي دخولها على المجرور لا على المرفوع
سببا لما بعدها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى دخلها
وما سرت حتى ادخلها ليحصل الاتصال المعنوي يعني ان حتى لكونها في الاصل
حرف جر افادت الغاية يقتضي الاتصال اللفظي والمعنوي ولصيرورتها حرف
ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظي ولا مستعملا في معناها

احترز عن جملة المعترضة وهي لا تتعلق بما قبلها ولا بما بعدها اصلا ١٢

قوله اي بطريق التحقق اشارة الى ان نصبه على نزع الخافض ١٢ جمال

للحقيقي فشرطنا السببية المناسبة لمعناها الحقيقي فان السبب ينتهي لوجود المسبب
فلا يرد ان اتصال المعنوي غير منحصر في السببية فليكن بوجه آخر كوقوعه غاية له قبله
فيجوز نحو سرت حتى تغيب الشمس بالرفع الآن قيد به ليصير نصا في الحال تحقيقا
كما ان المثال السابق نص في الحال حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع الحالي
من قرينة الاستقبال والحال الظاهر في الحال كذا في الرضي واشار بذلك الى ان متن
المتن يحتمل كليهما نظرا الى الامر الاول ولا بد النظر الى الامر الثاني فان كينونة
السير على صفة او في نفسه للدخول واما احتمال تقدير الخبر منتفيا فمما لا هو
مدلول كان الا باعتبار ان الانتفاء صفة حصل السير عليه هو كان سيري
في وقت حصوله آه حذف على ثلثة مضافات قال الرضي وقد يحذف مضاف
بعد مضاف وعلم حكم القيام المضاف اليه الخبر مقامه فيفسد المعنى على
عدم حذف الخبر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير
وتقدير العامل للجار والمجرور انما هو لرعاية قاعدة نحوية فان الوجه القح سيفهم
المعنى من غير شعورهم بالتقدير مقطوعا بوقوعه اي وقوع مدلوله بالنظر
الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع مع الشك في وقوع السبب المفاد
سببيته له بحتى فلا يرد منع استحالته لجواز تعدد السبب فانا ادخلنا
يكونه حرف ابتداء بجعل الجملتين متحدتين لا تقدير للمبتدأ لا على كان سيري
اشارة الى ان المقصد بتقدير جائز ليس تعيين هذا الطريق بل نفي عطفه على كان
سيري فيتعين ان لا يقدر جائز فيكون عطفا على كان سيري بعد اعتبار تقييد

بقوله

بقوله في التاسعة لكنه خلاف الظاهر لعدم صلاحيته مع ان تقديم القيد
على المعطوف عليه يقتضي المشاركة فيه بخلاف ما اذا تاخر فانه يحتمل المشاركة
وعدمها هذا ما قالوا وهو الظاهر السابق الى الفهم التي ينتصب آه احتراز
عن لام كي التي في قولك جئتك لكيلا يكون دولة ناسوا فانه لا ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان بل هو واشباهه على انه مثال الانتصاب بخلاف ما ذكر في الشرح
فانه مثال التقدير كما مر وانما قيد آه اعاد الدليل والمذكورين منتفيا
للتقدير بعد الابحر الثلثة اجمالا في لام كي ولام الجحود لاختلاف
الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولا يعتد بخلاف
في حتى لظهور كونه حرف جر ينتصب بها اي بتقدير ان بعدها فالباء
للملابسة وفائدة القيد الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس
من سيري يعني ان لام التاكيد خبر مبتدا محذوف والجار والمجرور
المبتدأ والخبر اي يعني واشترط صاحب اللب ان يكون النفي بما ان
والجمهور على عدم الاشتراط فالام في قولك ان كان مكرمهم لتزدد
منه الجار في قراءة الكسر لام الجحد عندهم وعنده ان شرطية واللام بمعنى
كي قال في آه لا مورد لهذا الاعتراض لان اللام عند الكوفيين
زائدة لمجرد تاكيد النفي وعند البصريين صلة لخبر محذوف اعني قائما
كما مر التي ينتصب آه مقصوده مما من هذا الكلام ان المراد بالفا
الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطين لتقديران بعدها لا لنصبها

كما هو مذهب الكوفيين وان قوله بشرطين خبر له وليس على سنن
الظروف التامة متعلقا بالانتصاب المحفوظة معها اذ ليس ههنا خبر
سواء وليس مقصوده خصوص هذا التقدير بل فيقدر ناصبا او متلبسة
فلا يتوهم انه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وجعله مع خبره
خبرا للقول والفاء مشروط هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا لتعين
لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قولك ائتني ولا يؤذك لم فيعتدر وان وكذا
في الواو وأو على السببية اي كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على
الجملة فلا يناسب كونها للعطف المفرد على المفرد تغيير اللفظ من الرفع الذي
هو اصل في جميع الافعال الخالية عن النواصب والجوازم الى النصب لا لتغيير
اللفظ في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يعد من تغيير اللفظ
على تغير المعنى اي تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبالية وهو معنى
الذي هو التعقيب الى السببية وذلك لان تغير اللفظ يشعر بتقدير
ان وهو علم الاستقبال لكونه او لا والفعل بالمصدر اذ لا يعطف المفرد
على الجملة فيما لا محل له من الاعراب فلا يكون الفاء للتعقيب وكان في
شيآن وقع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء لا يحتاج الى الالتزام
عليها ويكون رفع المضارع للاستيناف او العطف كما في صورة النفي في
رفع تحدث على العطف فيكون شريكا في النفي او للاستيناف فيكون
شيئا اي فانت تحدثنا بدلا عن ذلك بتقديم الانشاء لان تقدم

على ما يصح ان يكون جوابا يدل على انه الحامل على الطلب الذي هو مدلول
الانشاء فيكون جوابا والجواب لا يعطف المستدعى جوابا صفة للنفي
مبينة لكونه في معنى الانشاء عن توهم انما قال لتوهم لان دفع احتمال
عطف الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع
عن النصب جملة معطوفة من غير ان يقصد سببية احديهما للاخرى
واما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف مصدر احديهما على مصدر الاخرى
باعتبار اشتراكهما في الطلب او في النفي فيندرج فيهما الدعاء اي المراد
بالامر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح للاصول وعند المعتزلي ما هو مدلوله
الامر نحو اتقي الله امرؤ او فعل خيرا فيثاب عليه او اسم فعل نحو رويد ذاك
او يكون الامر قيد مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجو جار مجرى صريح الامر
او نفي وهو ما صريح كما في شاء الله وما ما وله نحو قلما تلقاني فتكرمني
فان قل وما يشتق منه يجري مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد
معنى النفي ولا يجري مجراه في استعمالهم فلا يتسبب جوابه كقولك انت غير
امر فتطيعني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة او النفي
تماشا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كانك غير واجد
اي لست بواجد وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط
نحو ان تأتني فتكرمني او تكرمني اتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان
تاتني اتك فاكرمك او واكرمك الحاقا للشرط بالنفي في عدم الحصول

شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد جاز النصب بعد الحصر بانما على انما يجيبني فيكرمني زيد لما في انما من معنى التحقير
القريب من النفي كما في الرضي نحو ما تاتينا فتحدثنا ومعناه على النصب قصد
السببية مع انتفائهما او القصد الى نفي الثاني ولا يمكن القصد الى نفي الاول فقط
للزوم تحقق السبب بدون المسبب وعلى الرفع نفي المجموع ونفي الثاني وحده
وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول فقط لامتناع تحقق الحديث الذي بعد
الاتيان بدون الاتيان الا على القطع والاستيناف او على العطف على النفي
فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدث جاهلا بحالنا كقولك ما تاتينا فجهل انا
فان المقصد اثبات جهل وينبغي في النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون
صريحا او ضمنا كما عرفت ويدخل فيه آه لان المراد ما فيه معنى التمني
اما بصيغة او بغير صيغة لعلي ابلغ فانه بمعنى التمني لامتناع بلوغه الاسباب
السموات في براءة في صورة الترجي تهكما واستهزاء به حيث اعتقد
ممتنع الوقوع مرجوا وفي المغني فاطلع بالنصب عطف على معنى لعلي ابلغ وهي
من الاول ان ابلغ فان لعل تقرر كثيرا بان ويحتمل ان يكون عطف على الاسباب
للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف ومع هذين
الاحتمالين يندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في
الترجي حملا له على التمني انتهى فيجوز ان يكون تركه لانه ليس مذهب البصري
او عرض والعرض وان كان مولدا من الاستفهام لكن لم يبق فيه معنى
الاستفهام وصار حرفا آخر ليس له فلذا لم يدرجه فيه وما بعد الفاء

في تاويل آه لاشتراكهما في الطلب او في النفي واختار الرضي انه مبتدا محذوف
الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو
الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولان المقصد من النصب التخصيص على
السببية وبعد جعله معطوفا على ما مصدر الفعل المقدم لا يكون نصا في
السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدا محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه
اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتخصيص على السببية معنا وان
يدل على السببية قطعا وان جامع العطف ومعنى كون الفاء السببية بعطف الجمل
ان مدخولها جملة صورة البتة تحمل على ضرورة اي ثبت على خلاف
الاستعمال اضطرارا قيل ويحتمل ان يكون مما دخلت لنوع التاكيد الحقيقة
اي مصاحبة آه يقصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها
في زمان واحد لان العدول من الرفع الى النصب للتخصيص على المعية
لما ان تغير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل الى الاستقبال والواو من
المحض الى المعية اذ هي الصالحة للدلالة منها فاذا لم يقصد المعية لا يحتاج
الى الدلالة عليها ويتعين الرفع على الاستيناف والا فالواو آه اي انه لا يرد
للمعية بمعنى المصاحبة بل مطلق الجمع كما هو المتبادر فالواو للجمع المطلق دائما
فلو معنى لاشتراطه في الانتصاب فالاشتراط قرينة على التخصيص
اي ما تاتنا آه فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة
المذكورة حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل او الى اعتبار

www.alukah.net

الفائدة الاعتبارية وانما اشترط ذلك ليبعد بتقدم الانشاء عن توهم عطف الجملة
على الجملة واما في صورة النفي فيحمل او على الفاء لمشاركتها في حرف ما بعدها عن سابق
العطف ليجتمع الزيادة فالواو والمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا
اولى من تقدير لم يكن زيادة منك واكرام مني فانه لا دليل على المصاحبة وقال الشا
الرضي يجوز ان هذه الواو واو الحال والمضارع بتاويل المصدر مبتدا محذوف الخبر
فيغني قرأ وقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي او يغني مع اي قوم قيامي
لان كون واو العطف للمعية قليل ولانتفاء النصوصية على المعنى المقصود وقيد بمثل
ما قدرت ولا تاكل السمك وتشرب اللبن في المعنى ان جزمت فالعطف
على اللفظ والنهي من كل منهما وان نصب عند البصريين فالعطف على المعنى والنهي
عن الجمع اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب اللبن وان رفعت فالمنهي عنه
نهي عن الاول وابا حة للثاني وان المعنى وذلك شرب لبن وتوجيهه انه مستانف فلا يتوجه
اليه حرف النفي فهو كقول بعد الدين هو معناه كيفي وجه النصب لكنه على تقدير لا تاكل
السمك وانت تشرب اللبن كما مر تقدم الواو والحال وقيد بعد لدخولها على المضارع
المثبت انتهى ويمكن ان يقال ان من قبيل قمت وأصك وجهه بتقدير المبتدا
فالواو داخلة على الاسمية تقديرا التي ينصب آه لم ينص ههنا على كون
قوله بشرط خبرا وان الشرط لتقدير ان اكتفاء بما سبق بشرط يعني الى ان
آخر او في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو
لزوم احد الامرين التنغيص على حصول احدهما عقيب الآخر او امتدادا دالا على حصول

الآخر

الآخر نصب بعدا وليدل تغير اللفظ على تغير المعنى والمعنيان متلازمان فلذا
اختلف في التقدير بالا والى بشرط ان يكون آه فقوله الى ان والا ان تركيب
اضافي بمنزلة بعد الدخول لا امتزاجي حتى يلزم ان يكون المجموع معنى او قيل
انه تكلف ينتصب آه اشارة الى ان الظرف خبره قيد وهذا الشرط
انما هو لصحة الانتصاب فان كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه بان كان
في محل يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان لا تناسب وان لا يقدر لجواز عطف الجملة
على المفرد وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذي ذكره الشه تعين تقدير ان
صريحا هكذا في التسهيل وغيره فالواو كقوله لَلُبْسُ عباءة وتقرّ عيني
والفاء كقوله أَوَلَمْ تَرَ قومٌ معتّرٌ فأرضيَه وثم كقوله إني وقتلي
سليكًا ثم أعقلَه والا كقوله إلا وحيًا او من وراء حجاب او يرسل
رسولًا واذا لم يكن صريحا بل ضمنا فتقدير ان بعد العاطفة المذكورة مشروط
بالشرائط التي سبقت ذكرها واذا انتفى تلك الشرائط فان صح العطف
فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فرفوع على انه
مجزوم على انه جزء الماقبله في صورة الفاء وقيل انه تشكل يا عجبي انك انسان
وتظلم فمصنوع لا يعبأ به او على آخرها بناء على قاعدة تعدد المعطوفات
على حتى مثلًا اذ يجوز عطفه على الواو الذي هو آخر المعطوفات
بعد بحسب اللفظ للزوم الفصل بتفصيل الواوات السابقة وان لم يكن اجنبيا
يلزم انه لا ضير في كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على الاجمال انما الضير

www.alukah.net

في كونه قاصرًا عن افادة التفصيل لما اجمل يلزم تخصيص آه فيه ان التخصيص في الذكر لا يستلزم التخصيص في الواقع نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس الى تر ويرد عليه آه عطفه على قوله وقيل اي يرد على ما مثل وجعل الضمير المجرور راجعًا الى التقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله معطوفًا على قوله ان جعل آه ويرد عليه توهم لانه على التقدير الاول داخل في تفصيل المجروف المذكورة سابقًا فكيف يكون المناسب ذكره في الاجمال مرة في الاجمال ويجب الغائبان يقم بعد قوله واو ويعاد ههنا مقيدًا بالظروف ويجوز اظهاره آه اخذ تبيين المواضع التي يجوز اظهاره وما يجب فيها وما يجب فيها فما بقي مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها من اللام الزائدة وهي التي بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب عنكم الآية واختلف في هذه اللام فقيل زايدة لمجرد التاكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه المقام او الفعل ما قبله بتاويل مصدر مرفوع على الابتداء واللام وما بعدها خبر اي ارادتي الله وامري فلا مفعول للفعل كذا في المغني نحو اعجبني قيامك آه اشارة بالمثال الى ان المراد العاطفة المذكورة سابقًا وهي ما يكون قبلها اسم صريح فلم يدخل لاختصاصها بالمضارع واما الواو آه اي المذكورة سابقًا والانتهاء اي مثلًا ولتلازم المعنيين اكتفى باحدهما فلم يظهر الثاني بعدها كيلا يتوهم توارد الناصبين لاستكراه آه اي التتمر بين

قوله فلا والله لا يلقى الخالي وله لهما بكم ابدا شفاء شاذ ويجزم بلم ولما آه اما الجزم بلم ولما وان فلا اختصاصهما بالفعل وكلما اختص بشيء وهو خارج عن حقيقته يوثر فيه ويغيره غالبًا بشهادة الاستقراء واما كلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان واما ان فلعموم الامر وبداء النهي فلمشابهتهما ان ولم ولما حيث تقلبان الخبر الى الانشاء كما ان ان تقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وكما ان لم ولما تقلبان المضارع الى الماضي ولا في النفي في الرضي اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كان علمًا منقولًا وقد ينكر العلم بان يؤول بواحد من المسماة به وحينئذ يدخل عليه اللام والاضافة وفيما نحن فيه لك فان لا مشتركة في النافية والزايدة ولذا كان الوصف قيدا احترازيًا فيجوز الاضافة لتوصيف والاضافة مجرد تفنن في العبارة ثم الكلمة المبنية اذا جعلت اسم ذلك اللفظ فالاكثر الحكاية ويجوز الاعراب فان اول باللفظ انصرف والا فلا كان ثنديا ساكن الاوسط يجوز صرفه والا فهو غير منصرف واذا اعربته فان كان ثلاثيا والحرف الثاني حرف علة وجب التضعيف فاذا ضعفت لا زدت على الف الفاصل بعلامة همزة تشبيها برداء وكساء وذات لاء فيجوز ان يقرا ههنا لاباء بالقصر على حالة البناء ويجوز ان يقرا بالمد معربًا مجرورًا منصرفًا فقوله المستعملة بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظي وانما اثر الوصف على الحال لان الوصف للتخصيص المزيل للنكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظي والحال قيد للعامل وكلم المجازات اي كلمات تدل على كون احدي الجملتين جزاء للاخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء على

شبكة الألوكة
alukah.net

على ما في الصراح جزئية وجازمية بمعنى اختارها عليه لان الجزاء يستعمل بمعنى الشرطية
الجملة الجزئية كثيرا مهما آه غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطية
وما الزائدة عند الخليل ابدل الالف بالهاء لتقاربهما في الهمس ومن مه
بمعنى كف وما عند الزجاج هو وعلى التقادير معناه ما لا يعقل سوى الزمان واذما
حرف كان غير مركبة عند سيبويه وقيل اصله اما غيرت الميم ذالا لما
المبردة اذ باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية
والجزم كما في حيثما فانها صارت للمتقبل بعد ما كانت لهما كافة لها عن الاضافة
التي يفيدها التعيين بسبب المضاف اليه تصير مبهمة كسائر كلمات الشرط
واختلفوا في عامل الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرطية فيهما وقيل كلمة الشرطية
في الشرط وما في الجزاء وقيل الشرط فقط وقال الكوفيون الجواب مجزوم بالجوار
وقيل مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم فاذا والغالب ان يكون فيه
ظرفا للمستقبل متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها
ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك وقد يخرج عن الظرفية والشرطية ولا
والتفصيل في مقامه لم يجئ آه اي ليس معنى الشاذ مخالف القياس لان
الاستعمال الفصيح لانهما اذا تضمنا معنى الشرطية فانجزام المضارع بعدها
قياس واقع في الاستعمال الفصيح بل معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة معنى الشرط
قليل لم يسمع في الصفحة اما مع كيف آه في المغني كيف يستعمل شرطا فيقتضي
فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز

كيف

كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين
لما الفتها بادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها بشرطها كما مر وقيل يجوز
مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اتفاقهما انتهى
فعلم ان الدليل الذي ذكره الشارح في جميع صورها لان استواء فعل شخصين
في جميع الاحوال والكيفيات متعذر والذي ذكره تصوير للكل في صورة جزئية
ليتضح كل الاتضاح ومن المتعذر آه فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار
معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنة لمعنى ان فلا يجزم واما ما جاء في الشعر
فلا ضرورة باجراء مجرى الشرط لكونه في صورته او باعتبار عدم الاعتداد
ببعض الاحوال والكيفيات وباعتبار استوائهما في البعض وبذلك ضعفت الشرطية
فلم يجزم موضوعة للابهام في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فانها
لتعليق ليس بشيء مفروض وجوده في المستقبل مع علم القطع بوقوعه
او لا بوقوعه موضوعة للامر المقطوع به اي بوجوده في اعتقاد المتكلم
في المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرط هو المفروض وجوده لكن
لما كان تكشف هذا الحال كثيرا في الامور التي تتوقعها قاطعين بوقوعها
على خلاف ما تتوقعه جوز تضمنه اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم
الا ان ذلك المعنى لم يرسخ في اسماء الشرط فلم توضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم
بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف اذا فانه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا
في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان بل صار معارضا على شرف الزوال فلذا لم يجزم

جار

جوز وتضمن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاضرورة الشعر كذا في الرضي اي نفي المضارع نص في ذلك عبارة المغني
حيث قال النفي المضارع وقلبه ماضيا ولا يبعد اي من حيث المعنى وفيه اشارة
الى بعده في الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع ولو تر فيه القلب والنفي معا
وكونه لنفي الماضي انما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب وهو القلب خلاف الظ
ولذا زاد كلمة والا فالظ ولا يبعد جعل الضمير الى نعم يصح لو قيل لقلب الماضي
مضارعا ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم يدخل على الماضي فقلب لفظه
الى لفظ المضارع وكلمة لو شرطية دل جواب ما قبله ولا يلزم استمراره
بل يجوز ان ينقطع قبل زمان المتكلم بان العامل اي بان العامل الحرفي مثلا
يكون معموله وهو الفعل حيث يقلب الى الاستقبال فلا يكون داخلا على الفعل
بل على الحرف وذا لا يصح بخلاف لم فانه حاصل ضعيف فكان من تتمة الفعل
وجزاله فيصح دخول ان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو الفعل الصيرورة
لم جزما منه فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع
المنفي بل وليس كذلك ويختص ايضا اي مع الخواص الاربع المتفق عليها
بواحدة مختلفة فيها وهي ان ينفي بها ما لا يكون الا قريبا من الحال وقال ابن مالك
لا اشتراط ذلك في النحو وعلة هذه الاحكام ان لم لنفي فعل ولا لنفي قد فعل
انتهى وقد للتوقع والزمان المتصل من الحال ولا يدخل حرف الشرط وجوبا
حذف الفعل بعده اللام المطلوب بها الفعل غير فعل الفاعل المخاطب
وهو اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل الفاعل المتكلم

وهو قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما
استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف
المضارعة وقد يجاء باللام وفي الشعر اكثر منه في النثر وقد تسكن آه وهو مع الواو
والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء
مع اللام بعدهما وحرف المضارعة كالكلمة الواحدة على ما اخذ فتخفف بحذف الكسرة
واما ثم فمحمول عليها لكونها حرف عطف مثلهما وهو يدخل على جميع آه بخلاف
اللام كما عرفت اصلا كما تحولا ان ذلك هنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو
المخاطب اي لا تكن هضما حتى لا اراك المذكورة فيما قبل قيد بذلك لكونه
تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم في قوله ولم تقلب آه وخروج اولم يضر لان الكلام
في الجوازم اي لجعل آه اي والدلالة على السببية للجملة كما يدل عليه بيانه
والتفسير بافادة كون الاول سببا للثاني خال عن هذه الفائدة بل يتبادر منه السببية
المحققة فلذا لم يفسرها بها بل ملزومية شيء آه اشارة الى ما ذكره الشيخ
الرضي معترضا على الشيخ ابن الحاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب
بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان مسببا نحو لو كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود او شرطا نحو ان كان لي مال حججت اولا شرطا ولا سببا نحو ان كان
زيد ابي فكنت ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل
مراده بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد المتكلم ولو ادعاء فيؤول الى الملازمة الا ان
فكلمة بل اما للاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ اظهر ولا يلزم آه عطف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على اعتبار دخول المراد وعايد المعطوف عليه كائن في الربط او استيناف لبيان
فايدة قيد الاعتبار تور لمكارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى الكريمة والاضافة من قبيل
اخلاق ثياب اي الاخلاق المستحسنة الرضية فانزعها بكان اي اترك المتكلم
من كلام مكارم الاخلاق بمرتبة تور لانشرط آه اي علة تور ابتناء الجزاء في المراح
الجزاء بإداش تور فان كان آه اي فان كانا ماضيين فبنيان والكون معلوما منهما
من ان الماضي مبني تركه او الاولى آه وهو اضعف الوجوه في الشرطية لانه في
سببية المستقبل للماضي في الرضي وهو قليل لم يجيء في الكتاب العزيز
فالجزم واجب وقد يرفع للضرورة نحو ان يقرع اخوك تقرع تور لدخول الجازم
اي من غير فصل كما هو المتبادر ولذا قال في الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا يرد
انه لا بد من التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما في الشق الثالث تور لتعلقه
آه فالجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه تور ماضيا اي بمعناه
وهو الاخبار عن وقوع الحدث في الزمان الماضي فيدخل افعال المدح والذم وفعل التعجب
وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزاء اي في قوله والا فالفاء مجرد دخول
بغير قد اي بغير حرف تحقيق للماضي على مقتضى كما يشير اليه قول الشرح فيما سياتي
ليخرج عنه الماضي المحقق فيشمل ما ولا يكون الماضي الذي بما ولا داخلا في قوله والا
فالفاء فلا يرد النقض بالماضي الذي بما ولا حيث يجب فيه الفاء مع انه بغير قد
ويحتمل آه اشارة الى ان الاولى اظهر لان الظاهر على الاحتمال الثاني او تقديرا ولذا
قال او معنويا مقدرا تور لتحقق آه والضابط ان مدار اتيان الفاء وتركه التالي

المعنوي اعني قلب الجزاء الى الاستقبال فان اثر فيه تاثيرا تاما فلا تحتاج الى الفا
وان اثر تاثيرا ناقصا فالوجهان والا لم يؤثر فيه اصلا فالفاء الماضي المحقق يقل
الماضي الذي بقد اشارة الى ان المراد بغير قد مثلا اي بغير الحروف التي يكون بعدها
محققا لا تاثير فيه للشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا مضارعا مثبتا قيل
في اطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء في المضارع المصدر بالسين وسوف ولا
الامر والجواب بان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كان
مضارعا مثبتا فقط مجردا عن قد ونحوها من الحروف وح يدخل الصور المذكورة في
قوله والا فالفاء لعدم تاثيره آه لتمحضه للاستقبال بدخول لن مبنى قيده
لانه المناط لترك الفاء وايراده خلصت لبقي الاستقبال لان المضارع المثبت
والمنفي بلا كان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداة ولم يكن الجزاء
الماضي والمضارع المذكورين اي الماضي بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للمعنى لفظا
ومعنى والمضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف مثبتا ومنفيا بلن لان الجزاء
ح اي حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين اما ماض آه لان انتفاءهما اما
بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضيا ومضارعا بمعناهما
الحقيقيين فيكون امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او انشاء من غير طلب
او بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون بقد وما ولا او بانتفاء تجرد المضارع
عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان ولام الامر ولا النهي او بانتفاء كون
المضارع المنفي بلا بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب في جميع هذه الصور الفا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بعد دبما ولا ... الى رابطة الفاء لانه المناسب للجزاء الذي يعقب الشرط

او دعاء او استفهام آه دخول الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله او بالاعتبار

قد يكونان بصيغة الماضي والمضارع ... اولم الواجب اسقاط قوله اولم فانرصح

فيما سبق انه ملخص معنى مندمج في قوله اذا كان ماضيا بغير قد فكيف يليح ادراجه

في مفهوم قوله والا وقد وجد في بعض النسخ باسقاطه ... الى غير ذلك اي منتهيا

الى غير ذلك وقد عدد نا فيما سبق قوله لا تاثير آه يقلب معنا ه الى الاستقبال

اما العدم فدلالته على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقاءه

على النفي كما في الماضي المصدر بقد ونحوها او لبقاءه على ما كان عليه سابقا

كالاستفهام والمضارع المصدر بما ولن والسين وسوف ولام الامر والنهي

والدعاء قوله موضع آه اي نائبا منابها في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه

واجتماعهما في نحو خرجت فاذا السبع لا يضر ... لاختصاصها بها اي على الصحيح

في البعض قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيدا يضربه عمرو

وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفاجئية لا يليها الا الجملة الاسمية

يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو يمتنع بدونه قد ورجحه عندي ان الالتزام

الاسمية انما كان للفرق بينهما وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت

بقد حصل الفرق بذلك اذ لا يقترن اذا الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل

الاختصاص على الغلبة كما حمل الشارح اللزوم في قوله ويلزمها المبتدا عليها

لان

لان سوق الكلام لا يساعد ... وان التي يلزم آه جعل قوله وان مقدرة

حكاية عما وقع في الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم

يقلب المضارع ماضيا داخل في التفصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر خبر ان لانه

محط الفائدة اي ان مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونة تقديرها بعد الامر

والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيؤول المعنى الى انما كانت مقدرة بعد الامر

تقدير ولم يجعل مقدرة خبر ان لانه لا بد من ان يراد بان هي التي المذكورة فيما سبق

وهي مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة فيه الا بالنظر الى الظرف

فليجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال قوله بعد الامر اعلم ان كل ما يجاب

بالفاء فينصب المضارع بعدها يجب ان يجاب بمضارع مجزوم الا التي اذا كان

آه انما اعتبر القيد لان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به

في الرضي وليس مجرد دعاء السببية كما قيل في ذلك على ما توهم قوله والطلب آه وما

الخبر فانما هو لافادة مضمون للمخاطب لانه مقصود بغيره فلو جيء بعد انما يصلح

جزاء لمضمونه لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاؤه فلذلك لم يقع الجزم في جواب النفي

وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها

وقل فعل اختياري يطلب لذاته قوله يترتب عليه اي يحصل عقيبه قوله ليكن

سببا لها آه ليتحقق معنى الشرط قوله قد مر آه مع الفعل لوجود القرينة المغنية عن ذلك

ذكرهما اعني الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتب فالسببية

فيلزم بها ظاهر مذهب الاخفش ان جزم الجزاء بهذه الاشياء لانها مقدرة

الألوكة
www.alukah.net

لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب
غيره ان مع الشرط مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدرة
ولعل ذلك لاستنكارهم استناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد
لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل
المتضمن معناها فعلا واحدا كذا في الرضي ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن
معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها كالاختصار من التفصيل
المتعذر لان التقدير على ما عرفت اي يجب ان يكون المقدر مثل الظاهر
اثباتا ونفيا واما قولهم في العرض الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي ان تنزل فلان
كلمة العرض بمنزلة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات واما عدم
امتناعه اي يعني يجوز عند قيام القرينة الدالة على المثبت بعد النفي والعكس فيجوز
لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل الجنة بمعنى ان تسلم
تدخل النار وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل كذا في الرضي فيمن قرار
مرفوعا الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكي على الاستيناف اذ يلزم من الجزم
على الوصفية انه طلب ولدا لم يرثني ولم يوهب ولدا لك لان الموهوب هو يحيى
لم يرثه بل اهلك قبله وهو يستلزم عدم استجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاه
فاستجبنا له ولا يلزم ذلك على الاستيناف لانه ليس في الحقيقة اخبارا انما هو
تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال يرثني غاية الامر انه لم يترتب على طلبه
ما كان غرضا وقد على الجزم لان المراد ان تهب لي يرثني في ظني ولا كذب

في ذلك هذا ما ذكره السيد قدس سره في شرح المفتاح وعندي ان ما آل
معنى الوصفية والاستيناف والجزم واحد لان ما طلب هبة ولي موصوف
بالوراثة وطلب هبة ولي يكون سببا للوراثة وطلب هبة ولي
يترتب عليه الوراثة طلب ولي مخصوص يدل عليه قوله تع واني خفت
الموالي من ورائي فالاعتراض وارد على التقادير كلها والحق ان الاستمالة
وقعت بنفس المسؤول لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تع وهب
له يحيى واصلحنا له زوجه بعد قوله فاستجبنا والمخبر في ذلك
يدل على ذلك انهم فسروا قوله تع ويرث من آل يعقوب بجعله رضيا
بوارثة الملك ولم يملك لحي اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا في دفعه بان
الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى ولا يتم
مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النيابة في النبوة
والشرع منه بحيث يبقى ذلك معمولا به بعد زكريا وقد ارادهم اي قال
يزيد القوم وهو من يتقدم بطلب الماء والكلاء آن سوا اقيموا نزلوا لها اي تأهبوا
للحرب نجعل موت الانسان يجري بقدر الله تع وقضايه لا يغير الاجام ليس
وفيه حث على الشجاعة في المعنى المصدري الذي يشتق منه الماضي والمضارع
وغيرهما فاراد النص على المقصود من الامر فلا يرد ان الامر المعروف بصيغته
لا يحتمل المعنى المصدري فزيادة لفظ المثال لدفع توهم ارادته لو تعين و
افاد النص لان اضافة الصيغة الى بعد للبيان كما في صيغة الماضي والمضارع

وغيرها فاذ يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدري حينئذ ايضا اي صيغته
للامر كما يقال لام الامر وهو اي الامر المطلق مخصوص آه الا ان شرط الخ النحويين
عند الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون المفهوم
فانهم يطلقون على الصيغة بايّ معنى يستعمل كذا ذكره المفهم لحاله على
عليه اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على
اشتراك الامر المطلق بينهما ولذا قال المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح
ان الامر عند النحاة حقيقة فيهما نعم عند اطلاق لفظ الامر من غير قيد يتبادر
الى الذهن الامر للصيغة شيوع استعمال اللفظ في بعض افراده لا يدل على كونه
حقيقة فيه كما في الوجود صرح به السيد قدس سره في حاشية المطالع شامل آه
اي هو بمنزلة الجنس القريب للمعرف فلا ينافي ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد قوله
يطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي غائبا لان الطلب فيه
وان كان مدلول اللام الا انه صار جزء امرا بعد ويقال للمجموع صيغة ولحدة كقاعة
وبصري فانه يطلب بها الفعل اي قبول الفعل وعن مثل صرهذا بناء على
عدم اعتبار قيد الاستعلاء الذي في التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة تفعل
واما اذا اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل فالتقييد بقوله بحذف الفعل
ليكون العلة مختصة به حتى يلزم اضافة الشيء الى نفسه بل المعنى المعين بعنوان
العلة حرف المضارعة اخراج مثل فلتفرحوا فالبيان انه معتبر في مفهومه
وحكم آه لم يقل وحكى لان وظيفة النحوي بيان حكم آخره لا محالة لان حذف

فانفع ما قال الفاضل الاسفرايني
حيث قال وحكمه حكم المجزوم بعينه

الحكم

الام لفظا ومعنى حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله وسقوط نون الاعراب
الذي هو في حكم الآخر لشدة الاتصال كما يقول لم يضرب آه الصواب ليضرب
ليضربا كما في بعض النسخ وليضربن وليضربن وليكون موافقا للسياق بلام مقدرة
كما في قوله احسان في امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر
تبالا اي هلاكا الا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة
امر الفاعل المخاطب فان كان آه اي اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق
بنائه بعد حرف المضارعة نظرا الى قرب المرجع وحينئذ يحتاج الى اعتبار الحذف
اي حذف ساكن آخره او بعد حذفه وح يحتاج الى التجوز بارادة المعنى بعد الحرف المحذوف
اوالى ان كان تامتا ذلا ضير في كون المتحرك بعد الحذف متحركا بحركة اصلية
او منقولة مما بعد فيدخل فيه نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكم
بعد قوله وان كان رباعيا اسكن آخره حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط
النون وحرف العلة اللتين مما بمنزلة الحركة والمراد جزم آخره ولما كان الاسكان والحذف
معتبرا في بناء الامر اريد بدل من ذكره لظهوره اي مما سبق من تعريف الامر حيث
ذكر قيد حذف حرف المضارعة ومن بيان حكمه وذكر اسكان آخره بعد حذف حرف المضارعة
والمراد بالرباعي الخ اذ لا يمكن ان
ما يكون رباعيا في نفسه لانه ان اريد مع حرف المضارعة يخرج جميع المضارعات
من الثلاثي المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة يدخل في باب الافعال
ما يكون ماضيه اي المضارع مطلقا او المضارع التي بعد حرف المضارعة فيه ساكن
وعلى الاول يحتاج صحة الحصر في قوله وانما هو باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق

حيث كان الحكم قوله اسكن آخره مما لا حاجة
اليه مع ذكر ما تخير اذ ليس
فيما يحذف نون او حرف علة
امكان الامر الحذف وحذف وانما
نفول اسكن آخره وحذف وانما
فهم الظاهر المعتبر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الكلام وهو بشرط ان يكون ساكنا بعد حرف المضارعة وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع
المذكور في قوله وليس برباعي المذكور في قوله وليس برباعي مرتين واحداث معنى
ثالث للرباعي سوى الذي المشهور اعني ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذي
ماضيه رباعي المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة
الى ذلك لان المقصد اخراج باب الافعال وهو حاصل بتقدير حمله على الذي المذكور في
قوله فضمومة في الرباعي فقوله ههنا على الاول احتراز عن المشهور وعلى الثاني مما ذكر
سابقا ايضا من المزيد فيه زايد لا طايل تحته اذ الرباعي المجرد خرج بقوله ان كان
بعده ساكن بعد حذف حرف المضارعة ظرف لزدت ان كان ضميرين بعده
راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقي ان كان راجعا الى حذفه ليتوصل آه
فيه اشارة الى وجه التسمية حال كون الهمزة آه اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة
وقت الزيادة دون الصفة لان المتبادر منها سبق ضمها على الزيادة على ما مر
في تعريف الكلمة ويجوز تاخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالاضافة
ان كان آه شرط يدل على جوابه ما قبله فانه اذا قيل آه هذا سهو من قلم
الناسخ اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسرها والصواب ما في بعض النسخ انه
اذا قيل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف واذا قيل اقتل بكسرة
لزم المزيج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل هكذا قيل ولك ان تقول ان بيان
المفهوم حكمان احدهما صحيح وهو ان يوتى بالهمزة المضمومة اذا كان بعدها
مضموم وهذا الحكم بديهي لان المناسب اقتضى زيادتها وثانيهما الحكم المستفاد

من التخصيص بالشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يوتى بهمزة
مضمومة والاشعار على هذا الحكم فكانه قال وانما يوتى بهمزة مضمومة في المكسورة
بعده والمفتوح بعده لانه لواتى بالهمزة المضمومة فيما انفتح بعد الساكن التبس
بالمتكلم المجهول ولواتى بهما فيما انكسر بعده التبس بالمتكلم المعلوم والماضي المجهول
من باب الافعال فالقول بانه سهو سهو ومكسورة فيما سواه اي زدت
همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى
ساكن بعد ضمة اي في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن السابق فانه
عن الساكن والكلام على حذف مضافين وهذا مراد الشارح وارجاع الضمير الى امر من
مضارع فيه ساكن سوى الساكن بعد ضمة تعسف لا يخفى لما يكون بعد حرف
المضارعة آه الا ولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ وان كان رباعيا
عطف على قوله وليس برباعي بحسب المعنى اي فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا
فالهمزة مفتوحة لم يقدر فزدت مع انه الموافق للسياق لان الهمزة ليست
بزايدة لارتفاع موجب آه وتحقق مقتضي الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن
تركه للظهور بخلاف عد فانه لم يرد فيه الواو والحذف مع زوال موجب حذفها
وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضي الرد وما في نواقم قائم
ردت الهمزة طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المضموم وفي الرضي انما يرد
الواو في عد لانه لو رد لوجب اعلالها تبعا للمضارع فيكون الرد ضائعا وفيه انه
جائز في قسم ايضا لان يقر التبعية واجب في اعلال حرف العلة وباخرتها للظهور

الاشكال الذي تعبر فيه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله ان كان بعده متحرك
ما يكون متحركا بحركة اصلية خرج نحو قل وبع وخف وان اريد مطلقا دخل فيه
آقم مع انه لم يجعل ما يقي امر ابل بردّ الهمزة الاصلية وان قيد قوله وان كان ربما عثا
بما يكون بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن متنا ولا لآقم وان لم يقيد يدخل
فيه فاعل وفعّل وفعّل مع انه لا همزة فيها فضلا عن مفتوحة قطعية
لذلك بعينه اي لانها همزة اصل اي فعل المفعول انما اضيف الفعل الى المفعول
لانه ينبي له كذا في الرضي فعلم ان اضافة الفعل الى ما ليست لادنى ملابسة كما وهم
لادنى ملابسة باعتبار انه فاعل فعله ولا يبعد ان يراد آه يعني ليس
المراد من الموصول جنس الفعل ويكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيء
الى نفسه بل المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول من الاستعمال
فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما كانا بمنزلة
لفظ واحد اعتبر التعيين في الموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة
الشيء الى نفسه فظهر فائدة قوله الذي لم يذكر وان ما قيل ان يلزم التكرار
في التعريف لو اريد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر ان يكتفى على قوله
الفعل توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لما ذكر في التعريف والمراد بالموصول
الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشيء الى نفسه ولكون الاعادة
بلا فائدة لا يساعد العبارة بيانية آه اي من اضافة العام الى الخاص
كقولهم نعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر واما المعرف المقدر فاللام عند

لاشتراطهم في تقدير من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه
وكلمة من عند صاحب الكشاف حيث جعل قولهم تع بهيمة الانعام
من الاضافة البيانية بتقدير من وهو ما حذف فاعله هذا مطرد عند
سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل
محذوف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش مع على ما حكي
ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا
بقولهم تع اسمع بهيم وابصر فليس ما ذكره المص بعد تمام كذا في الرضي فلذا زاد الشارح
واقيم المفعول مقامه بهذا ظهر فساد ما قيل لم يذكر هذا القيد اعتمادا على اشتهار
انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه غيرت صيغته
فيه اشارة الى ما تقرر من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل
ضم اوله بناء الكلمات العربية على اعتبار تلفظها مستقلة ولذا كان
الاصل في اولها الحركة وفي آخرها الوقف فما قيل ما ذكر منقوض بالهمزة في
في الدرج فانه لا يضم اوله بل ينبغي ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل اذا
وصل فيه ونحو وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا دفعا للبس
اي لو لم يغير له التبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه مقام الفاعل
لان معناه غريب اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف ذلك
خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بالاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء
في الاوزان اي اوزان الاسم الثلاثي الا منقولا لخروج الضمة الى

www.alukah.net

الى الكسرة ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر
اثقل من الخروج من الضمة الى الكسرة لان الاول خروج من ثقل الى اثقل
بخلاف الثاني مع همزة الوصل ظرف مستقر لا لغو لان ضم الهمزة
عارض من قوله ضم اوله وهكذا مع التاء ليلا يلتبس تقدم العلة مع انه تفسير
لقوله خوف اللبس ليكون كالحكم مقرونا مع علة واشار الى كون تفسيرا لسببه
بقوله هذا علة لقوله يضم الثالث والثاني فقط مثلا فان الاطلاق
قد يكون قرينة التجرد عما يزيد عليه ليلا يقضي الى اجتماع آه يعني لو
اعلت العين في الامثلة من هذه الابواب يوجب الاعلال بقلب الاعلال العين
الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال لانه الماضي بزيادة حرف المضارعة
وقد اعل آخره لكون الطرف محل التغير فيلزم اجتماع اعلالين متواليين في الثلاثي
وذا لا يجوز ولم يعل اخره واعل العين فقط فقيل يطايي مثلا لزم ضم
الياء ولا يحتمل في الفعل الثقل يا مضمومة وان كان قبلها ساكن كما تحمل
في الاسم نحو اي لخفته ليلا يرد عليه آه اي على ظاهره وهو العود
لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على المعلة فلا يرد فلذا قيل الاصوب
واما خص اي من بين سائر المعتلات لزيادة عروض اي في اعلاله
دون في المبني للمفعول من ماضيه هكذا في النسخ المصححة وفي بعض النسخ
في المبني للفاعل منه وهو سهو للمفعول اي من المضارع ووقع مصححا
في بعض النسخ منه وما ذكرنا من الغموض والاختلاف نقل الكسرة

الى متحركة بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اليه اثقل من حركة
وهذا عند الجزولي وعند المصنف استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت
ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة
فبعضهم تقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيقول بوع وهو اقل والاولى قلب الضمة
كسرة في الياءي فبقي بيع لان تغير الحركة اقل من تغيير نفس الحرف وايضا
لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاؤه
فانقلبت الواو الساكنة ياء كذا في الرضي رحمه الله عليه ولا يخفى عليك ما في التعليل
الاول لان تغيير الحرف مع الحركة لازم في قول مع تغير الحركة في بيع بخلاف ما اذا
قيل بوع فانه تغيير الحرف فقط مع عدم التغيير في قول الا ينذان آه اي
الاشعار في الرضي وانما بنوا على الضم الاصل ههنا بخلاف بيض جمع ابيض
لانهم قصدوا بهذا الاشعار التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء
لتحصيل الغرض المذكور ضم اوله لموافقة الماضي لكونه فرعا له

المتعدي وغير المتعدي في شرح التسهيل التعدي لغة التجاوز وفي
الاصطلاح تجاوز الفعل فاعله الى المفعول به فان تجاوزه الى غيره كالمصدر
والظرف لم يسم متعديا انتهى فاسم الفاعل والمفعول والمصدر انما يتصف
بها باعتبار الفعل واليه اشار الشارح في بحث اسم الفاعل في شرح قوله
ويعمل عمل فعله ولعل ترك المضاف لفظ الفعل ههنا وذكره في قوله فعل ما لم يسم
فاعله اشارة الى ذلك فما قيل انهما قيدان لاقسمان توهم وفي ترك اداة الحصر

القائل الفاضل الاسترابادي

آه لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وتقدم التخفيف فيجوز على هذا نقل الكسرة من متحرك الى الحركة

يشتمر

وايراد الواو اشارة الى انه قد يكون شيئا من القسمين كالافعال الناقصة
والى انهما قد يجتمعان في التسهيل وقد يستشهد بالاستعمالين
فيصح للاستعمالين وفي شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن لاحد
الاستعمالين زائدا قيل له متعد بوجهين وذلك مقصور على السماع وقد
عدها بعضهم خمسة نفع وشكر وكال ووزن وعد وزاد صاحب الكافية
قصد والظاهر انها غير محصورة

من الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر

ما يتوقف فهمه آه اعلم ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول كنسبته الى الفاعل
في انه لا يجوز استعماله بدونها الا على خلاف مقتضى الظاهر لكن النسبة الى الفاعل
اذا كانت مقصودة بالذات لا يجوز تركها اصلا بخلاف ما اذا قامت شيء مقامه
نسبته الى المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل نسبة الفاعل يجوز تركه
من غير اقامة شيء مقامه واما سائر المفاعيل فانه يجوز استعماله بدونها
فعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول المعين ماخوذة في مفهوم الفعل المتعدي
كيلا يكون استعماله في موارده مجازا لا حقيقة له كالنسبة الى الفاعل فيكون
فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق معين اي معين كان
فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التي مدلولاتها
نسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها بل الى امر ما حتى
استعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد نعم اذا قصد النسبة الى

مبين

معين يكون موقوفا عليه لابد من ذكره حتى يكون متعدية بحرف الجر داخلة في التعريف
كالمتعدي بالهمزة والتضعيف قيل ان تعريف التعدي يصدق على الافعال الناقصة
لتوقف فهمها على امر غير الفاعل يتعلق به وهو الخبر والجواب منع توقف مفهومها
على الخبر فان كان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضي وكذا سائر الافعال
فان مفاد صار زيد غنيا اتصف زيد في الماضي بالغناء المتصف بالصيرورة صح بالرضي

اي امر غير الفاعل آه اي ما يصدق عليه هذا المفهوم من الفاعيل المخصوصة مثلا زيد وعمر وبكر
والواقعة في التركيب فاشار بقوله غير الفاعل اي ان المراد بالتعلق المصطلح وبقوله
ويتوقف فهمه عليه الى ان المراد ما يصدق عليه من افراده المخصوصة الا التي يتوقف
عليه فهمه لا التعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد في مفهوم المتعلق وبآخر ذلك
لندفع ما يترى اي من ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما خرج
بقوله وان المتعلق نسبته الى غير الفاعل وانه لو كان معتبرا في مفهومه يلزم التكرار
في التعريف فان كل فعل آه تعليل لتخصيصه في الاصطلاح بغير الفاعل ولكون
اعتبار قيد التعلق ظ وقيدا للتوقف للاشارة الى ان المراد به ما صدق عليه
غير داخل في مفهومه لو يتعرض لتعليلهما لكن استدرك لدفع توهم نا
مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم بطريق الصدور
كما في ضرب زيد والقيام كما في طال زيد والاسناد كما في مات زيد ان فهم
الفعل اي المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول من شرح التسهيل فان المجهول
فرعه في التعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي او ما يعم مفعول ما لم يسم
فاعله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اذ لو اريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم
امر غير الفاعل بالمعنى العام لا يمكن تعقل الابعد تعقل جملة مركبة لما قبله
والمراد بالبعدية الزمانية لا متناع تعقل شيئين في زمان واحد اي لا يمكن
تعقل الضرب الابعد تعقل المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة ماخوذة في
وفهم النسبة متاخر عن فهم الطرفين زمانا بخلاف الزمان فانه مما يتوقف عليه
وجود الفعل ازما كان او متعديا قال السيد قدس سره في شرح المفتاح ما حاصله
ان المفعول به داخل في مقولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه ما لم يدخل له
في مقولية الفعل بخلاف الزمان آه اي المفعول فيه وله والحال عبر عنها
بهذه الامور لينظر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم وهيئتي الفاعل
والمفعول ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيئة الفاعل الذي هو كل الكلم
اذ لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيئة المفعول بطريق الاولى وغير المتعدي
آه وما قيل ان المتعدي يصير لازما بنون الانفعال وتاء التفعل فتوهم اذ معنى
المتعدي وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه فلا بد فيه
من الاشتراك في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال والتفعل
معناه التاثر والقبول المطاوعة واما بالهمزة وكبه فاكب شاذ
او بالف للمفاعلة آه جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة
والتضعيف والحق بسبب ان هذا البناء يقتضي التعدي وان لم يكن الفعل
الثلاثي متعديا لان الاشتراك هو الفعل ولم يجعله بعض آخر منه لانه ليس

البعدية

مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلاف قد ولانه قد لا يتعدي
الى اكثر مما كان الثلاثي متعديا اليه نحو ضاربته وذلك في كل فعل
لان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها كذا في الفنا
او بحرف الجر ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع
نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به فاذا غير فعند البرد يجب فيه مصاحبة
الفاعل للمفعول به لان الباء التعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء
في مثله كالهمزة ولا يجوز حذف الجار في السعة الا في ان وان خلافا للاخفش
في الحصر وجاء في غيرهما اما شذوذا اي نادرا واما لكثرة الاستعمال
نحو امرتك الخير اي بالخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدد حروف
اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكراهك ولم يجيء
حذف الباء المغيرة الا في ايتوني زبر الحديد على غير ايتوني
بهمزة الوصل اي بزبر الحديد واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من
معنى التغير فان كان الفعل لازما الى واحد وان كان متعديا الى واحد
تعدي الى اثنين نحو احفرت النهر وان كان متعديا الى اثنين يتعدى
بالهمزة بالتضعيف الى ثلثة ولم ينقل منه الا علم واري والتضعيف
قل تعديته للحلقي العين الا في الهمزة نحو تاينته والمفعول الذي يزيد
بسببهما هو الذي كان فاعلا قبل دخولها فلذلك كان مرتبة ما زاد
عليها من المفاعيل متقدما على ما كان لاصل الفعل كذا في الرضي وظهر من

كلامه فساد ما قيل ان الاصوب تبديل حرف الجر بالباء وان التعدي مطلقا
يقتضي تغيير المعنى وان تعدية اعطيت الى المفعول الثاني بالهمزة والى الاول
بالصيغة والتعدي اي بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى وعلم
واري غير الاول مفهوما او صدقا فيما صدق عليه اي فيما يحمل عليه
فان معنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا جزئيتين او كليتين او احدهما
كليا والآخر جزئيا والقيد بذلك لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم
نحو علم هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولي باب علمت
حال وليس بشيء لان الحال لا يكون علما وضميرا واسم اشارة ويجوز ذلك
في هذين المنصوبين كما علم وما علم فلم ينقل علمتك زيدا قائما
بل لم يستعمل ثاني مفعولي باب علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني
او مضمون الثاني لعلمت تقول في علمت عمرا انطلق زيد وعلمت عمرا
انطلاق يقال له المفعول الاول لان مرتبته التقديم لكونه فاعلا
في المعنى او كالفاعل قبل التعدية فليست اصلا في التعدية اي ليست هما صلات
بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل
من ثلاثيتهما فعل مناسب بهذا المعنى الا خبر بكسر الباء بمعنى علم وما حكاه
وبناء ثلاثيين فلم يستعمل مشتقين من النبأ والحديث
بواسطة اشتمالهما اه لان الانباء والتنبيه والتحديث والاخبار
بمعنى الاعلام واما في انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى الآخر

بالجار

بالجار نحو انبئهم باسمائهم ينبئوني بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا
من اسباب التعدية وقد ذكر في المغني اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة
فيما سبق والخامس صوغه على حد نصر ينصر له فادة الغلبة نحو كرمت زيدا
السادس التضمين السابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة
الا نبأ والبواقي الحقها غيره واما احدث فلم يستعمل بمعناه والحق بعضهم اري
للعلمية باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم عمرا سالما في جواز الاقتصار عليه
بحيث لا يكون منويا اصلا ولذا لم يقبل في جواز حذفه في شرح الالفية الشيخ
يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها الدليل كقولك لمن قال اعلمت زيدا
بكرا قائما اعلمت واما الحذف بغير دليل ففيه مذاهب احدها وعليه الاكثرون
ويجوز حذف الاول بشرط ذكر الآخرين او الاخيرين بشرط ذكر الاول او لا يجعلوا
الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الاولى والمعلم في الثانية الثاني لا بد من ذكر
الثلثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخران من باب ظن والثالث يجوز
حذف الاول فقط ولا بد من ذكر الاخيرين الرابع يجوز حذف الاخيرين فقط
لان الاول في معنى الفاعل والآخرين في حكم مفعولي ظن انتهى فيفيد قولهم في جواز
الاقتصار عليه رد للمذهب الثاني لان معناه جواز ذكر الاول وترك ذكر
الاخيرين وفي قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه
عدم ذكر الاول وذكر الاخيرين ومجموع القولين اختيار للمذهب الاول الذي
عليه الاكثرون ولان الاخيرين كثاني اعطيت لان الاول الذي هو فاعل في المعنى

اذ كان المفعوله الاول كان الاخيرين كثانيه بطريق الاولى وما قيل ان مفعولها
الاول اعطيت في علم جواز كونه مع الفاعل ضميرين متصلين بشيء واحد
فلا يقال اعلمتني زيدا قائما فالاقتصار على جواز الاقتصار تقصير توهم
لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال لا اختصاص له بباب اعطيت
والثاني والثالث من مفعوليها اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس
الى الآخر من مجموع مفعوليها المعتبرين معا مفعولا واحدا كثاني علمت مع قطع
النظر عن المفعول الاول فمن تبعيضية وفائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة
كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي
علمت في الرضي فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال الى
مفعولي علمت مع الثاني لانهما معا والاول هو الذي نزاد ببب الهمزة
في وجوب ذكره وقيل كذا في جواز الالغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثاني
مع الفاعل ضميرين متصلين بشيء واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير
وتقييد للاطلاق من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعليق مختلف فيه
واتحاد الضميرين مختص بافعال القلوب ومرادي المعلمية والبصرية وجدة علم
ونقد لا يجوز في غيرها كل ذلك منقوض في التسهيل وشرحه ثم يشارك الثاني
والثالث لهذه الافعال مفعولي علمت في احكام اخر من جواز حذفهما وحذف
احدهما للدليل والتاخير ولذا لم يتم في التسهيل الا ان هذه الاحكام غير
مختصة بمفعولي علمت ويسمى افعال الشك واليقين عطف على

المحذوف

المحذوف اي افعال القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدا والخبر
والشرح مزج عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدا محذوف الخبر
وقدر لقوله ظننت مبتدا آخر واما في عبارة المتن فقوله ظننت خبر
لافعال القلوب او بدل منه وقوله تدخل خبر او مستانفة كانهم ارادوا
لما كان الاستعمال لفظ الشك فيما تساوي طرفاه متعارفا بين العلماء وغير
مختص باصطلاح الميزانيين منساقا الى الفهم عند الاطلاق ولم يكن شيء
من هذه الافعال دالا على ذلك حمل الشارح على الظن تجوزا لاشتراكهما في عدم
الجزم وانما قال كان لاحتمال ان يكون ههنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف اليقين
ومشموله لغير الظن لا يقتضي ان يكون هذه الافعال دالا على جميع انواعه
تساوي الطرفين اي الوقوع وعدمه وبي ظننت آه هذه سبعة
افعال يشترك في انها موضوعة للحكم بتعلق شيء بشيء على صفة فلذا اقتضت
مفعولين وفائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم او ظن
والحصر في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها للظن وبعضها للعلم
وبعضها مشترك بينهما ذكر المفهوم من كل نوع ما هو المشهور منه والى ذلك
اشار الشارح بتقسيم مدلولها هذه الثلثة للظن استعمالا شايعا قليلا
يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ الحسبان والخلت
ومن هذا النوع يجيء للظن فقط وهب غير متصرف بمعنى احسب والذي
المجهول وعد بمعنى حسب عند الكوفيين وتاتي للعلم وهو كثير وان كان

الألوكة
www.alukah.net

بالنسبة الى الظن قليلا وهذه الثلثة للعلم اي للاعتقاد الجازم مطلقا

بقرينة مقابلة الظن يقينا كان كعلمت وجدت والفيت ودريت وتعلم

بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر اولا كرأيت قال الله تع يَرَوْنَهُ بَعِيدًا

وهو غير مطابق وتربة قريبا وهو مطابق على الجملة الاسمية لان الفعل

الداخل على الجملة المقدم عنها معناها لابد ان يعمل في جزئيها ليتعلق معناه

بمضمونها والفعلية بتقدير عمل الفعل فيها رفعا ونصبا اما في الجزء الاول فلا متناع

كون الفعل مسندا اليه والاخبار ناصبه في الحرف واما في الجزء الثاني فلكونه

معمولا للجزء الاول وامتناع توارد العاملين من حيث الاخبار علمت

ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دلت عليه علم او ظن طابق الواقع

اولا فالمقدم منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة

فما قيل ان ما ذكره الشيخ يقتضي ان يكون هذه الافعال للبيان كيفية

الجملة الاسمية بمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انها امر محقق فلا يفيد

مع فاعلها فائدة تامة مع انه ليس كذلك وهم يدلك على ما قلنا بيان الشيخ

حيث قال ان علمت لبيان ان مفاد الجملة علم على انهما مفعولا ايا كل

واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لهما من حيث المعنى فان علمت زيدا قائما

معناه علمت قيام زيد وفي بعض النسخ مفعولان لها كما هو الظاهر فلا

يقتضيه الاقتصار حذف الشيء بغير دليل اعني الحذف نسيا منسيا اي لا يجوز حذف

احد المفعولين نسيا منسيا فان اريد بذكر الفاعل الآخر الذكر الحقيقي كانت

القاعدة

كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقديري اعني الحذف

بدليل فان المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومه كانه قيل لابد من ذكر الآخر

حقيقة او تقديرا وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت جزئي زيد قائما

ففيه ان حذف الخبر هنا مع القرينة على ان صحة المثال المذكور ممنوع ولزوم

حذف الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدأ هو المفعول به في الحقيقة

والفعل المتعدي اليهما متعد الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر المأخوذ

من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هذا

زيدا علمت زيد يتر هذا الحذف مع هذا آه اي مع وجود الدليل المانع من

مطلقا وجد في الاستعمال حذف احدهما مع القرينة فلذا قلنا انه لا يجوز الا

على قلة اي مع بقائه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول

مقامه فهو واقع على الكثرة كما مر في بحث المفعول مالم يسم فاعله ولا يحسن

اي على قراءة الياء مجعول الذين يخلون فاعلا واما على قراءة الخطاب فالذين يخلون

مفعول الاول على حذف المضاف اي بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه

وجزء مفعول الثاني اي لا تحسبن بخلا حاصلا عين في الحاشية نقلا من الحاشية الشريفية

اي على لا تحسبن بخلا حاصلا عين على غير أيك الملك بنا اذ قد وفى بنا فبل ذلك الى

لم يفزنا في كصرح الاغر اجر اغاليد ميان دركس غراة اسم هند في البيت بالتاء

لا بالهمزة حتى يرد ان الغرم لم يوجد بمعنى الاغراء والوشاة جمع واش وهو النمام

مطلقا بمعنى اعم وملاحقة عند ابن جني يكفه عن طلب الفاعل صورة ومصداقا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عن غيره وهو الاوجه لان الكافة لا يجيء في الافعال الا في نعم وبئس وقد يحذفان
معًا لدلالة قرينة والدة على تعيينهما فيحذفان نسيًا منسيًا جملة مستانفة كما
سائل يقول قد علم حال بانى علمت واعطيت في الاقتصار على احدهما او حالهما
في حذف المفعولين وفيما دفع لتوهم جواز حذف مفعولي باب علمت مطلقًا
المستفاد من قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بطريق المخالفة فانك لا تحذفهما
اي من غير ان يكون هناك ما يدل على تحقق علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال
قال في شرح التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه
نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت ذلك فان كان احد
هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار عليه والا لم يكن احد المفعولين
جائز الاقتصار عليه انتهى فاندفع ما قيل لانه عدم حصول الفائدة لجواز ان يحصل
بامر آخر سوى المفعولين ان الانسان لا يخلو عن علم وظن فقائل اظن بلا علم
دون قرينة تدل على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة كذا في شرح التسهيل
للعلامة المقري من يسمع يخل من خار يخال قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة
الناس واستجواب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخل تقول لم يسمع من خار
الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا
في امثال ابي عبيدة اي ابطال عملها لفظًا ومعنًى لاستقلال الجزئي
بخلاف باب اعطيت لان مفعوليها ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز
الالغاء اذا توسطت او تاخرت الصالحين آه قيد بذلك احترازًا عن صورة

التعليق

التعليق فانه الجزئيان وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين
لوجود المانع او مفعولين آه الظاهر الواو اذ له ان يختار او للتنبيه على ان صلاحيتهما
للامرين المذكورين على البدلية كلامًا حالًا او تمييزًا تامًا او من غير فهم الفعل اليهما
فيمتنعان عن التاثير عند ضعف الفاعل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما على تقدير
الالغاء لكونهما في معنى الظروف فحلوا تقدير العمل فانهما ليسا كلامًا تامًا اذ المقصد
نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما عند التقديم لان افعال القلوب ضعيفة
اذ ليس تاثيرها بظاهر العلاج وايضًا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة
على انه لا يجوز لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمها
تغلب اللفظي المعنوي في مثل الظرف لتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظًا
ومعنًى واذا وقع المصدر بهما كان منصوبًا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب
لان التقدير في ظنك كذا في العباب وما وقع في الرضي من ان الالغاء واجب في
قائم ظني غالب اي ظني زيدًا قائمًا غالب فالمقام مشتبه بيان اصل التركيب لان المعنى
كذلك والا لا يتحقق الالغاء المعنى زيد قائم في ظني الغالب فانهما متساويان
لان العامل القوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر نحو ضرب
احب زيدًا اي ضرب زيد في حباني وكذا البواقي فلذا قيد آه تقديم الجار
والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشان العلة للكرماني لاجل اخراج هذه الصور
قيد الجواز بالتوسط المخصوص اعني بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط
لاخراج صورة التقدم فان قلت ان المضمر لم يقيد التوسط بكونه بين مفعولين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والتاخر يكونان عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلا منا في المفعولين
جوازه المبني بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المبني لجواز حمل الجواز على ما يشمل
الوجوب وترك التوسط والتاخر على العموم وانما خص ان لا يخفى عليك ان الالغاء
بالالغاء ان يذكر معها ما يصح ان يكون معمولا لها ويبطل عملها فيه وفي صورة وقوعها
بين معمولي ان وبين سوف ومعمولها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر
لها معمول فالمعنى وجوبا وقع بينهما اعتراضا لبيان النسبة لا انه التي بينهما والغاؤها
قيل في التسهيل والرضي وقد يقع الملغى بين مفعولي ان وبين سوف ومعمولها
وبين المعطوف والمعطوف عليه والشارح لم يفرق بين جواز الالغاء وبين وقوعها
ملغى فالحاج الى بيان وجه التخصيص وانما في صورة وقوعها بين الفعل وفاعله
وبين اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما ادا
توسطت قال في التسهيل هم والالغاء ما بين الفعل والفاعل جائز لا واجب خلافا
للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظاهر ونصبه
على ان المفعول الاول والفعل المتقدم وضمير المستتر في موضع النصب المفعول
الثاني ومنع الكوفيون واوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع
قيل معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله
لنعلم اي الحزبين احصى والتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى بلا واسطة آه
يحتمل ان يكون تعميما للغاء الاستفهام اي يكون معنى الاستفهام حاصلا بلا
لفظ آخر بان يكون مدلولا نفسه او يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المقام

اليدوان يكون تعميما للقبلية اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا واسطة
لفظ آخر او بتوسط علم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين
وهو ما يكون بام والهمزة بالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه
بنعم او لا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثاني
لا يقع بعد بابا علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيهما
الا بتاويل ان يقع علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون
مشتملا على النسبة فان زيدا مثلا في جواب ازيد قائم ام عمرو معناه زيد قائم
فيصح تعلق العلم به فمعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على
صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيدا قائما لداع يدعوه الى ايهامه
واذا كان الجواب بنعم او لا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به
لانه ليس شيئا في النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم او لا
فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان اداة الاستفهام
التي بعدها ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه
بل لمجرد الاستفهام ففي جميع الصور المعنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه
الا ان المشكوك المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين
او ذاك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبته الى المذكور وعدم تلك النسبة
فلا حاجة الى التاويل المذكور ولو سلم فلم لا يجوز ان نعم ولا ليسا بمشتملين على
النسبة فان المقدر بعدها جملة ولذا يصح الجواب بهما هذا فعبارة الماتن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان اجري على اطلاقه كما هو الظاهر اختيارا لمذهب الاكثرين وايراد المثال
من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيارا لمذهب
البعض الداخل على معمولها آه قيد النفي بالداخل على المعمولين وكذا الحكم الآتي
لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في
نحو علمت زيدا امن هو او ما قائم او لعالم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في
هذه الصور ايضا والمانع يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول
متضمنا للاستفهام كما مر وضعا قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل
على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا عن الاجتماع التي التاكيد لكنه خلاف الوضع
فمن حيث اللفظ آه ولا يجوز العكس لانه لا يعلم ان المعنوي عامل اولا
والفرق آه مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد بالالغاء المذكور ما يعم
الصورة الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبان
الثاني فقط ان الالغاء جائز لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع وما
والتعليق واجب لانه ترك الاعمال المانع يعني ان الالغاء ماخوذ في مفهوم الجواز
والتعليق في مفهومه وفي شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا
على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز زاد
من ذلك استدراك لقصد الجواز في قوله جواز الالغاء اذ المعنى ان من خصائص
انه يجوز ان يبطل عملها وذلك لا يبطل عملها بخلاف سائر الافعال فانه يمتنع فيها
كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح البناء في قوله يختص

بجواز

اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والاخر ظاهرا نحو زيدا ظن قائما فظنه زيدا
قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في باب افعال القلوب خاصة وان كان
الضمير منفصلا جاز مطلقا كذا في الرضي لشيء واحد صفة لضميرين اي
كائنين لشيء واحد بان يكونا عبارة عنه او عما يشمل عليه فدخل فيه قولها
رضي الله عنها القدر اتينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام
الا الاسودان لان اصل الفاعل اي اصل مدلول الفاعل النحوي يعني ما يبتنى
عليه غيره ..... كان يكون موثرا ان نحو طاب زيدا غلامه طاب عليه الفاعل لكونه
طريقته وصفته والاصالة بهذا المعنى لا ينافي كونه داخلا في التعريف
والمفعول به متاثرا من قبيل العطف على معمولي عاملين والمجرور مقدم
لانتفائهما من حيث آه وان اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والاخر منصوبا
فان الواجب رعاية تغايرهما بقدر الامكان لانهما ليسا اي الفاعل والمنصوب
الاول في الحقيقة فاعلا ولا مفعولا به اي موثرا ومتاثرا اما الفاعل فلعدم كون
افعال القلوب من قبيل التاثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل
بجملته ومن هذا ظهر ان الدليل مختص بافعال لانهما نقيضا وجدتني اي في
اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم اجري راي
البصرية والقلبية اي اجرى راي التي بمعنى ابصر والتي بمعنى راي في المنام مجرى
راي التي بمعنى علم للتشارك اللفظي وان كان منصوبا فهما مما يتعلق به الفعل

حقيقتي في القاموس الحلم ونضمتين الرويا ولقد أراني للرماح اه الله
للابتداء وجواب القسم أراني اي ابصر الرماح جمع رمح وفريته على فعيلة
بالهمزة الحلقة التي يتعلم الطعن عليها من عن يميني متعلق بأراني وهو أقرب
من ان من الرؤية البصرية دون العلمية اذ لا يتعلق العلم بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب
لدخول من عليه ما عدا حيث اه بدل من البعض فائدته تعيين ذلك البعض
تسهيل البيان وهي اما العلم او الظن اي معانيها باعتبار كونها مدلولا تها
في نفسها اما العلم او الظن بحيث يمكن متعلق بقريب تفسير له وفاشا
الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معنى آخر تتعدى الى مفعول واحد
مع ان لها اسمان آخر غير البعض حاصل ما ذكره المحقق في شرح المفصل في وجه التخصيص
انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال القلوب انتهى يعني انها
مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية الى المفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا
تعرض لها ولمعانيها التي هي مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ
او هذه الافعال اذا استعملت بغير هذه المعاني فانها ليست مظنة التوهم
لعدم كونها من افعال القلوب بذلك اي بقوله بقريب من معانيها الا ان
يقال انه لا وجه للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معان
آخر لا تنافي وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة
ليظهر لك حق الظهور لا وجه للتخصيص بالفعل اي لتخصيص الذي
بالبعض وتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان لهذا البعض معنى يتعدى

الى مفعول واحد كذلك للبعض الآخر ولهذا البعض معان لا يتعدى بها
الخال والخيلاء التكبر والأضرب من الناس الذي في شعر رأسه شعرة
من الظبية بكسر الظاء والتهمة كهمزة أصله وهمة قلب الواو تاء كما في وكل
كما ان الوهي يعني ان بناء الافتعال للاخذ كالقطع اي اخذ طبعا النفسه والوهم
من خطرات القلب او مرجوح طرفي المتردد فيه كذا في القاموس وفي العباب
بمعنى الاتهام جعل الشيء موضع الظن السيئ فعلى هذا معناه قرب من الظن والتهم
جعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلقا فجعل قربه باعتبار كونه نوعا من مطلق
الادراك والوهم نوع من العلم بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا من العلم
او الظن الذي هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما في مطلق الادراك ومنه قوله
تعالى آه اي ما محمد صلى الله عليه وسلم على ما يخبرنا به من الوحي وغيره من الغيوب
بمتهم اي باخوذ بمكان وهم ان لا يكون خبره في الواقع كذا كما هن فظنين فعيل
بمعنى المفعول وهو العلم بنفس الشيء آه يعني ان العرب خصوا المعرفة
بادراك نفس الشيء ولذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانه
يستعملونه في العلم بنفس الشيء ويكون على صفة فلذلك ينصب مفعولا
واحدا واثنين وليس هذا الفرق بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان
معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول باختيار
فانهم يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون آخر ومعنى ابصرت قريب
او معنى ابصرت وان كان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح الا انه يستلزم

فهو قريب من علمت بالبصر ولم يذكر مرايت الصيد اي ضربت رميته لعدم
كونه قريبا من افعال القلوب ولما كان آه دفع لما يتوهم ان لهذه الافعال
المذكورة معاني سواي ما ذكر فلم لم يتعرض ونصب قرينة على التقييد
المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منهما كانه قال لها معاني آخر كل واحد
منهما قريب من العلم والظن اي استغنيت آه تفرع على ترتيبه اللف
ليست بمعنى العلم والظن اي قريبا من معناهما لا يتم بمرفوعها كالافعال
الغير الناقصة اما خبره يتم او حال من ضمير يتم او مفعول مطلق اي تاما
مثل الافعال التامة يعني انها بمرفوعها لا يصير مركبا تاما يصح السكوت عليه
حتى يكون الخبر قيدا فيه لترتب الفائدة بل المرفوع مسندا اليه والمنصوب
مسندا يتم الحكم بهما ويفيد كان تقييد مضمونه فان معنى كان زيد قائما
زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك
ما قيل انها سميت بذلك سلبت عن الدلالة على الحدث ففيه نحو
دلالة ما عدا كان عليه واضحة غاية الوضوح واما كان فانه يدل على
الحدوث المطلق والفائدة فيه التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا
في نحو كان زيد قائما على حدث مطلق يعينه خبره كما ان خبره
يدل عقلا على زمان مطلق يعينه كان هذا داخلا حتما في الرضي
واعلم القول المذكور مختص عند ذلك القايل لكان لخفاء دلالتها على
وما كان معنى كان ملحوظا في معاني سايرها سميت كلها ناقصة والبقية
الكون المطلق فتامة والا
نسبة كون الشيء اليه فناقصة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد ليس
زيد فاعلة له بل فاعله القيام الى زيد اي حصل قيامه اي العمدة الخ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ما في الفوائد الغياثية من ان الفعل يدل على النسبة ويستدعي حدثا ومرها نا في اد
والكان قد يعري عن الحدث كان اصل الزمان كنعم وبيس لتقوير الفاعل آه
اي جعله وتثبيته كذا في الرضي فهو من قر اذا يقر ثبت وسكن كما في القاموس
وليس معنى التاكيد انه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولا تقاوم ليس
والظاهر انه مصدر مبني للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت الشي
ايجابا او سلبا ليشمل ليس اي الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان
على ما تقرر في محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح
كون التقرير موضوعا له وانما دفع الاشكال الذي يعتريه الناظر وان معنى
ثبوت الفاعل على صفة او اتصافه بها التقرير سواء كان مصدر الفاعل او المفعول
في الرضي تسمية مرفوعها اسما او ولي من تسميته فاعلا لانها الدال الفاعل في المقصدة
مصدر الخبر مضافا الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسم المنصوب
مفعولا بناء على ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد استغني عن المفعول به في بعض الاحيان
فلاجل هذا لم يعد مرفوعها في المرفوعات على حدة وارجح في الفعل بما قيل
انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدوث والى هذا ذهب صاحب
المفصل حيث لم يعد في المرفوعات على حدة مثنة كان زيد بما دته على
الكون المنتسب الى فاعله فان كان المراد نسبته مطلق الكون اليه فتامة والا ان اريد
نسبة كون الشيء اليه فناقصة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد ليس
زيد فاعلة له بل فاعله القيام الى زيد اي حصل قيامه اي العمدة الخ

ما في

والقرينة جعلها تمام الموضوع له كما هو الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انزاله
اخذها عن التقرير بخلاف الزمان فان كان وليس بحيث للاستمرار فيخلو
الانتقال والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها الافعال الدالة عليها
ولا شك ان بيان الفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل للاعتبار
قيد العمدة في كون الصفة خارجة عن التقرير لان ذلك التقرير اي التقرير
المقيد والتقرير لا يخرجه عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم
لصفة اي يعني الحدث ونسبته الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لا اشارة اليه
في التامة والناقصة فكل من الصفة اي يعني كلا منهما مستويان بالنظر
الى الموضوع ليس لاحدهما مزية على الآخر بحيث يمكن ان يقال ان الموضوع له
فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة
بالقياس الى الحدث والزمان فلا يرد ما قيل انه اذا كان منها عمدة فيها يصدق
ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر قيد
فقط واللفظ لا يساعد عليه ولو جعل اي فيكون المعنى ما وضع لما يصدق
التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة
واللام صلة للوضع كما هو الظاهر لتقرير الفاعل اي يعني يكون التقرير
مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعا
كما يرشد اليه ولا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له لان التقرير
المقيد موضوع له على ما مر ولا يبعد فيه اشارة الى بعده في

لان

لان المتبادر كون اللام صلة الوضع ان يجعل اي ويجعل التقرير مصدرا مبنيا
للفاعل فاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل
على صفته وتثبيتها اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له بما ذكرنا
من الوجوه الثلثة لا يحتاج الى قيد زائد اي دفع لما ذكره الشيخ الرضي
من ان كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره ليدل على الافعال
التامة والحق عندي ان التعريف تام من غير اعتبار التكلفات التي ذكرت الشارح
ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا تعريف للافعال الناقصة باعتبار امر
تشترك فيه ويميز به عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة شاملة
للفعل مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا معان يتميز بها بعضها
عن بعض والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة
خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا فروا على ذلك احتياجها الى الجملة
الاسمية قال المفهم في الايضاح معترضا عليه تعريف الفعل بما دل على اقتران
حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا
واذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول الخارج
للحدث والزمان ولا يخفى كونهما متعلق الاقتران لانك تقول العجيني اقتران
زيد وعمرو وهما ثبت باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه
وهو زيد وعمرو وكذلك كل مضاف وهو مضاف اليه لا يلزم من اخبارك
عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة انما

في انها التقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتج فيها الى الجزئيين فالتعريف تام من غير
اعتبار العمدة او الوضع للجزئيات او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه وترجح
آخران الافعال التامة موضوعة لتقرير الفعل للفاعل اذ المعتبر فيه نسبة الحدث
الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث بالهمزة
مثل التاء على ما في القاموس وقيل بالياء لم يوجد هذا في الكتب المشهورة
من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء انها غير محصورة
وقد عد منها ما ذات ما زال ما برح وما حار وجاء واستحال وتحول وعاد فات
ما فتئ ما افتاء وما رام وما رئي من رام يريم وقد يتضمنه آه قال
المحقق التفتازاني في شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل
معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه وله طرق اشتبعها جعل الفعل المذكور
لا وغكسه وههنا طريق آخر نحو احمد اليك زيدا اي انتهي حمدي اليك انتهى
فلم تتعين له طريق للحالية فجعل تامة وكلاما صفة كما يقتضيه سلامة
الطبع اولى من جعله حالا وقد جاء آه لفظ جاء في المتن تامة وفي الشرح
بعد المدح ناقصة كما لا يخفى في قولهم اي العرب في المضي وشرح
التسهيل اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنه حين
ارسله علي كرم الله وجهه اليهم لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج
لما تقدم تقدما معنويا من الغرارة بكسر الغين المعجمة
الجوالق على ما في القاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس

المصدر ميمي خبري
تمادى م ميمي

المدح جعل كلام الغير
مع كلامه ١٢
ع

جلق بكسرين وتشديد
القاف موضع بدمشق
وجوالق وجوالق
بالضم جمع جلق
جماعة ١٢
صراح

والق بضم الميم حفني ابو بوش
قلنده ميران نه نهايه مشهرت ١٢
مويد الفضلاء

بمراد ههنا ونحوها مما يقدر به الاشياء كالجوالقة اي لم يكن هذه
آه اي الغرارة على مقدار يحتاج انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصد
ومعناه ايته حاجة والاستفهام انكاري اي لم تر حاجة من الحاجات
متصفا بوصف كونه حاجة لك وروي برفع حاجتك فحينئذ تضمنه
معنى الاستفهام ارهت شقرة آه في الصحاح ارهت سيفي
اي رققته والشقرة بالفتح السكين العظيم وما قيل انه في القاموس
بالضم سهو ولا يتجاوز زجاء وتعدد الموضع آه وهو القولان المذكوران
خلافا للفراء فانه يطرد مما وقال المضمر الاولى الطرد جاء لقولهم جاء
البر قفيزين او صاعين وان قلنا بالطرد فانما يطرد وقعد في قوله
الاعرف وهما يكون للخبر كانه كذا فلا يقم قعد زيد كاتبا الكينونة
من المبتدا والخبر آه اشارة الى ان اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجرد
عن كل ما ليس له مدخل في حصولها فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير
صحيح لان شرط المبتدا الذي مدخل عليه هذه الافعال ان يكون
مما لزمه التصور كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية والموصولات
بلام الابتداء ولا ما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع دون ما لزم
عدم التعرف كالمبني في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام
عليك فلا صح ان لزم الابتداء عمه لكونها في المثال او ما في حكمه كالجملة الا
كقوله انت طالق الطلاق البتة او لكونه بعد لولا الامتناعية واذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المفاجيته وان لم يكون خبر جملة طلبيته اي لاجل اعطائها آه اي
المقصد من دخولها الاعطاء فالمقصد من قولنا صار زيد غنيا كون الغناء
منتقلا اليه وان لزم منه كون زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد ذلك
لتخصيص الخبر بالذكر فانها يعطي اسمها ايضا حكم معناها يعني ان الترتب
عليه اشارة الى ان اضافة الحكم لا مفيدة لا ببيانية على ما وهم لكون
فاعلة اي اصطلاحيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظي ولذا لم يعد
المنهم اسمها في المرفوعات على حدة في توقف الفعل عليه يعني كما ان
الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لا يتم معاني هذه الافعال
بدون اخبارها فكان يكون ناقصة تفصيل لبيان المعاني التي
يتمايز بها بعض هذه الافعال عن بعض ما ذكر القدر المشترك ههنا المميز عما
سواها كائنة لثبوت خبرها جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح
عطف قوله ويكون فيها ضمير الشان عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم
ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر ثبوتا ماضيا جعل
قوله ماضيا صفة لمصدر محذوف ليصح كون دائما او منقطعا صفة له
والقول بانه مفعول فيه اي زمانا ماضيا حالا من ثبوت خبرها وذلك
لا يرتضيه الطبع السليم مع بشاعة التنكير من غير دلالة اي دلالة
ناشيا من عدم دلالة يعني ان الدوام والاستمرار للثبوت ليس مدلولا كان
بل هو ناشئ من عدم الدلالة في العباب قال صاحب الله الزمخشري كان عبارة

عن وجود شيء في زمان ماض على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق
ولا عدم طارئ فيه رد على من زعم ان استمرار مدلولها كان وفيه اشارة الى ان
دفع التنافي المتوهم من توصيف الثبوت الماضي بالدوام ورد على من زعم انها
تدل على الدوام وان دلالته على الانقطاع بالقرينة نحو كان زيد غنيا
فانتقر اشارة الى ان الانقطاع يحتاج الى القرينة في شرح التسهيل الاصل
في كان ان يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لزليته
ولا لانقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضم الكلام
ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالفت بين
قلوبكم قال الشيخ اثير الدين واكثر النحويين ذهبوا الى ان كان يقتضي الانقطاع
فهو من قبيل عطف احد القسمين اي ما يكون بمعنى صار على ما يكون لثبوت
خبرها لاسمها الذين هما قسمين من كان الناقصة كانه قيل كان الناقصة
اي كان التي يكون ليتقرر الفاعل على صفة منها ما يكون لثبوت الخبر للاسم
فيها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصريح عطف على احد القسمين
على الآخر المستلزم لحصول القسمين والمقسم له على ما هو المتوهم منه عطف
على قوله على الآخر والموصول عبارة عن قولنا ناقصة والضمير المرفوع راجع الى
الآخر والى احد القسمين والضمير المجرور الى ما اي لا يكون من قبيل عطف
احد القسمين على قولنا ناقصة الذي هو الآخر لاحد القسمين قسم منه
اي ليس من قبيل عطف القسم على المقسم فيلزم كون قسم الشيء قسيما له

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يبتهاد قفرهم وانفقر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء
والكلاء والمطي جمع مطية وهو المركب وقطا جمع قطة كسكان والحمى بفتح الحاء
وسكون الراء الارض والطلب السهل قيد بقطا الحزن ليلا يسوخ في الارض
لو كانت الارض نخرة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون
الراء جوزه يصف سرعة سير المطي كانها بمنزلة قطا تركت بيوضها وصارت
فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة في سرعة السير فان القطا
مثل في السرعة سيما قطاء الحزن اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها
اهوى في هذه الحالة وفي المثل اهوى من القطا قيل يطلب الماء من مسيرة
عشرة ايام واكثر من فراخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فيرجع فلا يخطئ
صادرة فان بيوضها اي بيوض القطا ان لم يكن فراخا لاحال البيوضية
ولا قبلها فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لاسمها ولا تامة بما يكون فراخا
حالا لانها يقتضي اجتماع البيوضية والفراخية بل صارت فراخا اي
انتقل الى الفراخية من البيوضية وهي معنى مقصود من الكلام فيكون بمعنى صار
لا زائدة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص عطف على قوله اي في الجواب
كان التي فيها ضمير الشان هي الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلها ذلك
الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة ولا نعدها قسما آخر
وان كانت ناقصة جريا على تامة عادتهم بعدها قسما آخر انتهى وفي شرح
التسهيل للعلامة المصري زعم ابو القاسم ابن الابرش ان كان الثانية

قسم

تسم برأسها فعلى هذا قوله ويكون فيها ضمير الشان عطف على قوله يكون ناقصة
وهو الظاهر لعاد لفظ يكون ولم يقل فيها ضمير الشان كما اعاده في قوله ويكون تامة
الدال الشم قصد حمل كلام المتن على مذهب الجمهور فصرفه عن الظاهر وحق اعادة يكون
للتاكيد فان ما عدا من الافعال الناقصة لا يكون فيها ضمير الشان الا ليس
اذا استثنى من مات يموت ومات يميت ضد الحي والضعف بالكسر والنتح النوح
تميت كفرح شماتا وشماتة فرح ببلية العدو شامت خبر مبتدا محذوف
اي احدهما اسم فاعل من اتى اي ذكر خيرا او اصنع اي اصنعه على حذف العائد
من صنع الشيء يتم بالمرفوع وهو فاعله فلا يكون الا مفردا ووقع زاده على
طبق الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما يكون للثبوت المطلق يكون بمعنى الثبوت
المسبوق بالعدم اعني الحدوث قال القاضي في تفسير قوله تعالى واذا وقعت
الواقعة اي حدثت والكائنة الحادثة والمقدور من قدر الله ذلك
عليه يقدره ويقدره قدرا وقدرا بمعنى قدر عليه تقديرا او ورد الاية
الثلثة انشاء لي مجيئها تامة بمعنى وقعت وكقوله تعالى عاد الجار انشاء
الى ما فوقه ومعنى كن فيكون احدث فيحدث سواء كان حدوثه في نفسه
او في محله لان خطاب كن تابع للارادة كما يدل عليه الآية وهي صفة تتخصص
وقوع المقدورات في وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على ما توهم
لا يخلو بالمعنى الاصلي اي ما هو المقصد بالافادة من ذلك الكلام لا ما لا يفيد اصلا
اذ الزائد لا يخلو من فائدة معنوية كالتاكيد او لفظية كتزيين اللفظ وكو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

افصح واستقامة الوزن والسجع له كقوله تعالى آه اشارة بهذا التمثيل الى ان الزوائد
مختصة بلفظ كان وانها يكون في وسط الجملة عند الجمهور ولجازة الفراء زيادتها
آخرا والصحيح منع ذلك لعدم استعماله واختلف في الزوائد فقيل انها مرافعة لضمير
المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هو اي كان الكون وقيل انها افعال لانها تشبه
الحروف الزوائد فلا بيان لخلوها عن الاسناد كذا في شرح التسهيل للاحتراز اي
كيف الحال اي لم يتهد صبيا في المهد كلمة عاقل صبيا حال مؤكدة لتحسين اللفظ
او للتاكيد اذ المقام يابا ه اذ ليس المعنى على المضي اذ لم يتوجع استبعادهم
المدلول عليه بكيف لان كل من يكلم الناس حالا كذلك فلا يكون ناقصة وتامة
ولا بمعنى صار اذ لا بد فيها عن معنى المضي اما من صفة آه هذا الانتقال يقتضي
حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم يكن فلو تم بدون ذكر
الصفة او الحقيقة فلهذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثاني فلا يستدعي
حصول المكان او الذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال بعد ان لم يكن متعلقا به
فيكون المقصر من صار تعلق انتقال فاعله بذلك المكان او الذات كسائر
الافعال التامة فان المقصر منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد
ما في الرضي من ان الانتقال بمعنى صار التامة واما الناقصة فبمعناه الحصول بعد
ان لم يكن واما من حقيقة الى حقيقة سواء كانتا شخصيين فالمنتقل النوع
او نوعين فالمنتقل الجنس نحو صار الماء هواء ان العداوة آه آخر بتلك
الهفوات بالحسنات الهفوات الخطأ والزلة والمعنى ان العداوة يصير محبة لسبب

قوله حالا مؤكدة هي التي لا تنفك
من صاحبها دائما نحو خلق الله
زيدا قائما فان الخلق لا ينفك
عن المخلوق قائما

قوله لتحسين اللفظ
اي لان الحال
المؤكدة لا
تفيد شيئا
سوى ما
يفيده
ذو الحال
فلا تفيد
الا تحسين
اللفظ

تدارك السيئات بالحسنات - وقال نحيا لك اللام للاستعانة والحظ الله سبحانه
وتعالى من يغني مستغاث لدى الرضي وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله
من الم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اي استغيث يا الله من الم الفراق
في القاموس الغي بالضم الدعة والمال والسعة وضمير نحولن لغني وهو
مفرد في معنى الجنس في المغني الضمير في نسويهن قيل راجع الى السماء في معنى الجنس
والابوس بضم الهمزة العين كالفلس جمع يؤس بمعنى الشدة والمغني استغيث بك
يا الله من اجل غني صارت شديدا وقيل اللام للتعجب او الاستغاثة والكاف
بالكسر ومن غني بيان لا يتعجب منها ويستغيث بها لا بصورها اي ليس المراد
ههنا الاوقات المدلول عليها بصورها اعني الزمان الماضي لان المقصر بيان المعاني التي
تميز ايها بعضها عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غير تعرض الزمان الماضي
او الزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينها وبين سائر الافعال
ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها
فانه خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بقيام المتصف بالحصول
في الصبح في الزمان الماضي نص عليه في الرضي وغيره بمعنى الدخول آه ومنه قوله
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وفي شرح التسهيل ويكون
الثلثة ايضا بمعنى اقام في الاوقات المذكورة وظل وبات مضارع بات
يبيت وبات يبات بيتا ومبيتا وبيوتة بمعنى الكون في جميع الليل
ومضارع ظل يظل بفتح العين ظلة وظلولة بمعنى الكون في جميع النهار

قوله
اي ليس
المراد
بصورها
ما يفيده
ذو الحال
من
الزمان
الماضي
فلا
تفيد
الا
تحسين
اللفظ

قوله
والصحيح
منع ذلك
لعدم
استعماله
اي لم
يسمع
استعمالها
زائدة
فيصح
ما ذكره
الشارح
من
الاستدلال
على
الزيادة
بعدم
الاستعمال

قوله
بمعنى
الدخول
آه
اي
الدخول
في
الوقت
المذكور

قوله
بمعنى
اقام
في
الاوقات
المذكورة
اي
الاقامة
في
الوقت
المذكور
على
الدوام
فيصح
ما ذكره
الشارح
من
الاستدلال
على
الزيادة
بعدم
الاستعمال

قوله
بمعنى
الكون
في
جميع
الليل
اي
الكون
على
الدوام
في
جميع
الليل
فيصح
ما ذكره
الشارح
من
الاستدلال
على
الزيادة
بعدم
الاستعمال

قوله
بمعنى
الكون
في
جميع
النهار
اي
الكون
على
الدوام
في
جميع
النهار
فيصح
ما ذكره
الشارح
من
الاستدلال
على
الزيادة
بعدم
الاستعمال

www.alukah.net

ثبت له ذلك في جميع نهاره آه اي في الزمان الماضي تركه لان الكلام في الافعال المخصوصة

وبمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تع فظل وجهه

مسودا في الرضي مجيء بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسي جاء في الحديث

بات بمعنى صار قوله عليه الصلوة والسلام اين باتت يده تامتين قال

ابن مالك يقم بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم ليلا يستعمل متعديا

بنفسه وبالباء وقال غيره يكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل يكون تامة بمعنى دام

او زال وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجيء

ظل تامة وفصلها عن الافعال الثلثة السابقة يعني لوجهها بالافعال

الثلثة فاما ان يذكر قوله ويكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجيء الكل تامة

على السواء فاما ان يقول ويكون ثلثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم

عدم مجيء هذين الفعلين تامة وليس كذلك ففصلها عن الثلثة وتلك

بيان كونها تامتين ليستفاد منه ان مجيئهما تامتين في غاية القلة لان عدم

الذكر دليل على عدم الاعتداد به في نفسه فهذه الافعال الخ

ترك الفاء ولعله بتقدير اما لتفصيل ما اجمل سابقا في المتن واما لاعادة لهذه الافعال

الاربعة فلتاكيد كون كل واحد منها بمعنى صار فاسقطها عن البين اي عن

بين الافعال في مقام التفصيل اعادة الفعل السابق لبعد العهد كما قالوا في

قوله تع ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا

فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب اشارة الى عدم الاعتداد بها فالذكر

فالذكر في الاجمال لكونها ناقصة في الجملة وعدم الذكر في التفصيل للاشارة الى عدم الاعتداد

بها لانها من الملحقات في الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف آض ورجع

واستحال وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا تركها في الاجمال والتفصيل

من زال يزال اجوف واوي كخاف يخاف فانه تامة وكذا زال يزيل اي فرقه وليس

ذلك بفرق معنوي بل هو مقصور على الاستعمال الليلة الماضية بلا فصل

على ما في القاموس البارحة اقرب ليلة مضت ايضا بمعناه في الصحاح اليوم بعد

ما افتأت اذكره وفأفأت اذكره اي ما زلت اذكره وما برحت ما ذكره سميها

فاعلا في مقام النسبة بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قولهم التقرير الفاعل

على صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسيعا كاطلاق الصفة على الخبر

تنبيها على ان اسمها اي في الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة

في الافعال المصدرة بحرف النفي لان خصوصية هذه الافعال ملغاة في التسمية

بديهة من وقت يمكن ان يقبله في الصراح القبول پيش آمدن ويذير فان

في المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعني المراد من اقبال الفاعل على الخبر

امكان ان يتصف به وليس مراده ان في المتن حذف واختصار وانما اعتبر

الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق اما دلالة

الفعل الناقص على الاستمرار فلا حاجة الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بموادها ليس

بوضع نوعي وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال يعني كان دائما مذ قبل

بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان فلان النفي ماخوذ آه بحيث تصد

في القاموس يقبل الامر وقد يقبله قد يعني انه فاعل واستوجب استحق فاعل

المطلق ينصرف الى الفرد الكامل والفرد الكامل هو الاستمرار كذا اه

فالذكر في الاجمال

بالنسبة الى الفاعل في جزء غير معين من اجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك
الافعال فاذا دخل عليه النفي افاد استمرار ذلك النفي كالافعال الثبوتية اذا دخل
عليها النفي نحو زيد ما يضرب زيد وما ضرب زيد وذلك لانهم قصدوا ان يكون النفي
والاثبات على طرفي النقيض واعتبار استمرار الثبوت اصعب واقل فاكتفوا
في جانب النفي فاندفع ما يتوهم من انا لانم ان نفي النفي يستلزم استمرار الثبوت
بل نفس الثبوت لان النفي المدخول اذا كان للاستمرار فالنفي الداخل عليه
يفيد نفي الاستمرار وان كان لنفي في الجملة فيكون الداخل عليه ايضا كذلك
استمرار الثبوت اي يستلزمه لتحقيق التغاير مفهوما فكانت هذه
الافعال بحسب كان دائما واعتبار الصلاحية آه واما اعتبار الصلاحية آه اخذت ههنا
بقرينة تعديله كما في قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من
عند ربنا اخذت عنه اما بقرينة قوله واما الذين في قلوبهم زيغ عند الحنفية
وقد اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرف
ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه بهيئاتها
اذا اريد آه بخلاف ما اذا استعمل تامة في معانيها نحو زال وبرح زيد
عن مكانه وانفك عنه واما ما فتي فلم يستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفي
لفظا او تقديرا وفي القاموس فتي عنه كسمع نسيه او اقلع عنه ومنع كثيرا
للخفاء بدخول اداته عليها ان كانت ماضية فيما ولم ولا في الدعاء
وان كانت مضارعة فيما ولن والاولى ان لا يفصل بين ما ولا وبينما

بظرف وشبهه وان كان جائز ذلك في غير هذه الافعال نحو اليوم جيتني ولا
اركب حرف النفي معها لافادة الاثبات كذا في الرضي او تقديرا في الرضي وحذفها
لم يسمع الا في مضارعاتها وانما جاز حذفها للعلم اللبس اذ قد يقدر انها لا يكون
ناقصة الا معها ويحذف مع القسم كثيرا وذلك آه بيان لكون مدلولها التوقت
المذكور باعتبار وضعها التركيبي ولينا في ذلك صيرورته علما بعد الاستعمال
في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه واذا قلنا الزمان آه بخلاف
ما لم يقدر الزمان فانه حينئذ يكون ما وقت بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلا بد من
تقدير مفرد آخر يصير معه كلاما تاما لانه ظرف بيان لعلية العلة السابقة
فما دام لم يشفع ما دام اي لفظه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثاني
في الاول ضمير هو اسمه وان اعملت الاول فهو اسمه ولم يشفع خبر تقدم
على الاسم وعلى التقديرين لا يدخل ما دام على الجملة الفعلية على ما دهم
ولم يحصل من المجموع كلام بان لم يجعل ما دام بتاويل المصدر ظرفا لاجلس
لا يفيد اي المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس حينئذ يفيد
راجعا الى ما دام على ما دهم حتى يعترض بانه يستفاد مما ذكر ان ما دام بعد حصول
المجموع كلاما يفيد فائدة تامة وليس كذلك ولذلك تقيد الخ
فانه لو كان لنفي الحال يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا او التقييد بزمان
الماضي والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الامير
ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان يحمل على الحال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كما يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا
في الرضي هذا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر
ان الاختلاف المذكور في الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثاني
راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلاثة يدل على انه موضوع للمقيد
كيف يلزم القول بالاشتراك وبالحقيقة والمجاز نحو قولهم تمرة فان يأتهم دليل
على ان ليس للاستقبال اي اخبار الافعال اي تقديم كل خبر لكل فعل ناب على ان
لم المضاف والمعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن هناك عهد ففيه رد على من ذهب
الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمائها وعلى من
زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على اسمه وقوله كلها اما تاكيد للمضاف او تاكيد
للمضاف اليه لكن جعله تاكيدا للمضاف اولى لانه الشائع ولعدم اعتداد قوله فيما
انه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع على ما في شرح
التسهيل اذ ليس فيها اي في تقديم الاخبار والتانيث باعتبار المضاف اليه
فيما عامله فعل احترازا عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما ولك زيدا قائم
فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه اشارة الى ان المقدم ههنا جواز تقديمها
على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال ليرجع الى احوال الافعال فان
الكلام في مباحث الافعال وما سبق من قوله وامره كامر خبر المبتدا من حيث
خبر للاسم ولهذا علل فيما سبق بانه في الحقيقة خبر المبتدا فلا تكرار على
ما وهم الا يقيد والتقييد اما بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه

او

او باشتهار ان العدم المانع معتبر في حصول كل شيء ما يقتضي تقديمها عليها اي على
الاسماء اما على الاسماء فقط سواء كان موجبا للتوسيط كقولك الاسم محصور عليه
نحو ليس قائما الا زيد وكونه ضميرا متصلا نحو كانك زيد اي مشبها بك او لم يكن
موجبا له كاشتمال الاسم على ضمير يعود الى الخبر كان شريك هند ابوها او الى
ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر
متضمنا لمعنى الاستفهام او الشرط كما في المثال الشرح وكونه مثالا لتقديم الخبر
على كان لا ينافي كونه مثالا لما يقتضي تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف
فالاول بالنظر الى كان والثاني بالنظر الى الاسم ولما كان قوله مالم يعرض ما يقتضي
تقديمها عليها غير ظاهر في التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثاله
اشارة الى دخوله فيه نحو ما صار عمرو ذا صديقي فان رفع الالتباس
بقلب المعنى يقتضي تاخير الخبر عن الاسم ونحو ليس زيد الا قائما فان كون الخبر
محصورا عليه يقتضي تاخيره واما اجازة الزجاج في قولك تعلم فانك تلك
دعوهم ان يكون تلك اسما ودعوهم خبرا وعكسه فليس من قبيل
الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب وح يجوز ان يكون آه فصور
وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة في قوله ويجوز تقديم اخبارها
على اسمائها واما الارادة نفي الضرورة عن جانب الوجود فلا يحتمله عبارة الكتاب
لان الامكان اما عبارة عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة
عن جانب المخالف للحكم والحكم المصرح في المتن الايجاب فلا يمكن حمله

على سلب ضرورة اي الافعال الناقصة لان الكلام في احوالها وفيه اشارة
الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لمناسبته للسابق فان يا تقديم
كان حكم الاخبار وبقوله قسم يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى
القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال او الاخبار ليس موصوفا
بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات وللافعال
بواسطتها ومن البين ان تقديم الشيء باعتبار حال نفسه اولى من تقسيمه
باعتبار حال متعلقه وستطلع على مخالفته تقديم اخبارها عليها
اشارة بتانيث الضمير الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور
سابقا الى القسم اذ اللازم تذكير الضمير ليعود الى القسم والقائد
محذوف اي قسم يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم
يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذي
صفة التقديم صفة للقسم تجوزا او الى الاستخدام وكل ذلك تكلف
وهو معنى من كان لي راح اي في الترتيب الذي ذكره المصنف والقائد
داخلة في المغيا بقرينة المقام لكونها افعالا وجواز تقديم معمول الفعل
عليه بخلاف الحرف وجواز اذا لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل
واحد فالجزء الاول لاثبات انها لا مانع عن جانب العامل والجزء الثاني
لاثبات انها لا مانع من جانب المرفوع فمن قال انه سهو من قلم القلم
اسوأ الصواب وجواز تقديم المنصوب على الافعال فقد سهى اي هذا

القسم فسر المرجع مع انه لا يحتمل غيره للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة
عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه بما او لكلمة ما وهي افعال والقول
بانه على حذف المضاف اي اخبار ما وله بالتكلف لا يدعونا اليه داع واجل
هذا التنبيه فسر الضمير في قوله وهو ولم يفسره في قوله وهو من كان
لي راح لانه دليل فيه حيث لم يقل وهو كان لي راح فيجوز ان يكون من بمعنى
اللام والقسم عبارة من الاخبار ما اوله لم يقل ما في اوله ما اشارة
الى ان ما صارت كجزء حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد من افعال الخمسة المذكورة
سابقا غير عنها بهذه العبارة اختصارا لكلما دخله ما مثل ما كان وما صار
وان اشتركا معها في حكم عدم الجواز لان خلاف ان كيسان انما هو في هذه
الافعال الاربعة دون غيره فانه لا يجوز تقديم الخبر فيما كان وما صار لتمام
النفي فيها واقتضاء الصدارة يعني ان المضارع لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا
دخلتها لم ولا ولكن وان لانها شريكة الافعال التامة في جواز تقديم المعمول
عليها عند دخول الثلثة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكاف
في الاحوال المختصة بالناقصة فتدبر فانه مما تحير فيه الناظرون تمتنع آه اي الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما يغير معنى الجملة حقه
التصدر الا انه بقي على اصله في ما وان ولم يبق في لم ولن ولا يجوز
ما في خبرها عليها سواء كان من الافعال الناقصة او غيرها اما لان فلكونها
تقتضي سوف التي يتخطاها العامل واما لم فلا متزاجها بالفعل

بتغير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه وآما الان فلكثرتها في الكلام حتى
يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بالامس اريد ان لا يخرج على نفس
المصدر فكيف يتقدم على ما يعلل به امتناع تقديمه ويخالف هذا
الكلام آه قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستأنفة
وليس حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لان الواو ومقدرا اذ لا دليل عليه
ويخالف على صيغة المعلوم فاعلم الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار
قبل الذكر جائز في الفاعل على ما تقرر في بحث التنازع ليستفاد منه
نسبة الخلاف الى ابن كيسان مرجحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن
كيسان وتقدير الفعل المجرد بيان الناصب المنوي الذي لا يجوز اظهاره
لكون المفعول المطلق المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به الرضي وجعله
من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل
انه على صيغة المجهول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
وهو لم لان خلافا ان كان مصدرا مبنيا للفاعل لا يصح كونه مفعولا
مطلقا للفعل المجهول لوجوب كونه معناه وان كان مصدرا مبنيا للمفعول
لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرا من جانبه لا من جانب المجهول بل
عكسه لان ابن كيسان لم يرجح يكون مفعوله صريحا فيكون فاعليته ضمنية
ثابتا لابن كيسان لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان
المطلق للحذوف فعله لازما كان المحذوف او جائزا فيه خلاف هل هو

العامل

العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل فعل ان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة
والا لم ينتصب بل هو كالقائم مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر وقال الشيخ الرضي ان
الفاعل والمفعول المجرور باللام في نحو عجبا له وحمدا له خبر مبتدأ محذوف اي هذا
القول له والجملة مستأنفة وما ذكره الشارح اظهر لفظا والصق معنى لابن
كيسان الخلاف في الافعال الاربعة مختص بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون
تقديم معموله ما في حيزه مطلقا لعدم قولهم بتصدير ما على ما في شرح التسهيل ناقلا
عن ابن مالك فما قيل الخلاف لا تختصر بل الكوفيون ايضا خالفوا في ذلك ما عدا
الفراء وهم كما يقتضيه باب المفاعلة من كون احد الجانبين فاعلا صريحا
والآخر مفعولا صريحا لتقدمهم متعلق بقوله له من جانب المجهور فكان لا حاجة
بينهم فلا يتحقق التخالف المقتضي للمشاركة في اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثاني
في القسم الثالث فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وان كان ذلك
من حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى والحق انه ان اعتبر نسبة الفعل الى
الجملة ثم اعتبر نفي النفي كان النفي الذي هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز
التقديم وان اعتبر نسبة النفي الى الفعل اولا ثم اعتبر بعد تصويره مثبتا نسبة الى الجملة
لم يكن للجملة معمول النفي فيجوز التقديم والظاهر الثاني ان صورة ما قصدا نفيها هو
بعد دخول النفي الا ان الجمهور قالوا المرجح في التقدم انما هو اللفظ والاستعمال شاهدهم
فان الافتعال آه كما في قول الشاعر جاد امرا الاله فاختلف الناس فداع الى
ظلال وهاد صريحا بخلاف المفاعلة فانها لمشاركة امرين في اصل الفعل من احد

www.alukah.net

مرفوعًا بخلاف الفاعلية فانه لمشاركة امرين في اصل الفعل من احد الجانبين مرفوعًا
ومن الآخر منصوبًا وسيبويه في شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن
ظاهر كلامه تقتضي ذلك على انه يجوز في الرضي وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تعالى
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم ويوم يأتيهم معمول الخبر وقد تقدم معمول عامل جاز
تقديمه ايضًا لان تقديم المعمول فرع تقديم العامل والحبيب بان المعمول قد يقع حيث
لا يقع العامل نحو زيدًا ما ضارب وان نصب يوم بفعل مقدر اي يعرفون يوم
وانه مستدأ بني لاضافته الى الجملة وان الظرف قد يتوسع فيه على انه يجيء
فعل اصله ليَيِس بكسر الياء خففت كما يقال في عَلِم عَلْم وليس مضموم الياء لانه
من معتل العين بالياء والمفتوح الياء اذا فتحته لا تسكن ولم تقلب الياء
ليدل على عدم تصرفه بمفارقته لاخوته والدليل على كونه فعلًا لحوق تاء التانيث
الساكنة والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه حرف كايد دال على عدم التصرف
وقيل اصله ايس بمعنى الا موجود فخففت واستعمل استعمال البتة
وبهذا اندفع ما قيل انه حاصل الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول
المشاركة في اصل الفعل مرفوعًا فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معًا والثاني يقتضي
وقوع الفعل من احد الجانبين مرفوعًا افعال المقاربة قيل هي الافعال الناقصة
لعدم تمامها بالمرفوع لكنها اختصت باحكام افردها بالذكر ولا يخفى ما فيه اذ كل
فرد من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد في الاخرى وعندي انها
ليست ناقصة لان المقصر نسبة الحدث اعني القرب الذي هو مدلولها مفادها

بحث افعال المقاربة

البداءة ببيان رشده

الى

الى فاعلها الا ان معناها لما كانت قرب الفاعل عن الخبر لا بد من ذكر معنى الاتي
ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج او قرب عن الخروج ومعنى كاد
قرب ومعنى طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالمرفوع لا يقتضي كونها ناقصة والا
لكان جميع الافعال النسبية بل الافعال المتعدية ناقصة نعم لها اتصال
وشبه بالناقصة ولذا قال في الباب ويتصل بالافعال الناقصة افعال
المقاربة اي فعل فسرها بالمزيد لما قالوا انه لا بد من تقديم امر مشترك
في التعريفات المشتملة على كلمة او ليفهم منها التنويع لا للابهام فا
اما خبر مبتدا محذوف اعني هو الراجع الى الفعل المفهوم من ضمن الجمع او اضافة
الافعال الجنس فيطابق الجمعية فيكون خبرها واختار صيغة الجمع للاشارة
الى تعددها كما تقرر في الاصول اي للدلالة آه لما لم يكن الدنو المذكور
ما وصفت له افعال المقاربة لدخول النسبة والزمان في مدلولها ايضًا والمتبادر
مما وضع له تمام الموضوع له لم يجعل اللام صلة الوضع وجعله للغرض وقد
الدلالة والظاهر ان المراد بيان المعنى المشترك بينهما الذي به تمتاز عن باقي
الافعال كما في تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى تقدير الدلالة لتعلم
ان ابن مالك قال في التسهيل ان افعال المقاربة منها للشروع طفق
وجعل واخذ وعلق وانشاء وهب ولمقاربته هلهل وكاد وكرب وما
واولى ولرجائه عسى وحرى واخلولق وقال شارحه سميت افعال
المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لان بعضها للشروع وبعضها للترجي واختار الرضي ومن هذا قال بعض الناظرين
ان الشروع قد الدلالة وجعل اللام للغرض اشارة الى ان المقصود من الكلام الدلالة
على الدنو سواء كان موضوعا له او لازما له فان الشروع والرجاء يستلزمان
الدنو وقيد ان كون الشيء لازما لا يستلزم كونه غرضا منه والمضارع اختاروا
ان في الكل معنى الدنو اما في كاد فظاهر واما في عسى فلما في المفصل ان عسى لمقاربة
امر على سبيل الرجاء وفي شرح التسهيل انها لاعلام المقاربة على سبيل الرجاء
وفي معنى اللبيب ان عسى بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد
وبمنزلة قرب عند الكوفيين ولا في نحو طفق فلا ندري ان استعمل بمعنى اخذ
في الشيء لكنه في الاصل بمعنى الدنو في القاموس طفق يفعل كذا فرح وضرب
طفقا وطفوقا اذا وصل الفعل والاتصال بالفعل بان يلتبس بجزء من اجزائه
او بما يفضي اليه من دنو حصوله على قرب حصوله للفاعل اي في اعتقاد
المتكلم اذ احداث الموضوعات لاعلام معاني الادهان منصوب على المدة
آه حاصل كلامه ان الدنو الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشاه
رجاء المتكلم وطمعه بحصول الخبر للفاعل وقد يكون جزمه باشراف الخبر على
الحصول من غير ان يشرع فيه وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر
فالدنو يتنوع انواعا ثلثة باعتبار منشاه وسببه حصوله في ذهن
المتكلم فالاول مدلول عسى والثاني مدلول كاد والثالث مدلول طفق
فقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه منصوبات على المصدرية بحذف المضاف

للنوع ويجوز ان يكون احوالا لان الدنو بسبب الرجاء يستلزم كون الدنو مرجوا والدنو
بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كون الدنو حاصلا في نفس الامر والدنو بسبب
الشروع يستلزم كون الدنو مشروعا في متعلقه واليه اشار المضي في امالي الكافية
حيث قال يريد بقوله رجاء او حصولا او آخذا ان القرب مرجوا او حاصلا او مشروع
في متعلقه فاذا قلت عسى الله ان يشفي مريضي فقرب الشفاء مرجوا واذا قلت
كادت الشمس تغيب فقرب الغيبوبة حاصل واذا قلت طفق زيد يخصف
وجعل يقول انه اخذ في الخصف والقول انتهى ويجوز ان يكون تمييزا عن الدنو
لكونها انواعا له وآلية الشرح عبارة المفصل حيث قال عسى لمقاربة على سبيل الرجاء
فكاد لمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضي ان قوله رجاء او حصولا
او اخذا فيه خبط لان الظاهر ان نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة
الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر وليس عسى لدنو الخبر بل رجاء دنو الخبر
على ما ذهب اليه المضارع وليس طفق واخواته لدنو الاخذ في الخبر بل الاخذ فيه
ولو جعلنا المنصوب حالا اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه
على تكلف ان الحد لا يستعمل فيه هذه المختلفات لا يضر قوله حصولا لان الخبر
في كاد ليس حاصلا بل هو قرب الحصول الآن ما قاله انما يرد لو جعل تمييزا
عن النسبة او حالا عن الخبر والشارح اختار جعله مصدر المعنى احتاجه
الى التاويل والتمييز تقتضي الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام لعارض النوع
بالاسباب بقي ان ما في الامالي يقتضي ان يكون معنى عسى رجاء دنو الخبر

وما ذكر السيد يدل على ان معناه القرب الذي سببه للرجاء حصول الخبر والا
في ذلك بين لان كلا المعنيين متلازمان على ما عرفت بان يكون ذلك
الدنو اي دنو حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم بحسب اي بقدره وقد
يكون سببا له لا يجزمه بد عطف على قوله بحسب رجاءهم والضمير المجرور
للدنو لا للحصول اذ ليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق وامثالهما انما
المجزوم فيها الدنو على قرب حصول المخبر في ذهنك لزيد بسبب انك
فالجار متعلق بالقرب فقط على ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب
ولا بالحصول الا ان يسامح ويراد به لا آلته على القرب ودلالته على اخبار
المتكلم بالقرب بسبب رجائه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار
ليس مدلولا عينيا لزيد ان يخرج نرجو ذلك اي الحصول لانك جازم به
اي بالقرب كما في كاد وطفق بان يكون اخبار المتكلم آه لما كان معنى دنو
حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك
اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببيته له واريد بالحصول الاشراف
على الحصول يلزم سببية الشيء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن
ان يراد الدنو في اعتقاد المتكلم لسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم
وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله بان يكون آه
يعني ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه ان
الاخبار به بسبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول

فسقطم

فنن باعتبار الاخبار به مسبب وباعتبار الجزم سبب فقوله لاشتراك على
خذوف المضاف اليها سيصح في معنى كاد الجزمك متعلق بقرب اي يدل
على القرب في اعتقادك المسبب من حيث الاخبار لجزمك به اي يدل على
القرب المجزوم بحصوله في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لا نزدان
يعني المقول ففيه معنى القول والظروف يكفيه رائحة الفعل اي قولك
واخبارك لجزمك بالقرب بالتصدي آه هذا اذا لم يكن للخبر اذا جزاء
والا فيلبس جزء منه وعسى وقد يكتفى بسيد اذا اتصل به الضمير الطاء
قال سيبويه المقصود من هذا الكلام الافادة بان القسم الاول
مختص بعسى وليس عسى مختصا به فانه يجيء للاشفاق ايضا ورجح
لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المضارع رجاء واشفاقا اذ ليس المقصد
ضبط المعاني بل ضبط الاقسام ولا قسم خارج عن الاقسام الثلاثة
فان كان لما وضع للقسم الاول معنى آخر حيث لم يجيء آه لانه
غير منصرف في نفسه فانه يجيء منه صيغ الماضي كلها والانشاءات
اي المعاني الانشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء
والتخصيص والطلب من معاني الحروف انما قال في الاغلب لان طلب الفعل
مدلول الامر عند البصريين وهو مع كثرته في نفسه مغلوب للحروف
الانشائية والحروف لا تتصرف فيها فكذا بالتضمن معناها واما امر
المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لانه متضمن معنى لام

www.alukah.net

بان الاستفهامية وقد يقام السببين مقامان ان في محل النصب للمثل
السائر عسى الغوير ابوسا وقول الشاعر لا تكحليني اني عسيت صائما
بتقدير مضاف وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة لوجوب
متعلق بتقدير مضاف اي لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما في الاصل
مبتدا وخبر والحدث لا يصدق على الجثة ناقصة بمعنى انها لا تتم
بالمرفوع لا بمعنى انها لتقرير الفاعل على صفة كما عرفت وتقدير المضاف
تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم ولا في الخبر وليس
بغير لخبر كان حتى يكون الحدث خبرا عن الجثة لان المعنى الاصلي الخ
اي الوضعي في الخ انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى او قاصر بمنزلة
قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد
وفي الرضي فيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا
ثم نقل الى انشاء الطمع اي طمع حصول معنى الفعل المرفوع فلم يبق
معنى الفعل المتعدي وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في
الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللازم
بدلالة ما قبل والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في معنى اللبيب اما عسيت قائما
وعسى الغوير ابوسا فتاذا ان على تضمنها معنى كان او على تقدير عسى الغوير
ان يكون ابوسا حذف الفعل مع ان الكثرة وقوعه بعد عسى لان فيه
انه بيان لوجه اختيار البدل والذي اري انه فيه ان يسلم وجود معنى

المقاربة

المقاربة في عسى فكيف يظن قرب هذا الوجود ومعنى التوقع والرجاء الذي اعتبرت لا يتم
بالمرفوع فاقيم مقامهما عطف على استغنى عن الخبر فهي اي عسى ناقصة الا انه
سدت الجملة مسد الاسم والخبر وان اقتصر عطف على قوله اقيم وفي تخريج آه
تخريج يكون بعينه الاستعمال الاول معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لا تعاد
الضمير بل هو لتعدد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام يفوت التقوي
فيه الالتباس وآخر اي ههنا احتمال آخر يكون عسى فيه مستعملا بالاستعمال الاول
متحدا معه في المعنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسى عسيا وان اعمل الثاني
آه نقول في اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج
الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث في الاستعمال الاول وهو تقديم الاسم
على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة تشبيها لها بكاد لاشتراكهما في كونهما
فعلين لا على وجه الشروع وفي كون ما بعدها اسما ثم مضارعا لا بلعل لقلة المشابهة
بها عسى الكرب الذي آه البيت لهدبة ابن الخشرم كان تذهرب عن قوم
لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زيادا بن مريد فرج بالجيم وقوله يكون عسى
اي عسى الحزن الذي امسيت بنادي حزت واقعا كون وراءه اي قدامه الفرج قريب
والثاني امسيت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير الخطاب بالتذكير والتانيث
غالب لنفسه تسلية لها دون الاستعمال الثاني حال عن ان في قوله وقد
اي يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول حال كونه متعاوزا في الحذف عن
الاستعمال الثاني وهو تقديم المضارع على الاسم فانه لا يجيء حذف ان فيه سواء كان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ناقصتا وتامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فيه فهذه نكتة لعدم المجيء فلا يرد
ان انتفاء علة معينة يجوز ان لا يوجب انتفاءه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلل
شتى ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال الاول الا انه
اخره ليكون قريبا بحكم ذكر ان في خبر كاد ثم خذف ان في الاستعمال واقع سوء قيل ان
كما هو مذهب الكوفيون لا تشتغل ابدا الجملة عن المفرد ولم يقدر الجواز ووقوع الجملة خبرا
ومفعولا به كما هو فعل ناقص التصرف من حدسمع لم بات فيه الا الماضي والمضارع
وعناء قارب كذا في القاموس ويائي في الاشهر واوي عند الاصمعي فتحير عنه
عن دين الخبرة في القاموس اشرف المريض على الموت اشفى عليه في التاج الاشفاء
بركنا خره جيزي رسيدك وقوله في الحال متعلق بالحصول فدلالة كاد اشراف الخبر
على الحصول في زمان الحال وشدة قربه منه الا انه لم يشرع فيه على ما في الرضي
فاذا كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفي يدل على شدة
نفي القرب لا على نفي شدة كما ان الجملة الاسمية المنفية يدل على دوام النفي لا على
نفي دوامه فاندفع ما قيل انه لا يظهر الاشراف في قوارع وما كادوا يفعلون وفي قوله
لم يكد يراها الهوي فعله اسم محض له ما وله كما في الاستعمال الثاني يعني
ليدل على قرب آه فانه لو كان اسما لا يدل على الحصول والحدوث بل على الثبوت
مطلقا ولو كان ماضيا فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضي
بخلاف ما اذا كان مضارعا فانه وان كان مشتركا لكنه ظ في الحال على ما نص عليه الرضي
والظهور في احد المعنيين بسبب عارض الاستعمال لا ينافي الاشتراك في الوضع فيجب

ظهور

ظهور دلالته عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر ان يكون
مدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعلوم ان القرب لا يجامع الحصول فيكون
المراد قربه من الحال من غير ان متعلق بقوله وفعل اي فعل مضارع بلا ان
لم يدل دلالته على الاستقبال اي لدلالته ان على هذا زمان الاستقبال الذي في الحال
فلا يناسب ذكره مع كاد الذي مدلوله الاشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب
تشبيه الربعي عند من قال هو خبر واما عند الكوفيين فبتقدير ان
بدل الفاعل قد كاد من طول البلى ان يمحا اوله رسم عفا من بعد
ما قد انحى في الصراح رسم نشان سراي باز هين ومواره شده عفى اي درس
الدهر وس كهنه شده الانحاء سوده شدن البلى بالكسر كهنكي المصوح
رفتن والمعنى هذا رسم الدار والبيت خبر ومعناه تعفر على فراق الحبيبة
وذهاب اثار الربع الذي اقام بها فيه اي كسايرالافعال حذف الكلام على
المضاف بقرينة المقام في افادة ادوات النفي نفي مضمونها اي كما ان سائر
الافعال اذا دخل عليه النفي افاد نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله كذلك كاد النفي
حصول الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بطريق الاولى وليس كما يشير قوله فيما يأتي
ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب لانه يرى ان قولك
ما قربت ضرب زيد ابلغ في نفي القرب من ضربت زيدا فكاد اذا دخل عليه النفي
يفيد نفي المقاربة ونفي الفعل من اولى انما يفيد نفي المقاربة من غير دلالة على
الحصول وعدمه بل كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو ولدت

هند ولم تكد تلد وقوله تع لم يكد يراها ونحوهما زيد وما كاد يساوي
او مستقبلا اي كان على هيئة او غير الى هيئة المستقبل فلا يرد انه
يصح كونه كاد مستقبلا فالتعميم غير صحيح اختاره علي مضارع الرعاية للطائفة
يكون للاثبات اي لفظا اذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت الخبر لفاعله
فالقضية شخصية فلا يرد ما توهم ان الجزئية لا يثبت الكلية ومنشاء
ذلك ما قال ابن مالك وهم انه قد يقول القائل لم يكد زيد يفعل ويكون
مراده انه فعل بعسر له بسهولة وهو خلاف اللفظ الذي وضع
اللفظ له اولا ولامكان هذا رجح ذو الرمة بدليل فذبحوها فانه يدل
على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تع وما كادوا يفعلون نفي القرب من
الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح على وجه ابلغ لزم التناقض لكن وسلمه آه
عطف على التحقيقية الشراء اعاد اللام اما لكون كل واحد دليلا مستقلا
او لبعد المعطوف عليه الا قوله اي بان وحذف الجار عن ان قياسي
وقوله فذبحوها قرينة آه فاثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد
وعن الثاني فالتحقيقية الظ بتحقيقية لانه عطف على قوله عن الاول وفيه
التوجيه انه بتقدير اما اي اما الجواب عن الثاني فظاهر لتحقيقية قدم
ذو الرمة الكوفة فوقف بالكناسة اسم موضع بالكوفة فانشد الناس
قصيدة الحامية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا ابن عيلة
امراه قد برح كقوله تع لم يكد يراها في قوله تع ظلمات بعضها فوق

بعض

بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور ولا يصح
ان يعمم في هذه الآية على الاثبات اذ لو حمل على الاثبات فسد المعنى لان المقام
بيان شدة الظلمة وهو بانتفاء الرؤية والقرب باثباتها وما يشتق منه
زاده ههنا لانه لا يصح الحكم على النفي الداخل على كاد انه في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال فان التفصيل لا بد من الاجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمتي او لا يصح
ههنا واختار ما يشتق منه على مستقبله اشارة الى تقدم المرجح من حيث المعنى
باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وهي ههنا
قوله وفي المستقبل واما كون الماضي مشتقا من المستقبل فباعتبار كونه ماخوذا
منه وان كان الاصل للكل المصدر بقوله ذي الرمة في القاموس الرمة
بالضم قطعة من حبل وقد يكسر وبه سمي ذو الرمة في الصحاح رسيس الحبي
ورسيسها اول ضبتها ميتة اسم حبيبة ذي الرمة يبرح يزول الم يكد
يبرح ابلغ من قوله لا يبرح لان ذلك ينفي لمقاربة الحب البراح يصف بمكث
الهوى في قلبه فيقول اذا غير الهجر اهل المحبة عن المودة لم يكد رسيس
الهوى من حب هذه المحبة قريب الزوال عن قلبي فكيف الزوال
انتفاء قرب رسيس الهوى المستلزم لانتفاء الزوال بوجه ابلغ كما في قوله
ولم يكد يراها وهذا مسلم آه لما كان موافقة الدعوى الثانية قوله
ذي الرمة موهمة لحقيقتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اي كون لم يكد في
كسائر الافعال لكن لم يثبت سدعاه الثانية به وهي ان النفي الداخل على المقاربة

وهو الحق

بخصوصه يكون لنفي القرب مالم يثبت الا الداخل على الماضي يكون للاثبات فان
خصوصية كونه للنفي في المستقبل موقوف على عدم كونه في الماضي كذلك فاذا لم
يثبت
ذلك لم يثبت هذا ايضا فيكون كلتا دعويه باطلتان وحاصله ان كلتا
الدعويين متلازمتان ففساد احديهما فساد الاخرى وقد عرفت فساد الاولى
ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها الموافقة البيت له فمن لم يتدبر فسر قوله
مدعاه بمجموع الامرين ثم قال ولا فائدة من هذا الكلام الا الاطالة وجه
القدح فيه اي في ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك المذكور وفي تمسكه
عليها بانه لم يثبتها بمعنى اخذا شارة بتفسيره باخذ الاثر الدنيوي الذي يترتب
الاخذ وان كان مغايرا له بحسب المفهوم لكنه عينه بحسب الوجود فلذا
فسره به في كون خبرها وهي بذلك اولى من كاد لان اخبارها حاصلة
المفهوم بخلاف خبر كاد بمعنى سمع اي في اصل الوضع ثم استعمل بمعنى
عطف على طفق اشار الى رد ما في بعض الشروح من ان او شك ليست
من القسم الثالث اذ لو كانت منزلا امتنع استعمالها مع ان وانما ذكرها بعد
منزلا كانها مشتركة بين مقاربة الخبر رجاء وحصولا فلذلك استعمل
مع ان وحذفها انتهى ووجه الرد انها لم يستعمل او شك بمعنى الرجاء مثل عسى
وكاد في الاستعمال الا في المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف
طفق وكرب وجعل واخذ فان الشائع فيه التجريد وان جاء مع ان على قلة
قتارة يستعمل آه واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي اوشك

زيد في ان يخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال ما وضع لانشاء التعجب
هذا وضع طارئ على اصل الوضع فانه في الاصل للاخبار ولطلب الفعل وانه
انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذلك قيل اذا ظهر
السبب بطل التعجب وجمعه بالنظر الى كثرة افراده اي جمع للدلالة على ان
هذا الجنس كثير الافراد فالمعرف الجنس والجمعية للدلالة على كثرة الافراد
انكانت الاضافة للجنس وان كانت للاستغراق افاد مع ذلك شمول
التعريف لجميع افراد المعرف وعلى كل تقدير من التثنية والجمع فالتعريف
للجنس لا للافراد والنوعين ايضا متعلق بقوله للجنس اي كما كان في تقدير
الافراد فهو ما وضع اي اذا كان التعريف بالجنس على تقدير فهو اي الجنس
ما وضع آه بمثل آه وهو يستعمل لانشاء التعجب وليس بفعل واذا تعجبت
من خبر شخص قلت لله دره اي خيره واهاله اذا تعجبت من طيب شيء
قلت واهاله بنحو قاتله الله من شاعر اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك
ولا مثل عشرة يقرن اجاد الرمي والطعن لامثل عشرة اي صابعه
بعد الوضع قال الشيء اذا بلغ غاية يدعى عليه صونا له من عين الكمال
وكذا لامثل عشرة دعاله بعدم المثل اي المراد لم يكن طارئا
قرينة التجريد عن الغير اي لفعل التعجب لكون المقام من التعريف
الاحكام يرجح الاول وقرب المرجع مع اتحاد المعرف والمعرف يرجح الثاني فلذا
تؤدي بينهما احديهما آه بيان لحاصل المعنى لا تعيين تقدير حذف

المبتدأ ويجوز ان يكون ما افعله وافعل به عطف بيان ودلالة تضم لما كان
ما افعله وافعل به جملة يتضمن فعل التعجب اشار الى ان المحل مبني على التجوز والا
صيغتا الفعل اللتان يتضمنهما التركيبان المذكوران لكن لا مطلقا اذ ليس افعل
وافعل مطلق التعجب بل من حيث انهما في هذين التركيبين وزاد لفظة الصيغة
اشارة الى ان كل ما يوازنهما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين غير متصرفان
لما عرفت من مشابهتهما الحرف بسبب تضمن معنى الانشاء فلا يتغير ان
ولذا فتح العين في ما اقوله وما ابعده ولا يجوز الادغام في اشدد به
اي فعل التعجب اشار الى ان رجوع ضمير المذكور الى صيغتين مبني على تاويلهما
بالفعلين ولعدم الحاجة الى التاويل فسر الضمير المجرور في قوله فيهما
بصيغتي التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويزيد عليه فعل
التعجب بشرط انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف افعل التفضيل فانك
تقول انا اضرب منك غدا فان الحال الذي لم يتمكن بعد والمستقبل الذي
لم يدخل في الوجود والماضي الذي لا يستمر لا يستحق ان يتعجب منها
للمبالغة والتاكيد فان المقصد من انشاء التعجب في قولنا ما احسن زيدا اثبات
الحسن له على وجه الكمال وتقديره وكذا المقصد من زيد افضل القوم كماله
في الفضل وتحققه ولذا اي لمشابهتهما افعل التفضيل ما اشتهى
الطعام آه في القاموس شبهه كرضيه احبه ورغب فيه ومقته ابغضه
اعني ظاهري واما الباطني فيجيء منه نحو ما اجهل زيدا بنياتهما

بيان

بيان لمعنى المثل يعني اذا اريد بناء صيغتي التعجب مما يمتنع بنائهما منه يتوسل
ببنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح
او شدة او ضعف مثلا وجعل آه بصيغة المصدر عطف على بنائهما
انما جعل الممتنع مفعولا في افعل التفضيل تميزا لان اسم التفضيل لا يعمل في
الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب بتقديم وتاخير ولا فصل
خص هذه الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان
المخفوض ان مع الفعل ويجوز حذف التعجب منه نحو قولهم اسمع بهم
وابصر وانما قيدنا آه قيل الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة
حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديمات الجائزة في غيرهما
والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينتفع لان منع فعل التعجب من التقديم
والتاخير من خواصه وان كان معه مانع آخر وفيه ان هذا الغاية اذا كان
تقديم وتاخير لعموم السلب لكن النكرة في سياق النفي انما تفيد
عموم السلب الذي يستوجب حكم النفي عليها كما نص عليه في التلويح وههنا
ليس كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيد بالى المقيد فيكون المفاد
انتفاء التصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس خواص فعل التعجب
جريا بجري الامثال لمشابهتهما اياها في خروج كل منهما عن موضعه
الاصلي وتحقق الغرابة فيهما كما لا يتغير الامثال في الكتابة المثل
في الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائر المثل مطلقا بنوه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولم يرتبوا مثلا الا قوله فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ
عن التغيير واجيب نقل الشمني وآجاب بانه يجوز ان يكون المراد تقدمه
على شيء وتاخيره بالنسبة الى شيء اخر وهو للتاكيد كما في قوله لا يستاخرون
ساعة ولا يستقدمون بين العامل والمعمول بقرينة قوله الظرف وانما
قيد بذلك لما سياتي انه اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما وافعل
بكلمة كان فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي
وانقطاعه في الحال كما نبه الشمني وما ابتداء آه هذه التقديرات
كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لانشاء التعجب والا فاعراب
بحسب التركيب السابق كما تقرر من ان المنقولات التركيبية تبقى
على اعرابها الاصلي يعني شيء فكان معنى احسن بزيد اشيء من الاشياء
لا اعرفه جعل زيد احسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والمحي عنه معنى
الجعل فجاز استعماله في شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله
وما اعلمه من باب شراهر ذاناب في كون كل منهما بمعنى كلام
فيه النكرة فاعل فان معنى شيء احسن بزيدا ما احسن زيدا الا شيء لا اعرفه
كما ان معنى شراهر ذاناب ما اهر ذاناب الا شر واعلم ان مذهب سيبويه
ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو مررت
على قوله ولم يرد ومع ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه
ولم ينقل من الاستفهام الى الانشاء بخلاف مذهب الاخفش فانه فيه

حذف

حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء فان فيه نقل المذكور وهو بعيد وقيل
ان الاستفهام يستعمل في التعجب كثيرا فليس فيه طريق النقل بل طريق المجاز
والكناية موصولة عند الاخفش في المغني جوز الاخفش ان يكون
موصولة معرفة والجملة صلتها وان يكون نكرة موصوفة والجملة صفتها
والخبر محذوف فيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم وما يسد
مسده من حيث المعنى وان كان ضعيفا من حيث لزوم النقل المذكور
قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب لكون منشأ كل منهما الجهل
قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره
وما الثانية مبتدأ خبره يوم الدين او بالعكس والجملة سادة مسد مفعولي
ما ادريك علق عنها بالاستفهام واما احسن بزيد آه اي اما اصل
احسن فهذا ولكون الجملة تاويل المزيد يحتج الى عائد وعناه الماضي
اي معنى الماضي لان التعجب لا يكون الا مما تحقق واستمر على ما عرفت وضعف
قوله بان الامر بمعنى الماضي لم يعهد بل العكس وبان مجيء الهمزة للصيرورة
وزيادة الباء في الفاعل قليل اي مجرورة وهذا التسامح شايع في قولهم
لشدة الاتصال بين الجار والمجرور عند سيبويه متعلق بمجموع ما تقدم
فالشمني ادرج عبارته بالمتن في بيان مذهب سيبويه الا ان
آ استثناء من لازمة لام زائدة مفعول يؤيد جواز حذفه
كما جاء اسمع بهم وابصر اي احسن انت الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام

بتأويل المخاطب ولذا لا يتصرف فيه بتأنيث الفعل وتثنيته وجمعه بزيد على تقدير
كون الباء للتعدية او زايدة على ان يكون زائدة والمعنى اجعل حسنا والجعل اعتبار
القول امر لكل واحد آه فالخطاب لكل من يصح ان يخاطب لا يختص من بقي
اليه الكلام فكانه قيل آه لانه اذا كان الخطاب عاما ومعلوم علم اتفاق الكل
على وصفه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن للامر بالوصف بالحسن باي جهة
شئت ففي اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسب له لما وضع له الباب اعني المدح
العام يعني الافعال المشهورة عند النحاة لاخفاء ان قيد عند النحاة معتبر فيما
سيذكر من الافعال الآتي المتقدم بيانه في الاصطلاح حتى تخرج الفائدة قيد الشهرة
يعني المراد من افعال المدح والذم ههنا الافعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة
بناء على ما في التسهيل وشرحه انه يلحق بئسا ونعما وما فعل موضوعا
نحو حسن الخلق حلم الحكماء وقبح العمل عناد المبطلين ومنه قوله تعالى كبرت
كلمة تخرج من افواههم وتحويلا من فعل وفعل نحو قولهم لقضو الرجل
فلان وعلم الرجل زيد بمعنى نعم القاضي ونعم العالم ومعنى الحاق هذا النوع
بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام ما يثبت لنعم وبئس انتهى فهذا
النوع من افعال المدح عند النحاة لا شركة له معها في الاحكام والشرائط
ولا يصدق عليه تعريف المصنف لعدم كونه موضوعا لانشاء المدح والذم
نعم يستعمل لذلك فلو لم يقيد المحدود بالمشهور لم يكن الحد جامعا
فاحفظه فانه من المهم بهذا اللقب اي بهذا الاسم المشعر بالمدح والذم

بالوضع

بالوضع اللغوي كاللقب وليس بلقب لعدم كونه علما ما وضع لانشاء المدح والذم
وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح
موجودا في الخارج في احد الازمنة المقصود امطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون
خبرا بل يقصد مدحه على جودته الحاصلة خارجا فلم يكن مثل مدحته آه
لان القصد فيه الاعلام بمدح موجود في الزمان الماضي يقصد مطابقة هذا
الكلام اياه وكذا مثل ما احسن زيدا وذلك لانهما وان كانت تفيد انشاء المدح
لكنها ليست موضوعة لذلك بل لانشاء التعجب وذلك يستلزم المدح والذم
وكذا مثل الامر من مدحت وذممت لانها لانشاء طلب المدح والذم لا لانشائهما
وهما في الاصل فعلان بدليل لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر المتصلة
في بعض اللغات وقيد في الاصل بحط فايدته على وزن فعل يعني انهما
لم يبقيا في الحال على وزن فعل لاقوله فعلان لتوهم انهما لم يبقيا فعلين
فعلا كان او اسما نحو رجل لقب باسكان العين لنقل الكسرة على
اللقي مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليه ليدل على انه مكسور العين
اتباعا للعين فانه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تماثل الحركتين والاكان
الفتحة في نفسها اخف من الكسرة وشرطها اشارة الى الاك ورود فاعلها
نكرة نحو نعم رجل زيد او مضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح
لهم قليل ملحق بالعدم للعهد الذهني اي قصد به الى معهود في الذهن
من حيث جنسه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل

التعيين هنا بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشارح بقوله لواحد غير معين ابتداء هذا الذي اختاره المصنف في الايضاح حيث قال وما ظنه بعض النحويين من ان اللام للجنس بكماله فخطأ محض لانك لا تقصد من قولك نعم الرجل زيد من جميع الرجال الا نه يثنى ويجمع ويطابق المخصوص وانما قصدت بكماله سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد ينافي ذلك ويطابق نعم رجلا زيد فان الضمير فيه راجع الى المفرد المبهم يفسره ما بعده فيكون جميع الباب على نسق واحد وليحصل الابهام ثم التفسير الذي يناسب وضع الباب اعني المدح العام كما قيل انه يلزم خلو الجملة من عائد فيه انه يلزم في نعم رجل زيد لعدم رجوع الضمير الى زيد فاما ان يقال ان اتحاد المفرد المعين بالمبتدا في الخاتم كاف في الارتباط كما في ضمير الشان او يقال ان الجملة بتاويل المفرد كانه قيل زيد رجل جيد على ان الخلو انما يلزم على القول الرجيح هذا خلاصة ما ذكره المصنف في ايضاح المفصل مع زيادة فظهر ان ما ظنه بعض النحويين من ان اللام للجنس بكماله خطأ محض وكذا حمله على الجنس من حيث هو ليكون اوقع اي واما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتداء ليكون تشويق النفس الى معرفة ما ابهم وليصور مرتين والمقام يقتضي الاطناب وتعيينه لان المدح العام مما يستبعد وقوعه ومن هذا ظهر ان هذا غير مختص بالفاعل المعرف باللام كما توهم

ومعلم جرا اي قبيل جرا او مضمرا الاظهر الاغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين المصنفين لعدم التصرف في هذا الباب ولان الضمير

المفرد

المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لكن الحاق تاء التانيث اهون من غيره للحوق بعض الحروف ايضا نحو لات وثمة ورب ولعل فلا لمك اطردت نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا كذا في الرضي منصوبة لا مجرورة بالاضافة فلا بين ولتوهم الاضافة على اختصاص هذا الباب بخواص لم يوجد في غيره ولكونهما اسمين عند الكوفيين مفردة في الرضي ذهب الجزولي ومن تبعه الى لزوم افراد تمييز هذا الضمير لفظا انه وهم منهم يرجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين وقد صح المفرد ابن مالك بمطابقته لما قصد وهو الحق نحو نعم رجلا آنشد على ترتيب اللف وانت معلق بكل واحد من الامثلة او بما اما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما في نعما يعظكم به او مذكور كما في بئسما اشتروا به انفسكم ان يكفروا او غير موصوفة كما في نعمامي وقوله وفقته وفانعما يعني شيء فالمراد بالنكرة النكرة الموصوفة كما هو المتبادر نعم شيئا هي اي الصدقات اي ابداؤها ورد عليه ابن مالك بانه لا مساواة للمضمر في الابهام فلا يميز لان التمييز لبيان الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد بما شيء عظيم كذا في التحفة وغيرها لكن الكفاء وهم في التفسير على مطلق الشيء باني عنه والاظهر ان الضمير مبهم من حيث الوجود ودال على وجود التمييز ويكون آت فيه اشارة الى تضعيفه لان حذف الصلة باجمعها قليل وكذا يضعفه قلة وقوع الذي مرجعا به فاعلا لنعم وبئس معرفة تامة يضعفه عدم مجيء تامة بمعنى الشيء في هذا الموضع

بل بمعنى شيء نكرة اما موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم في نحو قوله تعالى نعما يعظكم به
حذف موصوف الجملة اي شيئا يعظكم به او القول بكون الجملة معترضة لبيك
استحقاق الشيء الملح وبعد يتأتى ليحصل التعيين بعد الابهام
لقيام لام التعريف آه يعني انهم لما قصدوا الى معهود في الكلي الذهني كان كأنهم
الجنس الذي له شمول في المعنى فكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام
الاسم باعتبار المعقولية في الذهن مقام الضمير لاندراج تحت ما تقدم من تحقق
في المعنى كذا في الايضاح وأورد عليه الرضي انه لو كان مقام الضمير اذا اقام مقامه
راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه
اذ كان في قولك ابو قائم زيد وفيه نظر لانا لانم الملازمة المذكورة فانه اذا اقام
الضمير مقامه كان راجعا الى مبهم مفسر بما بعده فلا بد له من التمييز يصير كاسم الجنس
المعرف باللام بلام العهد الذهني في الدلالة على فرد مبهم في الخارج فالرابطة في نعم
رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد والاظهر ما ذكره سابقا من ان
الاتحاد قيل انه اذا كان زيد مبتدا يبعد ان يجعل اللام للعهد الذ
لانه عبارة عن زيد كذا كون الضمير في نحو رجلا مبهما لتقدم الرجوع رتبة وكذا
ان لزوم تاخير المبتدا غالبا دليل على انه ليس عبارة عنه ولا مرجعا له لان
خلاف الاصل لا يكون مطردا او كثيرا جملتان والثانية مستانفة
محذوف المبتدا خلافا لازمالشدة اتصال المخصوص بالفاعل اي مطابقته
آه يعني يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول ومن اضافته الى الفا

ولا يس

اذا كان كذا في نحو نعم رجلا

ساتم بعد التحرير

ولا يس هذا من باب الالتباس بل من تعدد طرق افادة المعنى والمراد بمطابقة الفاعل مطابقته فقط فيخرج اذا كان فاعله ضميرا اذ لا يتصور فيه مطابقة الفعل بدون مطابقته واما مطابقة التمييز للمخصوص فليس بشرط لجواز افراده ايضا كيف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولي ومن تبعه اقتاويلا نحو نعم الاسد زيدا وانما خص هذا التعميم بمطابقته الجنس اذ لم يوجد المطابقة فيما عداه تاويلا وقد يتوهم في نحو بئس المرأة هند ان تذكيره بتاويل المرأة بالجنس فباطل والا لجاز قام المرأة من حيث وقع المخصوص خصلة السوء بعدم المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في الجنس ايضا لجواز ان يقصد نفس الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به فيتحقق المطابقة في الجنس وحذف المخصوص والقرينة فقدم ذكره في قوله تع مثل الذين حملوا التو اي وبئس مثل القوم المكذبين مثلهم اشارة باقام المكذبين مقام الذين الى ان الموصول ح ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام في المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التوراة لان المقصود هو التعجيب من حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا آيات نعت محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ما توهم وقد يحذف المخصوص وضع الظاهر موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى الفاعل لقربه ولافادة عموم الحكم فان المراد من الضمير في قولهم ونعم المخصوص نعم وبئس وانما ذكره ههنا مع ان المناسب ذكره بعد جذ الكثرة

الفاعل

ذكر الفاعل اولا ثم المخصوص ثانيا مع ان المخصوص مقدم في الاعراب لان الفاعل كالجزء من الفعل والمخصوص كالمتمم ولهذا لا يجوز الاقتصار على احدهما بخلاف المبتدا والخبر

اذا كان كذا في نحو نعم رجلا زيد

ساتم بعد التحرير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حُذِفَ المخصوص في نعم وبئس وعَرَاقتها في المدح والذم وما قيل ان المعرفة اذا
اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول فانما اذا كانا ظاهرين في التسهيل
وقد يحذف ويخلفه صفة اسما نحو نعم الصديق حليم وكريم اي رجلا في فعلة
ويكثر ذلك اذا كان الفاعل ما نحو بئس ما يأمركم به ايمانكم ونقل في غيره نحو نعم
الصاحب تستعين به فيعينك اي صاحب اي نحو يقرينة قولهم تع والا فرضناها فنعم الماهدون وساء مثل بئس اشارة بتشبيه بئس
وعدم جمعه معه الى عدم عراقته في الاستعمال لانه اشار الذم مثلها ولذا
قال في التسهيل ويلحق ساء بئس وذلك لشيوع استعماله بمعنى الاتجاه
في القاموس ساءه سوءا وفعل ما به يكره وساء سواء كسحاب قبح صورة ومعنى
نعل كفرح قلبت الواو الفا منها جذا فضله عن نعم وبئس لاختصاصه
بالكلام ذكرها ولعدم عراقته في المدح في شرح التسهيل وقيل ليست اي جذا
للمدح بالوضع وانما وضعه للمبالغة في ممكن لحب من افعال المدح والذم
او الذم مع الجذابة دخول لا يفيد الذم ايضا حب في جذا اي حب
في هذا التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف ان جذا بمعنى نعم
وقد فرق بينهما بان جذا يشعر مع دلالتها على المدح العام بان الممدوح محبوب
وقريب من النفس ولا جذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس
من حب الشيء بنصب الشيء على انه مفعوله او حب بفتح الحاء وقولا اذا

محبوبا متعلق به والمعنى انه جذا مركب اما من حب المتعدي يقال حببته بحبه بالكسر
فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم على ما تقرر من انه اذا جعل الفعل المتعدي
من النعوت حول الى فعل كما في علم ورحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها
والمعنى الزمان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل الضمة الى الحاء
ثم الادغام اذ العبارة لا يساعد فانه صريح في ان مركب من احدهما ومن ذا وله
يلزم ان يكون الشيء مستدركا اذ لا دخل له في التركيب ولا ان المناسب للتنبيه
الذكرة الواو دون او ح لا يتغير ومن هذا زعم البعض انه بعد التركب
صار اسما بمعنى حبيب خبر لما بعد فعلى جذا الامر هو حبيب واختاره ابو علي
وصاحب القاموس ذا مبتدأ خبر ما بعده والمبرد ح بعد
جذا لم يقيده هنا بالاغلب اذ مخصوص جذا لم يستعمل متعديا
المخصوص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بيان
وانما قال بعد جذا ولم يقل بعد ذا عله كما في نعم وبئس اشارة الى ضرورة
كونه جزءا من جذا وفاعل ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم
وانما خص ذا في اسماء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه
بهذا الامر الذهني وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه في الخارج
لجريها مجرى الاشكال كانهم عاملوا معاملة المضمر في انه لا يختلف باختلاف
احوال الممدوح مثنى ومجموعا ومؤنثا وشبهه بالمضمر في نعم رجلا اقوى منه بالظاهر
في نعم الرجل لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا ويجوز ان يقع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قبل آه انما لم يلتزموا التمييز في جيدا والتزموا في نعم اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل
في كل منهما امر ذهني لوجهين الاول ان فاعل جيدا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر
فجعل التمييز دليلا على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم
ذكر التمييز في ما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه نحو نعم رجلا السلطان
فانه لا يدري عند حذف رجلا ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف او هو
المخصوص وفاعله ضمير مبهم تمييزا او حالا فان قصد تقييد المبالغة في
المخصوص بوصف كان المنصوب حالا نحو جيدا هند موصولة اي في حال
موصلتها والا قصد بيان جنس المبالغ في مدحه كان تمييزا نحو جيدا زيد
راكبا وجيدا زيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المخصوص ليس اجنبيا
لاتحاده بالفاعل من الفعلية لم يقل من الفعل ليشتمل مذهب من قال
باسمية جيدا وذو الحال هو ذا لم يتعرض لبيان تميز لظهوره اذ لا ابهام
في المخصوص اي كلمة دلت آه اشار الى ان ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف
مشتملا على الجنس وان قوله في غيره ظرف مستقر صفة المعنى كما هو السابق
الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما مر في تعريف
الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا
متعلقا بدل وفي بمعنى الباء وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر
اذ ليس المقام تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى
موصوف بالحصول ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد

الحرف ما دل على معنى في غيره فقط اي ليكون دالا على معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه
وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقي عن تعريف الحرف لانه كما يدل
على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابقي يدل على معنى في نفسه ايضا باعتبار المعنى
التضمني اعني الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا
بتضمنها وضعا لمعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية وان قلنا ان
تضمنها طار بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام او الشرط او
بتضمنها لمعنى الاستفهام والشرط والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال
اصلا واما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التي تنسب اليها الحدث فيها معناها
المطابقي والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد
انما يتم لو ثبت ان معنى في الحروف كلها بسائط او مركبة من اجزاء ليس شيء
منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوع فان اثبات ان الابتداء المطلق مستقل
بالمفهومية مثلا ليس جزء من الابتدائيات الخاصة دونه خرط القتاد فمدفوع
بان معنى الحروف من حيث انها مدلولاتها الآلات لملاحظة متعلقاتها وما آل هذه
حالها فلا يكون مستقلا بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة وكون معناها
المركبة في نفسها بحيث اذا فصلت ولوحظت قصدا يكون مشتملة على اجزاء
مستقلة بالمفهومية لا يضرنا مستقل بالنسبة اليه صفة كاشفة لحاصل
في غيرها فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغير به
وان يكون باعتبار دلالته عليه وان يكون باعتبار تعقله بالنسبة اليه

www.alukah.net

اي لايكون آه تفسير لقوله متعقلا بالنسبة اليه اي ليس المراد بكونه متعقلا
بالنسبة الى الغير انه قلة يستلزم تعقل النسبة الى الغير حتى يرد على منع التعريف
الاسماء الموضوعة لمعاني اضافية كالابتداء المطلق والابوة والاخوة مثلا
بل ان لايكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلا تبعه
لا قصدا وبالذات فلا يصلح ان يكون المحكوم عليه او به كما ان النفس محجوبة بالحكم
على شيء او بشيء ما لم يلاحظ قصدا وبالذات بل لا بد له في ذلك اي في كونه
محكوما عليه او به من انضمام امر آخر وهو ما يكون هذا المعنى آلة لملاحظته فاذا
ضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه وبه
نحو زيد لا تجر وزيد في الدار في جزئية للكلام بخلاف الفعل والاسم فانه
لا يحتاج احدهما الى الآخر في الجزئية بل في تأتي الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص
بالكلام فاندفع ما قيل الاولى ان يقال في الجزئية لا يفاد به شيء كلا ما كان او مركبا
ناقصا او غيره اي فضلة الى اسم يتعقل معناه قيد الاسم والفعل
بهذا القيد بقرينة المقام ليلا يرد الموصولات فانها محتاجة في الجزئية الى
او فعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة اليه لكون معانيها مستقلة
بالمفهومية او فعل آه او لمنع الخلو قال الرضي الحرف قد يحتاج الى الحرف كما ذكرنا
وقد يحتاج الى الجملة كحروف الاستفهام والنفي والشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم
ولا وكان وقد وله حروف الجر او خص حروف الجر والتنوين من بين سائر الحروف
بالتعريف لان ما عداها اما ليس لها مفهوم مشترك بينهما كالحروف المشبهة

بالفعل

بالفعل والعاطفة واما مفهومها هو معنى اللغوي كحروف التخصيص والردع
الى غير ذلك بخلاف حروف الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشتركا بينهما
هو الافضاء ولكل معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل معناه اللغوي الى
معنى آخر وبما ذكرنا ظهر ان اللام في قولهم ما وضع للافضاء صلة الوضع او للغرض
عليهما او هم اي ايصاله في الرضي المراد بالايصال الفعل الى الاسم تعدية اليه
حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلهذا جاز
العطف عليه بالنصب في قولك وامرجلكم الى الكعبين ولعلم ان المراد ان هذا
اثر الايصال وعلامته والا فالايصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق
المرور بزيد في مررت بزيد كما يشير اليه قول الشارح فيما بعد لانها جرت
معاني الافعال التي يليها ولا ينقض التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعة
لا التشريك لا للايصال وان لزمها الايصال في بعض المواضع كما في العطف
على معمول الفعل والحرف الزائدة مفيدة للايصال ولهذا يفيد التاكيد
فلا حاجة الى ان يقال انها في الاصل للايصال الا انه قد يستعمل على خلاف الوضع
واما الحروف المكفوفة فقال الرضي انما لا تقتضي ما يتعلق به لان الجار انما كان
يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا فاذا لم يجز فلا مفعول هناك حتى يطلبه
فهي مستعملة على خلاف وضعها ومعنى كل شيء لم يقل كل لفظ ليلا يتوهم
اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار والمجرور والجملة التي تستنبط منه معنى الفعل
في الرضي من امثلته تعدية للحرف لمعنى الفعل قولهم اي اين انت مني
لان معنى اين انت بعدت والمتبادر من استنباط معنى الفعل منه ان يكون

معنى اين انت مني بعدت مني

موضوعا له فلا يرد على التعريف نفس الفعل والظرف والجار والمجرور نحو قولك
زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدي الظرف اي اكرامك
في الحقيقة تعدي الفعل المقدر او شبهه لان التقدير استقر او مستقر لكن لما
سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار يتعدي للظرف وكذا في الباقي
فان يا قائم مقام منادي كذا في الرضي او غير ذلك نحو حرف النداء وهاء التنبيه
واسماء الاشارة الى ما يليه الضمير المرفوع راجع الى ما الثانية والبارز الى ما الاولى
وهو الظاهر كما يشعر به قوله الشم الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما اورد
لاجل ما يليه فهو متاخر عنه في الاعتبار وان كان متقدما عليه في الذكر وضاقت
عليهم الارض بما رحبت هكذا في اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الآية وضاقت عليكم
في موضع وحتى اذا ضاقت عليهم في آخر رُحْبُها بضم الراي بسعتها وسميت
هذه الحروف آه قدمها في بيان وجه تسميتها بحروف الجر وان كان الظاهر يقتضي
تاخيرها لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم من العلم بوجه التسمية
لانها تجر آه فالجر مصدر بالمعنى اللغوي اولان اثرها آه فالجر الاسم للاعراب
المخصوص اصطلاحا كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم على سبيل الكناية
ايهما وقعت في التركيب وفي عدها آه اي على مذهب سيبويه اما على مذهب
الاخفش والكوفيين فهي بمعنى بعض تسامح فانها لا تستلزمها
تقدير حرف الجر مطردا وعدم ظهوره بعدها كانها الجارة فالمراد من حروف الجر هو
ان يكون جارة بنفسها او باستلزامه اياها فالعشرة الاولى آه هذا ما قاله
المصنف وتقتضي هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا الحق بالتقديم

بالتقديم في بحث الحرف وما يكون حرفا واسما الحق بالتقديم مما يكون حرفا وفعلا لان الاسم
اشرف من الفعل والآن مجموع الحروف ثمانية عشر فاوقع في بعض النسخ وبارة ما بعد تاوه
سهو من الناسخ كيف وكون معنى الباء القسم لا يقتضي كونها حرفا براسها فالثالثة
البواقي آه قال المصنف ولم اعد على اسما فعلا وحرفا لان اراعي في العدد ان يكون
بين الكلمتين المختلفتين نوعا من التماثل لفظا تواتيا وتناسب من حيث
المعنى كتشارك على الاسمية والحرفية في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا ايضا
ومع انه امر من مال يميل وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفى يفي اولا امر من ولى
يلي وكذا لم اعد لي اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين
وارعي ايضا في العدم التشارك في المعنى التساوي في اصل الفعل اللفظ وعلى اذا كان
فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي
ولا فعالا اصلها امين وامي وفي قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان على
الاسمية يكتب بالالف واصله الواو ثم اعترض المصنف على نفسه بانه كما
وعد اخله الحرفية لاصالة الغائها بخلافها فعليه واجاب بانها انتفت
معنى الاستثناء اشبهت الحروف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لها الغا
قال الرضي وهذا عذر بارد لان بتداء الغاية فاللام للعهد او عوض المضاف
اليه على اختلاف الرايين والمراد بالغاية المسافة في الصراح غايت بايان هر چيزى
از زمان ومكان ومسافة دورى وفي القاموس المسافة البعد فليس مختصة
بالمكان على ما وهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها

من الامر من مان يمين
وفي المضارع من وفى يفي
والامر من ولى يلي

بعض الكاف تقدم باب العهد الواو
لانه تم جارة معنى القسم ولم يعلم
ولم يعلم فيكون الواو فيها كالواو
اصله فله الشفعة معه زيد

في الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح به المشارح اطلاقا لاسم الجزء على الكل في الرضي
لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية بمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان
في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة
انتهى ولكان استعماله في المعنيين يحتمل ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة
والمجاز اختار الشارح الثاني لان تبادر معنى النهاية وكون المجاز اولى اذ لا معنى
لابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون الاضافة لادنى ملابسة وفائدتها
التنبيه على ان من لا يستعمل في ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية مردود
لعدم جريانه في انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المضاف اي الابتداء ذي الغاية
لان المجاز اولى وقل كثيرا آه اي يستعملون العلماء لفظ الغاية الذي
هو مطلق في اصطلاحهم للغاية المرتبة على الشيء بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام
الفاعل على الفعل وبمعنى المقصد مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون
غرضا ومقصودا له كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم
اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يضر عدا المقدر من ان النهاية
هذا الابتداء اما من المكان حقيقيا كان او تنزيليا وهذا الابتداء الى آخر على ما نظم
الفعل الاختياري وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها فلا بد ان يكو
الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون الشيء
المجرور بمن الشيء الذي ابتداء مسافة ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون اصل
الشيء الممتد نحو سرت من فلان الى فلان وخرجت من الدار او من الزمان

اختيار لمذهب الكوفيين من ان من الابتدائية يستعمل في الزمان على الحقيقة
لان لفظ الكل الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون
انها للابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب
من زيد الى عمرو وفي اللباب من الابتداء الغاية في المكان فقط واستعمالها
في غير المكان زمانا كان او غيره على سبيل الاستعارة لان معنى اعوذ به
التجئ اليه في الصراح لجأ بفتحتين بناه كرفتن يقم لجأت والتجأت اليه
وعذت به لجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى بالجر عطف على الابتدا
اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ وللمتبيين بلعادة الجار غلط اذ لا معنى
لاعادة الجار ههنا وترك في قوله والتبعيض اي يجيء من التبيين ايضا
لامكان دخول المعنيين تحت جار واحد موهما لكون المجموع بمعنى من ازال
ذلك الوهم بالتفسير المذكور وافاد بلفظ يجيء الى ان مجيئه للتبيين محقق
سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتدا كما ذهب
اليه الزمخشري في كتابه وعلامته آه اي علامة تقدير اللفظية واما المعنوية
فيستفاد من قوله لاظهار المقصر من امرهم وهو ان يكون قبل ابن او بعده بهم
يصلح ان يكون للحكم المجرور بها تفسيرا له ولو قدم اسم المجرور عليه وفيما قدم
من البسملة المذكورة بعده عطف بيان للمبهم المقدر لتحصيل البيان بعد
الابهام فقولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد في تقدير يعجبني
شيء من خصال زيد كرمه صحة وضع الموصول آه بدون تغيرك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في الآية ام تغيرك في قولهم قد كان من مطر اذا كان من بيانية اي الشيء الذي هو المطر
اي وقد يجيء آه اشار الى ان مجيء للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين يقال ان
ولي انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد
وعبد القاهر والزمخشري لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتداء
الاخذ وزيادة لم يقل والزيادة لانها يجيء للتاكيد لا للزيادة قاله
مرفوع آه باعتبار نيابته عن الخبر المحذوف وزيادتها لا يكون الا في غير كلام
الموجب حمل التقييد بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد وليصح قوله اخلد فانا
للكوفيين لان خلد فهم انما هو في جزء السببي المفهوم ضمنا لا في الجزء المثبوت الذكر
مريحا وقدم موصوف الموجب لان المشتق لا بد له من موصوف ولم يذكر موصوف
الغير لانسباق الذهن اليه فالغير في كلام غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من
احد آه والدليل على زيادتها دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل واورد شارح
النفي لاصالته والنهي والاستفهام لشبهه به واورد شارح الاستفهام اشارة
الى ان سؤال وهل ان فعل ما معنى النفي فلهم معنى النفي والاستفهام وغيرهما تعبير موجب
تنبيه ١٢ منه
فاجاب بقوله الذي مقامه مشروط
بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او بفي نحو قوله تعالى وما من اله
مقام معلوم اي الا ملك وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان المحذوف
فاعلا كما في نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للسببي للفاعل الا اذا كان
الجار زائدا سهى نحو كفى بالله وهو وارد على سبيل الكناية فالمراد بقولهم

لا يكون
الا في غير الموجب ابتداء لما تقرر من ان المحكي يبقى على حاله فاجاب اي مجيب
والظاهر فاجيب سواء كان الخ وهذا التعميم لما اخلد فيه علي ما في الرضي
فان قلب المخاطب الظاهر فان قلب المتكلم ميتة اليك وغاية التكلف
الالتفات المخاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام ضمير الخطاب
وحتى كذلك آه من الفرق بين حتى ولي ان حتى يلزمه تقدم ذي الجزء
لفظا او تقديرا بخلاف لي وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها
كما اخترنا بخلاف لي فان الاظهر فيه عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا
وان كان جزءا ايضا وان الفعل المتعدي يستوي في اجزاء المتجزي الذي قبل
حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزاء او الملاقي له واما الى فان كان
ما قبلها ذا اجزاء وبعدها الجزاء او الملاقي له فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو
قبلي اليك ولا خلاف في وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كذا في الرضي
اي حتى اي الجارة اما اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم
حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك لا التباس
المجرور بالمنصوب اي خيف التباسه مع تخالفهما في المعنى فان المنصوب يجب
دخوله فيما قبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما
اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا فلا والله لا يبقى انا سفتي حتاك
يا ابن ابي يزيد ورده صاحب المغني بانه يقع في العاطفة اياك بالفصل
لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الجارة حتاك بالوصل كما في البيت فلا التباس

فانه ليس ما بعد الخلاف
فيحكم ما قبلها فعوامتو الصيام
الى الليل ١٢

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والجواب ان التغيير في الضمائر باقامة بعضها مقام بعض وان كان خلاف الاصل
يستعمل في كلامهم على ما صرح به الرضي في بحث لو فجواز قيام المنصوب المتصل مقام
المنصوب المنفصل يوجب حذف الالتباس ولم يتعرض لالتباسه بالمرفوع مع انه
لازم ايضا على ذلك التقدير لان فيه ارتكاب مخالفة الاصل من وجهين اقامة المجرور
مقام المرفوع المنفصل وما قيل انهم جوزوا الالتباس في مواضع ولما لوا رفعه الى القرائن
فجوابه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بان مجرورها لا يكون
الا بعضها لما قبلها او كبعض منه فلم يكن عود ضمير البعض على الكل وعوده
عليه صاحب المغني بانه قد يكون ضمير حاضر كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه
قد يكون ضمير اغائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتى
على سبيل الندرة اي القلة فيه اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل
في حكم العدم فلا قياس عليه يحكمون بشذوذه اي بكونه على خلاف الاستعمال
الفصيح للضرورة فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل الندرة
النجاة في الصدق كان الصدق بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منه شيء منها
كالظرف بالمظروف اي على جزء من النخل قال الرضي الاولى انها بمعنى الظرفية
لتمكن المصلوب في الجزوع تمكن المظروف في الظرف اي لافادة وصف
آه يعني ان الجار والمجرور ظرف مستقر كما هو الظاهر والمعنى كينونته للالصاق كينونة
لا فادته اياه وكان الالصاق معناه المصوق فانه يجيء لازما ومتعديا على ما في
التاج البيهقي ولم يجعل اللام صلة للوضع لعدم الجزم بعد وضع الباء للمعاني

المذكورة ولذا اختلف فيما سوى للالصاق انها معان اصلية للباء او من فروع
الالصاق ثم المصوق الذي مفاد الباء اعم من ان يكون بطريق المقارنة والاتصال
كما في مررت بزيد وفي ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم على وجه بطريق المجاورة
والمخالطة نحو به داء اي خامرة ولا يكون بالالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا
لان يكون خبر المبتدا نحو مروري بزيد اي كائن بزيد اي المجرور الباء استعمل
المصوق بالي مع انه ليستعمل بالباء كيلا يلزم اخذ الالصاق في تفسيره لان الباء
التي صلة المصوق باء الالصاق ووضع الظاهر في الباء موضع المضمر كيلا يحتاج
تفسيره الى ارتباطه بالمتن هذا كما ترى في بعض النسخ بالواو وفي بعضها
بدونه وعلى التقديرين جملة مستانفة لبيان مغاير الالصاق الذي هو معنى
مشترك بين جميع حروف الجر يعني افادة المصوق المذكور مثل الافادة في مررت
بزيد فانه يفيد لمصوق المرور بزيد اي بمكان قريب منه لمصوقا به بخلاف
الايصال الذي هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل بمدخول حروف
الجر اي تعلق كان من الابتداء والانتهاء والظرفية والمصوق وغير ذلك
وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان يزاد تفسير الالصاق حقيقة او مجازا
ليشمل المصوق المجازي نحو مررت بزيد فان اراد به ان المصوق فيه مستعمل
في المعنى المجازي نحو فنبط وان اراد ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم
اي استعانة الفاعل في التاج الاستعانة تيماري كردن وخواستن
وهذه الباء هي الداخلة على آلة الفعل وهو معنى غير السببية على ما في المغني

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فاقيل انعمل ان يقم والسببية ليس بشيء والمصاحبة وهي التي يحسن في موضعها مع
ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او محقا
كذا في شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التغيير بقوله وبمعنى مع كما في الي وحتى
لعدم لزوم اقامته مقامها واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد بظاهره ان المصاحبة
معنى حقيقي للكلمة مع واستعمال الي وحتى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز قولد والمصاحبة
يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقي للباء وليس استعماله فيه على سبيل المجاز تعليق
تسليم الافادتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى حقيقي للا على
مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الالصاق معان مجازية متفرعة منه ولذا
لم يجعل الشراح اللام في قوله للالصاق صلة الوضع ولا يلزم ان يكون اشتراء الفرس ملصقا به اي بالفرس والفرق ما وجدته في الكتب المشهورة
في النحو ان الالصاق على ما فسره لصوق امر مجرور الباء وهو لا يقتضي ان يكون
معمول الفعل ملصقا بمجرورها ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج وان
لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان
الالصاق مجرد لصوق امر الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون مجروره شريك في ذلك
المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة فني المصاحبة الالصاق مع خصوصية ما
عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة الصاق مع خصوصية ان
الملصق به آلة ففي قولنا به دلالة على الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس
بسرجه الصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قولد فالالصاق يستلزم المصاحبة من

عكس

الفاضل الاسفرائي وحيث
قد تقدمن في التمايز من المصاحبة
تارة بمعنى مع وتارة
بالمصاحبة ١٢
١٢٣

السرج

عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله
او الضمير المستتر الراجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يلزم ان يكون السرج حال
اشتراء الفرس ملصقا به للشراء فصريح البطلان لانه اذا لم يلحق الاشتراء بالسرج
حال الاشتراء الفرس كيف يصح قوله معناه مصاحبة السرج واشتراك الفرس معه في
الاشتراء وهل هذا الا تهافت اي افادة آه خص هذا المعنى بتذكير ما سبق
لكونه وسطا لما في المذكورة في التاج المقابلة برابر شدن وبرابر كردن وكلاهما
صحيح هنا اي جعل الفعل اللازم آه اي جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا
فالتعدية التي هو مدلول الباء صيغة المتكلم والباء في قولد بتضمينه متعلق بما جعل
بيان لكيفيته وفي قولد بادخال متعلق بالتضمين والمراد بالتضمين المعنى اللغوي
اي اعتبار شيء في ضمن آخر لا التضمين المصطلح فخص فعل اللازم بالذكر لكثرة
والمراد بتعدية الضمير المتعدي بان يصير لسبب الباء مفعولا
الى مفعولين تقليد عبد الله
مولوي
فالمعنى الباء يكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بالسبب اعتبار المعنى
التصيير في ضمنه بادخال الباء على ما للفعل اللازم وما قيل ان التعدية غرض
من وضع الباء وليست مدلولة له ففاسد اذ لو لم يكن مدلولا له لزم ان لا يكون
للباء في ذهبت بزيد معنى بادخال الباء آه وليس بمردود حذف الباء للفعل
الا في قوله تعالى اني تمنوني نزر الحديد اي بزبر على قراءة ايتوني بهمزة الوصل
صيرورته ذاهبا سواء ذهب معه او لا ففي ذهبت بزيد واذهبته واحد
كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء
التعدية عنده بمعنى مع فقوله لذهب بسمعهم وابصارهم الباء فيه للتاكيد كانه

واما على ما رام هجرة القطع الفرق
زر الحديد والمعية للتبعة
فلا حاجة الى الباء ١٢
مولوي
عبد الله

سبحانه ذهب معه كذا في الرضي اي بهذا المعنى اي بمعنى تغيير معنى الفعل

مختصة بالباء اي من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف يعني

ايصال الآء اي من غير تغيير معنى الفعل وزائدة عطف على قوله مجموع الجار والمجرور

والمراد بالخبر خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الاستفهام معناه في وقت

الاستفهام او في الجملة الاستفهامية قرن لزائدة بعد تعلق في الخبرية ويجوز

ان يكون حالا من الخبر لا مطلقا تعريض للمضروم بانه ما كان له ان يطلق

وبخاص النفي بليس وما دون زيادتها لم يثبت في اذا النافية

واختلف في لا التبرئية لاخبر بخبر بعد الثاني فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى

في واللفظ من كلامه انه لا فرق بين ما للمجازية وهو المتفق عليه او ما التميمية

وهو مختلف فيه فذهب الفارسي والزمخشري مولي انها لا تزاد في خبرها

وجوزه في غيرهما قياسا اي زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا

قوله سماعا في الرضي ويزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت

وتيقنت وحسبت نحو بحسبك جعل في الرضي زيادة الباء في بحسبك وفاعل

كفى ومتعلقاته وفي فاعل فعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولم يسمع فاعل

لان زيادته من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعي ومن حيث

النظر الى عموم مواقع وفاعل كفى قياسي ولذا الحال في افعال القلوب التي مرت

وكفى بالله شهيدا قال الزجاج دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتف وقيل

فاعله مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقي معموله دالا عليه

وعلى هذا لا يكون الباء زائدا والتي بيده اي نفسه ولو كان المراد التي في نفسه

بيده لم يكن الباء زائدة واللام هذا اللام مكسورة مع كل ظاهر

الا مع المستغاث المباشر بيا ومفتوحة مع كل ذلك مضمر الا مع ياء المتكلم

اللام للاختصاص اي الحصر كما ذهب اليه البعض والارتباط والمناسبة كما هو

التحقيق ويؤيده عدم عد اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله في مواقع لا حصر

فيه واليه يشير تعميم الشارح بملكية اشارة الى ان ما ذكره من معاني اللام

من الملك والتمليك والاستحقاق كلها داخلة في الاختصاص لبيان علة نحو

في التاج التعليل جيء لاعلة نحو دان التعليل على ما في التاج جيء لاعلة نحو

وهو فعل المتكلم وكينونة اللام لما باعتبار بيانه ودلالته على كون مجرورها علة

والمراد من العلة ما لاجله الشيء وقولنا ذهنا او خارجا تميز من العلة نحو ضرب

للتاديب فان التاديب علة غائية للضرب بتقدم عليه في الذهن متاخر عنه

في الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتاديب بالاعتبار فانه من حيث

انه فعل للمؤدب ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار عن ما لا ينبغي تاديب

فهو كقولهم رماه فقتله نحو خرجت لمخافتك فان المخافة متقدم في الوجود

على الخروج حاملة عليه ويعني عن وهو اللام الداخلة على اسم من غاب

حقيقة او حكما عن قابل هو قوله يتعلق به وجعل شامل التسهيل يعني من

وفي الرضي حكي جواز اعتبار اللفظ والغي في المحكي بالقول فلك ان تقول

قال زيد ما قائم رعاية للفظ المحكي ولك ان تقول قال زيد هو قائم اعتبار الحال الكلامية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

للحكاية فان زيدا في حال الحكاية غايب وقوله تع قال الذين كفروا للذين آمنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فاذن لا يتعين ما قاله
الخلجي ثم اي قلت عنه ولو كان اللام بمعناها كان زيد فخاطب القول فوجب
ان يقال انت لا تفعل الشر وزايدة وهو فيما اذا دخل على مجرور يصل اليه
معنى الفعل بدون اللام كما ردف لكم فانه متعد بنفسه وبمعنى الواو في القسم
للتعجب المراد به المقسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله بمعنى الواو وقوله
للتعجب ظرف لغو للقسم ان اريد به الامور العظام التي من شانها ان يتعجب منه
على ما في الرضي والمغني ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه في القسم الذي جوابه
تلك الامور وظرف مستقر وقع حالا من ضمير في القسم الراجع الى اللام ان اريد به
معناه الظاهر على ما في اللباب والمغني من ان اللام للقسم والتعجب وعلى التقديرين
هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اعني قوله وبمعنى ان مع القول ما قيل

كان اي الكسفي للحاصلة للنفس ١٢

انظر ما حاصل الاولى في بيت قال
قيد الواو والام في فعل التعجب
لام التعجب افعال تعرض للنفي
عند الشعور بامر يخفى سببه
ولذا صار اذا اطلب السبب يقال
التعجب فالمراد بالتعجب ههنا
الامر المتعظم الذي يستحق ان
يتعجب منه كذا ذكره الرضي واغا
لم يقدر للقسم معنى عجاز ١٢

وبمعنى الواو التي في القسم وقت التعجب ولا يخفى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الباء
لان الواو اصل في القسم ولان الباء اصلا بلا واو ولاشتراك اللام مع الواو
في دخول حرف العطف نحو فوالله وفللله ولذا لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما في الاختصاص
بلفظ الله وانما يستعمل آه اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شانه ان يتعجب منه
على ما في الرضي او الى فائدة زايدة لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى اللغوي
فيرستة عشر لغة ضم الراء وفتحها وكلا منهما مع التشديد والتخفيف والالف

الاربعة

مع تاء التانيث الساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنتي عشرة والضم
والفتح مع سكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المغني
اي لا نشاء التقليل في التاج التقليل باندك وانمودن فالمغني لا احداث ان المتكلم
مدخوله لقل وانه كان كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا
ربما رجل لقيته اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان
قليلا ولهذا وجب آه فان مغير للجملة يجب ان يتقدمها كما مر غير مرة وقيل
لان القلة في معنى النفي كما ان كم آه ان يصلح لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء تتبين
باضدادها مختصة بنكرة موصوفة اذا كان مجرورها ظاهرا على ما في المغني
والقرينة عليه قوله وقد تدخل آه او بنكرة ظاهرة او مضمرة تفسر بها رجلا فان هذا
الضمير نكرة عند الاكثرين على ما في العباب والمراد بالموصوفة اعم من ان يكون حقيقة
كما فان التميز للضمير المبهم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بمفرد او بجملة
اسمية نحو رب رجلا ابوه منطلق او بفعلية نحو رب رجلا لقيته واجاز
بعض النحويين ان يجر المعرف والمشار بها الحال المؤيد فيهم بجر العامل وصحته
فان صحة الرواية على زيادة آه وحكى الاصمعي رب ابيه ورب اخيه على بنية
الانفصال لعدم احتياجا آه يعني مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس
لم يكن محتاجة في دلالتها عليه على المعرفة فيختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة
لزم احتياجها اليها في الدلالة لما ان المعروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقها
لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصل ان مدلولها ليس تقليلا متعلقا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بامر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها اجزئية متعلقة
بمدلول المعرفة والنكرة فيدخلها القبيلتين وبما حررناه اندفع ما قيل من ان عدم
الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع اختصاصها فلا يكفي عدم
احتياجها انما يقتضي عدم اختصاصها بالنكرة وظهر ايضا فساد
ما قيل ان وضع رب كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة لان المعرفة
لحصول معنى الجنس بها بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم
احتياجها الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف يجوز ان يكون مقتضى التعريف شيئا
آخر سواي رب . لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع
من جنس فان النكرة يدل على الجنس والوصف تخصصه فيصير نوعا وقد
يفيد تقليله وما قيل ان ذلك انما يقتضي تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها
بوصف فيندفع من انها نكرة بعد الوقوع صار اخص واقل لان الاخص
في الصفة ان يكون مقيدة واشتراط آه اشار الى ان قوله على الاصح
قيد بقوله موصوفة لان النكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه
ومن وافقه اي المبرد وابن السراج على ما في الرضي وقيل آه قاله الاخفش
والفراء ومن وافقهما اصلها اي معناها الموضوع له كالحقيقة آه
فان المجاز المشهور ملحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز يعني الفعل
الذي تعلق به رب بذاتها حرف جر فلو بدلها من فعل يوصل معناه الى المجرور
وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها للحروف في الدلالة على

نسبي غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على معنى
في نسبي مفهوم بلفظها انهم لم يروها بمنزلة حرف جر واما اضافة فلا يقال رب
والاعلام رجال لكن يشكل حرفيتها بنحو رب رجل اكرمت فان الفعل المتعدي
لا يوصل رجل بحرف الجر بنحو رب رجل اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعولين
الجر والى ضميره معا وبنحو رب رجل كريم جاني في جواب من قال ما جاءك رجل فانه
كقولك بزيد مررت والضمير في مررت يزيد وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك
لتقوية العمل فان الفعل التاخر يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو زيدا ضربت
وفيه ان تقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بان جاني واكرمته
صفة رجل والعامل محذوف اي ثبت وفيه ان المعنى نام بدون التقدير
كما في رب رجل كريم لتجتمعه اكرمت وان الاشكال بعد التقرير باق بحاله لان الفعل
لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الشيخ الرضي ويقوي عندي مذهب الكوفيين
اعني كونها اسما قرب مضافا الى النكرة فمعنى رب رجل قليل من هذا الجنس وانما
رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له ولتضمنها النفي له صدر الكلام كان لها صدر
الكلام ولذا لم يدخل عليها العامل ماض فذهب اكثر النحويين منهم المبرد
والفارسي ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج
الى انه يجوز ان يكون وضع ان يكون مستقبلا وبعض النحويين الى انه يجوز
ان يكون ماضيا بحالا ومستقبلا والمضي اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح
وكذا في شرح التسهيل لانها للتقليل آه اي لانشاء تقليل نوع من جنس

يتحقق عند الحكماء المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت ربّ رجل لقيت
كنت مخبرا بامان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل وانما
يعلم الله تعالى وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا متناول بتنزيله منزلة المحقق يصدق
الوعد وبتقدير كان الحكم مخصوصا بما اذا لم يكن مكفوفة نحو وربما لقيت رجلا
اذا كان الكلام الذي ربّ جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فانه يجب حذف
الفعل لدلالة القرينة عليه وان لم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب مجيئ به
كذا في الرضي قال المتمم انه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل وقال ابن يعيش لا يكاد
البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر
لوجود القرائن المقالية او الحالية نحو رب رجل كريم لقيته لا يخفى ان
الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لانه
متعد بنفسه لا يحتاج الى حرف الجر ولم يثبت تفسير الفعل الناصب بفعل آخر
يتعدى بحرف الجر في كلامهم نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته
لا مرجع له عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز خلافا للكوفيين
فانهم قالوا انه معين راجع الى مذكور كان قائلا قال لك من رجل فقيل له رب رجل
وانما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام مفرد مذكر
لانه اشد ابهاما من غيره والقصد لهذا الضمير الابهام فيما كان افعل فيكان
اولى مع الامن من اللبس بالتمييز مطابقة التمييز اي يجوزون مطابقته
في شرح التسهيل قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا

وهو عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه وما قيل
ان الخلاف في الشيء معناه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين انما هو في عدم
المطابقة لا في المطابقة فلا بد من تكلف يحمل عليه في التعليل مع حذف مضاف
اي بسبب اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث لانه وقع في المغني رب حرف
جر فالكوفيان في دعوى اسمية والمغني الخلاف فيهما متحقق في هذه الصورة
ما الكافة خص بالكافة بقرينة قوله فتدخل على الجمل فيدخل على الجمل
اي يصح دخولها على الجمل ومعناه اجمالا تقليل النسبة الشيء هي مدلول الجملة والظاهر
انه تدخل على الجمل مطلقا فعليه ماضوية او استقبالية اسمية وقيل بل
بالماضوية والاستقبالية ما ذكر بالماضوية التحقيقية وفي الاسمية ليست
ما كافة بل نكرة موصوفة وقد يكون آتيا لان الغالبة تزاد مع الاشياء
بقد التي للتقليل الى وجه ترك المضارع لها نحو ربما ضربت بسيف صيقل
بين بصري وطعنة بخلاء والصيقل فيعل يعني مفعول من صقله جلاه
وبين بصري اي امكنة بصري بالضم والسكون ترتيب الشام وانما قدر المضاف
لان لفظ بين لا تضاف الا الى متعدد والطعن للضرب بالسنان وبخلاء
بالنون والجيم حمراء موضع الجمل الواسع الجراح والتقدير ربما طعنة
بخلاء وبين بصري فان المطعون المعطوف عليه يشتركان في القيد والمعنى
ابتليت بضربات كثيرة على بالسيف المجلو والرمح في بصري شام
اي ورب في حكمها قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت جزأي المتن مضمرة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الحكم على طريقة قولهم هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون
بالله الآية حيث ذكر في المغني ان تؤمنون جملة مفسرة بتجارة للاشارة الى علة
الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص وتخصيص هذا
الحكم من بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا يشارك رب فيما عداه سوى
الى المتعلق لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه
ان متعلقها كمتعلق رب في كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا مثل وبلدة آه
اراد بالبلدة المفازة والا نيس ما يؤانس به اليعافير واحدها اليعفور قال
الجوهري اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايضا وقال بعضهم اليعافير
تيوس الظباء والعيس بالكسر الابل التي يعلوها بياض واحدها اعيس
وعيساء تقول رب مفازة لا يسكنها الا الوحوش قطعتها وسرت منها كالا
في شرح ابيات الايضاح وليت بجارة بل الجارة رب المقدرة ويجذف
حرف الجر قياسا اذ لو كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة
والثاني ان يكون بعد الواو والفاء او بل واما حذفها بدون هذه الاحرف فقط
في الشعر كذا في الرضي فان لم يكن في اول الكلام بان كان قبل ما يصلح للعطف
عليه والا كانت في اوله بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان
قبلها كلام اولا انها حرف عطف اي في الاحتمال قائمة مقام رب جارة
بنفسها الضرورتها يعني رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما يجاء بعد الفاء
وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام اعتبارا

للاصل

بخلاف الواو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف
العطف عليه فوالله ووالله وثم والله كذا في الرضي فلا يقدرون اي لا
يعرفون ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا لان ذلك اي
تقدير المعطوف عليه في الواو وتعسف بخلاف تقدير في الفاء وبل لان ذلك اي
رب بعدهما دال على كونهما على اصلهما فلا يكون فيهما تعسف انما يكون
عند حذف الفعل فالمعنى لا يكون مستعملة الا عند حذف الفعل فلا تكون
مستعملة الا بغير السوال عند حذف الفعل خبر يكون وقوله بغير
السوال خبر ثان او خبر لواو القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا
بتكون والآخر خبرا او كلاهما متعلقا به على انهما تامة والا لكان الجزء
خبر من الكلام مقصورا عليه كما تقرر في انما فيكون المعنى ما يكون عند
حذف الفعل الا لغير السوال وذلك غير مقصود مع انه يوهم انها عند عدم
حذف الفعل يكون السوال فعل القسم اي مدلول القسم او مشتق
من القسم وذلك لكثرة استعمالها في القسم فانها لكثرة الاستعمال
يدل على الفعل المحذوف ويقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به
والمقسم عليه فهي اكثر استعمالا اي اذا لم يجز ذكر الفعل معها لكثرة
الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وانما
حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم والمقسم بالمقسم به
وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا

للاصلها

لما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق كذا في الرضي وفيه ان هذا لا يشعر
بان واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم يكن في الاصل واو العطف
كما مر يعني لا يستعمل الواو آه اشار بهذا التقدير الى انه حكم مستقر كما مر
سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل على الطلب كالامر والنهي والاستفهام
حظ الواو آه تخصيصه باحد القسمين وخص غير السوال لكثرته وكثرة
استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص
بالنظ باسم الله يعني ان الواو مختصة آه اشار الى ان قوله مختصة خبر
وواو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم
كونه محط الحصر لاصالته فان الضمير فرع النظ عبر عنه به للاختصار
والاصل ولي بالاستعمال في اشتراطها آه لم يقل وفي اختصاصها بالنظ
وان كان مثلها شاملا له ايضا لانفهامه من قوله مختصة باسم الله فيفيد
في ضمنها تكرار باسم الله اي باسم هو لفظ الله فالمراد آه يعني ان
المذكور سابقا اربعة احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السوال
والاختصاص بالنظ والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام
حتى يصير المعنى ان الباء اعم منها في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص
وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى اعميتها في الامور
المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانها
بوجودها فلا يرد الاعمية في الحذف مثلا تفيد كون الحذف في الباء اكثر

من حذفه فيهما وهو فاسد يتلقى القسم آه في الصحاح تلقاه استقبله
قوله تع فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه اي استقبلها وفي الحديث
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي الجلب اي استقبال الجالب
الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اي يوتى في جوابه اللام وان آه
الذي بغير السوال كما اشار الى ان اللام في قوله القسم للعهد الخارجي
اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السوال فان المعهود كما يكون
بغير لفظ يكون بلفظ فما قيل انه اشارة الى ان الاطلاق المفهم للقسم
تقصير منه تقصير عن فهم المراد ما ولاخصها بالذكر مع انه يجاب بان
النافية ايضا نحو والله ان زيد قائم لكونه قليلا والمفهم في صدر بيان
الفوائد الكثيرة الاستعمال واما في الجواب بان ولم فنادر لا قياس
عليه فاللام آه هذا اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينهما
وبين ان الا من حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي
لغير السوال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان او اللام وقد يجمع
بينهما وقد يدخل اللام على الخبر فلا يستغني الاسمية عنهما من دون استطالة
الكلام الا نادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما اولا وان النافية
واما جملة فعلية فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا في غير
التعجب او المدح يلزمها اللام وان كان ماضيا متصرفا لا في غير التعجب
او المدح يلزمها مع اللام قد او ما في معناه مثل بها وقد يقع وقد يكتفى

اقرب من البلد تعلق به
حق العامة فيكون ان
يستقبل المنعض ويسمع
ويمنع العامة عن شرائه
هذا اذا كان بقرب البلد
فان كان لا يضر لانه س كذا
في الهداية ع ش ص ٣ ج ٣

بالام باللفظ ولا يكتفي بقد الا اذا كان القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله اتعهد
قد افلح من زكيها والكان ماضيا رفعا استقباليا يلزمها اللام مع نون التاكيد
ان دخلت اللام على نفس المضارع الا نادرا او لا يكتفي عن اللام بالنون الا في ضرورة
الشعر واذا لم يدخل على نفس المضارع يكتفي باللام نحو قوله تع ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون وان كان ماضيا رفعا خاليا عن قد يكون باللام من غير النون وما
جملة فعلية منفية فيلزم في المضي ما او لا ولا يلزم تكرار لا انها ههنا لان الماضي
ينقلب في الجواب مع لا مستقبلا وفي المضارع استقباليا كان او حاليا او مع
النون او بدونها هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يعدل
ح الا بلو وقد يحذف حرف النفي آه مع المضارع والماضي والجملة الاسمية
كذا في التسهيل وتكرار الرضي الحذف مع الماضي والجملة الاسمية وكذا هذا
الحذف مع مضارع المجزوم عن التاكيد مع ثبوت القسم كما في المثال الذي
في الشرح وضع الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو والله ضربتني
اي لا تضربني وقل مع حذف القسم وعدم تقدم النفي عليه
اي لا تقتو قد لا لا نر اكثر استعمالا في نفي المضارع والقرينة عدم صحة
المعنى بدونها لا اي جواب القسم اي الجملة التي يؤتى لاجلها القسم
كان القسم يطلبه كالسؤال للجواب اذا اعترض اي القسم يقال
اعترض الشيء اي صار كالخشبة المعترضة في النهر كذا في الصحاح والقاموس
فالمعنى اذا صار القسم كالخشبة المعترضة في النهر اي متوسطا بين اجزاء

للجملة فقوله اي توسط بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما هو
لان اعتراض لا تم لا يسعى الدال على الجواب لاقتضاء القسم الصدارة
لكون انشاء لا الجواب مجامعة لا مع النفي والاستفهام قد يقع في تراكيب
المصنفين للتنصيص على المقصد وان لم يقع في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم
نص عليه في المطول ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم من الامور المذكورة
فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه جواب القسم اي لمجازة شيء سواء كان مجاوزة
شيء عن مجروزها كما في رميت السهم عن القوس او مجاوزة مجروزها عن شيء
نحو اطعمه عن الجوع فيدخل نارة على المتجاوزة عنه ونارة على المتجاوز لكن
في قد ذكر الرضي وهو ان يكون المتجاوزة بسبب احداث مصدر المعدي
بها فان بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وعطف التقدير للاشارة الى ان
صيغة المفاعلة بمعنى اصل الفعل اي استعلاء شيء على شيء اما حقيقة كما
في المثال الاول او مجازا كما في الثاني كانه تحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره
اسمين بمعنى جانب وفوق فبينهما ح لكونهما على لفظ الحرفين ومثناة
لهما معنى فيلزم عن الاضافة بخلاف على بدخول من عليهما حال
من ضميرين يكونان اسمين حال كونهما متلبسين بدخول ولا يستعملان
بدونها كان ذلك علامة يعلم بها اسميتهما فلذلك قال الشارح يعلم ذلك
وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهمه ظاهر اللفظ اذ لا قرينة
على تقدير الفعل الخاص للتشبيه في الصراح التشبيه مانند كردن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لما ذكر التقدير ليس مثله شيء به قال للاكثرين وهو اظهر لو لم يقدر زائدة صار المعنى
ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان
زيادة الحرف عوض له اعادة الجملة ثانيا قال ابن جني عرب لا تهم اذا نفوا في نفي الفعل
عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن ذاته لانهم اذا نفوه عمن
هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف غير زائدة ثم اختلف فقيل
الزائد مثل كما زيدت في مثل فان آمنوا بمثل آمنتم به قالوا وانما زيدت ههنا
ليفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى من زيادة الاسم
لما يثبت وقيل لا زائدة منهما فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا
في المغني وقيل هو من قبيل الكناية على طريقة قوله ليس له اخ اذ لو كان له
اخ لكان الاخ له اخ هو زيد وما قيل ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل
لان مثل الشيء يكون اضعف منه فنفيهم محض لان الممثلة هي المشاركة في اخص
الصفات والمساوات من جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به في شرح المقاصد
النفسية بمعنى المثل ولا يقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في
الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار نحو
في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة
ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا كذا في المغني نحو يضحكن الخ ذليل
بضم ثلث كنعاج جمع بضم ملقة صفة محذوف اي لنساء بيض جمع بيضاء
والمراد بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه ابو النساء في العيون

والاعنان

والاعنان والجمع الجماء وهي التي لا قرن لها للطاقة متعلق بمثل ما ان كانت
من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض منذ ومنذ الخ منذ بسيط مبني
على الضم ومذ مبني على السكون قيل هو مخفف منذ راجوا عم الى ضم الذال في مذ
اليوم ولولاه الكسر وتصغيرهم اياه على مُنَيْذ وجمعه على أمناذ وفيه انه لم يثبت
في استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة برأسها
وهو الحق لان الاصل في الحرف عدم التصرف وكثير فيهما لغة سليمة ومنذ
حرف جر اذا الجر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على انها اسماء
وبالله هما مجرور بالاضافة واذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين
وقد ذكر ذلك في بحث الظروف فلذا لم يتعرض المصنف لبيان اسميتها وقوله
للزمان خبر اي يكونان للزمان والشارح خص الزمان بالماضي والحاضر
اشارة الى بيان انهما لا يستعملان في الزمان المستقبل للابتداء بدل
الاشتمال من قوله للزمان لشوق المحاطب وانتظار والبيان
اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان للزمان والازم كونهما اسمين فبين
ذلك بانهما للابتداء والظرفية والى هذا اشار الشارح بقوله فيما بعد
بتقدير المبتدأ مع الفاء يعني ان قوله للزمان تمهيد وطوطية والمعنى
بالنسبة بعده قوله للابتداء يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اي بعد
قال المصرح في امالي الكافية لا يدخل منذ ومنذ الا على ماض او حاضر
فان دخلا على ماض فمعناهما الابتداء واذا دخلا على الحاضر فمعناهما

الظرفية وكذا في المغني والتسهيل وفي الرضي قالوا اذا لم يجز ما بعدهما
فما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة اي مذ يوم هو الجمعة ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين
اذا اردت بجميع المدة اذ لا معنى لقولك رايته من يومين الا ان يقصر
بمن اول يومين بتقدير المضاف والا كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ ساعتنا
ومذ اليوم فهما بمعنى في لا تكون بصيغة الخطاب للظرفية المختصة
بمعنى في من غير تحتم تفسير للمختصة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى لا يتكلم
ففيه معنى الظرفية ايضا ضرورة وقوع الفعل في مدخوله بجعل الاول
مثالا لم فيكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقدير المضاف
اي من فجر يومنا كما يتوهم بحسب الظاهر ان يكون المثالان
للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لا يساعد المثالان لهما الا
بتكلف التقدير دخول شهرنا ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى
الدخول لان ذلك انما هو في مذ ومنذ الاسميين ليصح الحمل كما مر
لاستثناء ما بعدها الخ واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فلا يستغني
تنزيه الاسم الذي بعده عن سوء ذكر فيه وفي غيره فلا يستغني
الا في هذا المعنى كذا في الرضي الحروف المشبهة بالفعل اي اعتبر
شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال وجه شبهها اي وجه المشابهة
التي اعتبرت ولم يقل وجه تشبيهها فلا تقف اسمها اي باعتبار

تمام حروفها الى الاقسام الثلثة كالفعل باعتبار تمام حروفه وكونه
سداسيا ايضا لا يضر في تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا منقسما
الى تلك الاقسام او غايرا انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك
المشابهة لعدم تمامها وليناتها على الفتح لاستقلالها بسبب تشديد
الاول وآخر والتاء وهي جهة مشابهتها بالماضي واما شبهها في الوزن
فانه كفر وان كفر وكان كقطعن ولكن كضاربن ولعل في بعض لغاتها وهي
لعن كقطعن فورد عن رضي غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى المدغم
وغير المدغم اذ الاختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا لاعمالها
واما لحوق الضمير المنصوب ونون الوقاية واقتضاؤها للاسمين
فرتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام في بيان الشبه المقتضي
معانيها معاني الافعال لكون كل منها معاني جزئية لاعتبار نسبة
الى الفاعل المعين في مفهوم الافعال كالحروف مثل كان من غير صيغة
الماضي استعمله للانشاء الدلالة على تحقق معانيها لكون تلك الحروف
كذلك على انها اذا لوحظت اسم والخبر عنها بالسنة بادعاء ان مدلولها
الحاصل ذكر الفروع وما قيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف
كعنب والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على
الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا في تسمية متمم الكلمة حرفا لم يجمعوه
حملا على الحروف واذا لم يتعدد جمع التكسير بشيء يكون مشتركا بين

واذا لم يتعدد جمع التكسير بشيء يكون مشتركا بين القلة والكثرة

www.alukah.net

القلة والكثرة فيرده ما وقع في التسهيل وغيره من التعبير عنها
بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر اخرهما مع ان كونها ثلاثية
ورباعية وخماسية تقتضي خلاف هذا الترتيب لكونها للانشاء دائما
بخلاف الاربعة الباقية فانها ليست للانشاء اصلا وكان وان كانت للانشاء
لتشبيه لكنها يجيء للظن والتحقيق والتقريب والانشاء فرع الاخبار فلذا
اخرتا لها صدر الكلام اراد بالكلام مقابل الكلمة اي هذا الحرف تقع في
صدر مركب تام يصح السكوت عليه فيصح استثناء الا المفتوحة كما اشار
الشارح فيما يجيء فلا يرد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل
ان اريد صدر كلام دخل هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء اي
المفتوحة وان اريد صدر كلام مقصود لذاته فينتقض بالجملة المصدرة
بالواو الواقعة مقول القول وانداقع النقض بقوله نعم الا انهم توهم السهو
وبقولنا جاء في الذي انه قائم وبقولنا ما يوم الجمعة فان زيدا قائم
ليعلم من اول الامر اي ليعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا
لحرة السامع وتوهمه اولا يعني فيما اراده المتكلم على حذف المضاف
كيلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها لدخولها في المرجع وانما
لم يرجع الضمير الى ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق
فان الضمائر فيهما راجعة الى الحروف كلها وح لو وقعت الى آخرها
اي اقتضاتا التعلق بشيء آخر لو وقعت في صدر الجملة بان يوقف تما يتم

كلاما

لقائل ان يقول الفاضل الاسترابادي قال ان المراد بصدر الكلام المقصود بالذات فيما ذكر من الموجب لا يوجبه فان الدلالة على قسم من الكلام لا توجب الوقوع في صدر الكلام ازلا يكاد صحة يقوم قائم الا وهو

كلام النسبة بانها مكسورة في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغني
يجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام خبرا ان المفتوحة وان يكون جملة
مستانفة وان مكسورة واغا قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ لان
مجرد الاستئناف الخ فيكون قوله فهي بعكسها اعادة والاصل في الكلام
الافادة فلذا لك حملناه على اقتضاء عدم المغايرة اي هذه الحروف
صرح بالمرجع ليدل على رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان
الكافة اي عند الجمهور فان الصفة ليصح سببية لحوق ما للالغاء وتقييد
دخولها على الفعل بالظرف احترز اذ على تقدير تجرد لحوق ما الزائدة
لا الغاء ولا دخول على الفعل كما يشير اليه تعليل الشارح المحقق
وما الكافة قسم من الزائدة على ما في المغني ان الزائدة نوعان كافة وغير
كافة فقولي اشار الى ان لحوق ما الكافة سبب الالغاء فيستفاد منه
وجوب الالغاء ح وعطف قوله وتدخل بزيادة ح على تلحقها لاعلى
بلغني اشارة الى عدم كونه لحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد
منه الدخول في بعض الاوقات لما تقرر من ان المتبادر من كل حكم كلي
بدون الجهة الاطلاق العالم فلا يرد ما قيل ان في البيان الغاء اللام المراد
بالالغاء وجوده وبالدخول جوازه ولفظ المتن لا دلالة له عليه فالاولى
ان يقال فتلغي وجوبا وقد تدخل في الصراح الالغاء باطل كرده وفي
القاموس الالغاء ح تبعية قوله اي بقرينة بيان لمعنى المراد وفي الصراح

العزل بكار كردن وجدا كردن وقد تعمل اي هذه الحروف وح لا يكون ما كافة
بل زايدة كما في ثيما رحمه في الرضي ان الغيت فما كافة وان اعملت فما زايدة
حرفية ولا يجوز ان يراد بها القسم الزايدة والكافة ويكون قوله فتلغي بمعنى
يجوز الالغاء بها لان الالغاء واجب على الافصح بناء على تعيين كونها كافة
نعم لو لم يقيده بما بالكافة ويعلل قوله فتلغي اي يجب الغاءها بكونها كافة
وقوله وقد تعمل بكونها زايدة لكان اظهر في المقصد فان بيان الشروع
انما على تقدير كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا
الكافة بقيد عند الجمهور ثم المتبادر من قوله وقد تعمل اي جميع تلك الحروف
التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل واللباب من ان اعمال ليتما ولعلما وكانما
اكثر منه في انما ولكنما وفي شرح السهيلي قال النجاج ومن العرب من
يقول انما زيدا قايم ولعلما بكرا قايم فتلغي ما وتنصب بان وكذلك اخواتها
مخالف لما في الرضي من عدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وجوز الكثرة
النحاة قياسا اذ لا فرق بينها وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله وقد تعمل على غير
الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع في بعضها ولو حمل على
انه قد تعمل بعضها على اللغة الغير الافصح لم يبعد كما وقع في بعض استعمالهم
روي بيت النابغة الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد يرفع
الحمام وينصبه ويدخل انه ظاهر يفيد انه جميع الحروف حين لحوق ما لكن
على الافعل وفي المغني خلافه حيث قال وقد ترد ليت بلا ما الكافة فتلغى

عن الاختصاص

عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لمن يجيزه الى الربع وظاهر
القرينين ويجعل اعمالها ابقاء الاختصاص واعمالها على اصولها وردوا با
لوجهين قول النابغة انتهى وهذا يسير بان الغاء ليت واعمالها كلاهما مسموعان
وهو مخالف ايضا لقوله فتلغى على الافصح اخرجتها عن العمل لانها بسبب
لحوقها صيرورتها كالجزء منها فضعفت مشابهتها بالفعل صيره حيث البنا
على الفتح فان لا يغير الفاء لتفصيل الاحوال المختصة بكل واحد منها
بعد بيان الاحكام المشتركة بينهما ولم يتبين بعض تلك المكسورة والمفتوحة
لشهرة كونها للتاكيد فالمكسورة لتاكيد النسبة التامة والمفتوحة لتاكيد
النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر سماها جملة الضمير راجع
الى جملتها والمراد ما عبر بها ومن هذه العبارة شايعة في محاورتهم قالوا
سمي الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم استلزام المقدم
الاول للتالي وبعض القاصرين صحفوا العبارة لضمير التثنية
في سماها وكانت وعليها في حكم المفرد نبا وميز مصدر جزء لها مضافا
الى اسمها فمعنى بلغني انك زيد قايم بلغني قيام زيد وبلغني انك زيد
اي زيد بتلك وتنس على ذلك فكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام
وجعلها مركبا اضافيا كان المصدرية وجب الكسر في موضع الجمل
اي وجب الكسر في ان اذا وقع مع ما دخول لها في موضع الجملة وسد سيد
فلا ينتقض بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية واذا المفاجات فانه موضع

الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع ما دخولها سادة مسد
الجملة بل سد جزء الجملة واما ومحوها بعد علمت فسيجيء بتحقيقه من انها مفتوحة
صورة ومكسورة بمعنى في مع الجمل او ورد صيغة الجمع اشارة الى اختلاف
انواعها كما قالوا في باب الظهارات فكسرت ان يحتمل ان يكون مفعولا به تم
بسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا في قوله وفتحت ان والمراد بان هذه
الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة اي في ابتداء الكلام في شرح التسهيل
للعلامة المرادي ان بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع الظرف
من المبهم نحو قصدك فيجوز نصب ابتدائي بتقدير في والمراد عن الكلام
المعنى اللغوي واللازم المصادرة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون
ما بعدها كلاما مستانفا لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها سواء كان
في ابتداء كلام المتكلم او في اثنى في وسطه نحو اكرم زيدا انه فاضل نحو قوله تعالى
الا انهم هم السفهاء ونحو نعم انه فاضل نحو ما بيني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو
مرض فلان حتى لا يرجونه فان دخلت لم يقصد المصدر ههنا حصر مواقع بكسر
فالحاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر على ما ضبط في التسهيل سبعة الاول
مبتدأة وموصولا بها وجواب قسم ومحكية بقول وواقعة موقع الحال او موقع
جزأ اسم عين او قبل لام معلقة وزاد بعضهم تاسعا وهو بعد حيث ولا شك له
الامثلة المذكورة لا يمكن ادخالها فيما عدا المبتدأ فلذلك تمم لكونه موضع
الجملة لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في جملة بط لعدم افادته فائدة

تامة

تامة فلو فتحت في الابتداء يلزم الابتداء بالمفرد وما قيل ان كونه موضع الجملة
لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي ما لم يضم اليه ضميمة امتناع كونه مفتوحة
في صدر الكلام واذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من
غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة تندفع بان المقصد ان الجملة المصدرة
بان وحدها اذا وقعت في الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي المثال
المذكور لم يقع في الابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل بما بعدها قال ابن هشام
في امالي المسائل المنثورة ان انا تكسر في موضع ابتداء يكون خبر المبتدأ وفيه جزء
لتحقيق كونه في موضع الجملة لان مقول القول اشار بذلك الى ان المراد
بكونها بعد القول ان يكون مفعولا له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت
بعد القول للتعليل فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل والمراد ان يوقع
عليه القول اي التكلم اذا اريد المعنى لا يكون الا جملة بحقيقة او حكم لان التكلم
بالمفردات استقلالا باطل فلا يرد ان مفعول القول يكون مفرد اذا كان موجبا
معنى الجملة نحو قلت سحد بنا او قصة او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة
وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل ما اذا وقع بعد مفرد منقطع من الجملة
نحو اذا زيد قائم قلت طعم مدامة فانه بما له معامل الجملة ويحكى على ما كان
عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة اولا فالاول
ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعت مصدر نحو قلت حقا والثاني
اما ان يراد مجرد اللفظ اولا فان اريد به مجرد اللفظ ينصب مفعولا به ان لم

يريد به مجرد اللفظ بل كان مقتطعا من جملة فهو جملة في التقدير محكي فيقول
مقول القول حرج مما يكون نعت المصدر وهو قوله وما يؤدي معنى
الجملة لانه تعتبر عن القول لا يفسر ويقولون اذا اريد به المعنى خرج ما اذا
اريد به مجرد اللفظ ويقولنا حقيقة او حكما دخل المفرد المقتطع فصح
الحصر بذلك وبينه وما قيل ان كون مفعول القول جملة لا يمنع الفتح بعد لولا
في مثل قال زيد انك قائم عندي فقد عرفت انه قاعدة بان الكلام فيها اذا
كانت الجملة المصدرية وحدها مقول القول وفي المثال جزء المقول وكذا الحال
فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندك فتدبر حال كونهما
مع جملتها اشارة الى ان في كلام المصنف تسامحا حيث جعل نفس ان فاعلة
ومفعولة ومبتدأة ومضاف اليها باعتبار انها المصحح بضرورة
ما بعدها كذلك او مفعولة اي ما عدا مقول القول بقرينة ما سبق
ولانه يطلق القول عليه المقول دون المفعول ولا حاجة الى تخصيصه بغير
مفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت والله ذا
لقائم لانها مع جملتها ليست مفعولة بل قائمة مقام المفعولين اللذين
هما في الاصل جملة او مضافا اليها هذا باطلاقه يدل على انه يجب
الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة الاضافة الى الجملة
وهو المشهور في حيث وقال بعضهم انه من واقع الكسر وانما اذا وقعت
مضافا اليها لاذ واذا قالوا بوجه فيه نقل صريح في تعيين الفتح والكسر

والنظم

والنظم ان ما بعد اما ان اول بالمفرد وجعل الخبر محذوفا يجوز الفتح والا فالكسر
فهو مما يجوز فيه الوجهان كالفاء الجزائية واذا المفاجات وقالوا لانك
الخ غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولولان المقسم منه وقع توهم اعتراض
يرد على قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح به
المصرح في شرح المفصل حيث قال ثم اورد كالاعتراض على قاعدة المذكورة
وهو الفتح بعد لولا ولو وقرر ان لولا ولو انما يدخلان الجمل فيكون في
موضع الجمل فيجب ان يكسر بعدهما واجاب ان الفتح بعد لولا انما كان لانه
موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ فاذن لا تقع ان مع بعدها الا في موضع المبتدأ
خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه
يودي الى ذكر الخبر مع كونه فتطرح جزء في الاستعمال وليس هذا الموضع
كموضع اذا لان خبر المبتدأ بعد اذا جاز حذفه وذكره فيجوز الامران
واجاب عن الفتح في ان الواقعة بعد لو في قولك ولو انك منطلق انطلقت
وهو موضع ظاهر وقوع الجملة الابتدائية لو في قولك لو قام زيد لقمت
لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اي الانطلاق
فوقت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لا يكون الا فعلا قيل
خص لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد وانك اي زعما
ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد لو حرف الشرط
مبتدأ وفيه ان اللائق حينئذ ذكره في بحث لولا ولولا في مباحث الحروف

www.alukah.net

معمول للفعل الخ فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد المثالين الواجب دخول
لولا الخ لان التخصيص انما يكون على معاني الافعال دون الاسماء والحروف
نحو لولا انك قائم الصواب لوانك تقوم لان من شرط لو اذا وقع بعدها
مبتداء ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصورة عوضا عن الفعل
المحذوف بعدها كقوله تعالى وَلَوْ أَنَّهُمْ مَا يُوعَظُونَ وقد صرح به في بحث
حروف الشرط وانما قيدنا بقولنا اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر عنه فعل
كما في قوله تعالى وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ولعل الشارح قدس
سره اختار التمثيل بما يكون الخبر اسما لانه ابعد عن تعذب الفعل والاظهر
في كون ما بعد ان جملة والتمثيل بكفيه الفرض وبما قيل انه وقع في التنزيل
ما خبره اسم مشتق وهو قوله تعالى وَلَوْ أَنَّهُمْ مَادُّونَ في الاعراب وما
خبره ظرف وهو قوله تعالى ولو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس شيء
لان لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية او للتمني والكلام في الشرطية
فان جاز الخ اورد الفاء اشارة الى انه متفرع على القاعدة السابقة
ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد منهما صحيحا للمعنى المقصود
من غير تفاوت وجاز الامران بالنظر الى افادة المقصد والا ففي ذلك
رجحان احدهما بعدم الحذف فيه فجزاءه الخ قيل يرد انه لم يعهد بعد
الفاء الجزائية ارادة لفظ الجزاء لان جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء وليس
بشيء لان الفاء يدل على ترتيب الثاني على الاول لا على كونه جزاء بالمعنى

اللغوي

اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية بياداش او اكرامي ثابت لم قيل في كونه
مبتداء بحيث لا يتم ما اوجبوا تقديم الخبر ليلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة
فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير وايضا تقديم
الخبر ههنا واجب فالتقدير فثابت اني اكرمه وكلاهما ليس بشيء اما اول
فلانا لا نسلم ان حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون المعنى
فيه مختلفا على التقديرين واما الثاني فلما ذكر في المغني ان القائلين بانه
الواقع بعد لولا الداخلة على ان المفتوحة نحو لو انهم آمنوا جملة اسمية
بعضهم يقدر الخبر مقدما اي لو ثابت ايمانهم وبعضهم يقدر موخرا اي
لو ايمانهم ثابت لانها اما مبتداء او خبر مبتداء وعلى التقديرين معمول
العامل ارافع فيكون مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا
يرد ما قيل ان خبر المبتداء ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة
وكما قيل جملة معترضة فائدتها تاييد له نظر بقول غيره انه ليم في الصراح
اللئيم ناكس وبخيل يخدم قفاه كما يخدم العبد مولاه فالمراد بالعبد معناه
اللازم اعني الجانم وفي الرضي ليم صفعان في الصراح الصفعان زنده فما
وقع في تفسير الصفعان في شرح اعني الجانم الفاضل الاستوائي يعني
يضرب في قفاه ولئر متيه سهو ان ياكل لعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا
قيل من كان همه ما يدخل في بطنه فقيمة ما يخرج من بطنه او اراد انها
مع سوء اليهما كما في قولهم حب مذاكير وشتابت مفارقه بالجر لا بالرفع عطفا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على مثل من يكرمني الخ وانكان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثل
بلفظ الشبيه انما الشايع لفظ والنحو اي مثل عبد القفا هكذا في اكثر
النسخ ولعله سقط لفظة انه من قلم الكاتب يعني ان المقصد تشبيه بما وقع
بعد اذا اعني ان مع مدخوله لا مجموع اذ انه كما يوهم ظاهر العطف لانه المفهوم
على ما صرح به سابقا بقوله مما وقعت بعد اذا او وجدت في النسخة
بخط الشارح ح اي في مثل اذا انه عبد القفا ووجه التفسير غير واضح
وانما لم يقل وشبهها ليدل بتوهم ان المراد تشبيههما بكليهما نحو من يكرمني
اذا اني اكرمه فانه مشابه للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب مناب
الجزاء ومشابه للثاني من حيث وقوعه بعد اذا المفاجاة صورة
اني احمده اي هذا الكلام فيكون قد قال كلاما اولا اني احمد الله ثم اخبر
عن ذلك ولا يكون اني احمده معمولا في اللفظ لاقول لانه وقع خبرا
عن اول وان كان مقولا من حيث المعنى لان الاول الاقول الى
فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر ولا يتعين ان يكون الحمد هذا
اللفظ ولذلك قدم العلة ليحصل الحكم معللا فانه اوقع في النفس
قوله لانها في حكم العدم فهو بمنزلة الباء في كفى بالله التاكيد فقط لا دخل
لها في افادة اصل المعنى من جهة انه في محل الرفع على تجويز العطف
بالرفع سواء كانت المكسورة الخ اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا
لاحد الامرين لانه بيان لوجه التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها

وخبرها

الظرف

وخبرها لم يجيء في كلامهم واما وجه النصب في قوله لفظا او حكما فهو اما اشار اليه
بقوله في حكم المكسورة منه انهما منصوبان بتقديرين في بناء على ما مر من انهم جعلوا
المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم اي ان المكسورة في اللفظ او في الحكم
ويحتمل النصب على التمييز اي المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما
مر في شرح التسهيل في بيان فائدة قول مصنفه من الجملة منصوب بفعل يقدر
غالبا اسناده اليه سمعنا فالى الاول من انه اشار بقوله غالبا الى المنقول الى
ما لا يصلح لاسناده اليه ولا لابقائه عليه نحو استقاء الكوز ماء وكفى بالله شهيدا
وما احسن الحكيم رجلا واما ما وقع في شرح الفاضل الاسعردي اي كسر لفظيا
او كسرا حكميا مع بعده من حيث اللفظ غير سديد من حيث المعنى اذ لا كسر
حكميا في ان المفتوحة بل بنى في حكم المكسورة بان يكون الخ بيان لقوله
حكما فكان نظمه تقديمه على قوله المصدر بالرفع آخره عنه لطول بيانه ويقع
الفصل الكثير بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف بتاويل
الجملة لانه نائب مناب مفعولين كانا في الاصل جملة ولذا جاز دخول لام الابتداء
في المفعول الثاني قد حكم المكسورة بخلاف اعجبني ان زيدا القائم فانه
لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا وهذا لا ينافي كونهما بتاويل
المفرد ولذا لا يجوز حذف احد مفعوليه فان لهما شبها بالجملة من حيث
انه باب علمت من نواسخ المبتدا والخبر وشبها بالمفرد لكونهما بتاويل
المفرد لا يصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عليه بالرفع وفيه اشارة الى بطلان من جوز ذلك ويشترط مضي الخ فانه
اذا مضى الخبر بتقدير المعطوف خبر آخر يكون معطوفا على لفظ خبر لان العبرة
في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف
المفرد على المفرد فانه رفع انه اذا قدر المعطوف خبر يكون معطوفا على محل خبر ان
دون لفظه ليستحق عامل المعطوف على اسم ان وخبرها والعطف على محل خبر ان
لم يوجد في كلامهم ثم اعلم ان قوله جاز العطف الخ اشارة الى جواز وجه آخر
مثل العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عموما
والعطف الضمير المستتر في الخبر اذا كان مشتقا ومقدما على المعطوف
فان قيل اذا جاز عطف الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد
مع ان العطف على محل المفرد خلاف القياس قلت فائدته التشريك في معنى
التاكيد المستفاد من كلمة ان وان لم تكن عاملة كما في صورة المخففة
الملغاة وفي قوله على اسم ان المكسورة رد القول الخبر ولي حيث جعل
الرفع محلة مجموع عمادون اسمها ولا تجرد له والمرفوع هو المجرد لانه
على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها مجردا ولان المبتدأ هو الاسم
والمجموع ليس اسما ولا في تاويله وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع في
استعمال الفصحاء وان جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمي
والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان والتاكيد ايضا مثل ان
زيدا وعمرو قائم يحتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبرا ان والجملة

بالرتبة

بالرتبة في احكم المعنى من يك امسي بالمدينة منزله نحو اني ورفيقا بها
لغريب وان يكون خبرا ان محذوفا وهو ربط لانه كاجتماع علتين مستقلتين
على معلول واحد في مثل انك وزيد ذاهبان اي فيما لا يظهر فيه الاعراب
فيشمل نحو ان موسى وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما
لم يقل ولا ان لكونه خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر في ذلك لم يكن
لتقدير الاعراب اثر بطريق الاولى تم المذكور في التسهيل ان لكسائي يوافق
الكوفيين وان التفصيل المذكور مذهب الفراء وصوبه الرضي والله
اعلم بالصواب وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى
ما بعده لعدم بقاء معنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى الانشائية
فلا يكون اعتبارها في حكم العدم نحو ان زيدا القائم استدراك بذلك
الى انه افاد دخل الجزء المتاخر كيلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان كفى الدال
زيدا ولعالم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التاخير وبعض الشارحين
تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل
ضمير بينهما راجعا الى احدهما اذا فصل وذلك الفصل لا يكون الا بظرف
هو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار
لزيدا قائم لان فيما بعد الخ لان هذه اربع صور اذا وقع فصل بين ان
واسمها بخبرها او بمعموله ويجعل خبرها يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل
بينهما يدخل على خبرها الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه حينئذ يدخل اللام في

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المتقدم على الخبر باتفاقهما انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على
الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر ولا شك انه يلزم ح
توالي الحرفين وان لم يغير معنى الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا
وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع
ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها اللام باقي الحروف لانها مغيرة لمعنى الجملة واللام
يقتضي بقاء الجملة الخبرية لا يوافق اللام الخ يعني كان ض اللام ان لا تجامع
ان المكسورة ايضا يطلبها صدارتها لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لها
بكونهما بمعنى واحد فكانه لم يسقط صدارتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها
ولم يقتصر معها سقوط صدارتها ولكنني من جرها العميد في القاموس
العميد الحزين الشديد الحزن وفي بعض الشروح يقال فلان عميد اي سقيم
المرض لا يقدر على القعود بالوسايد وفي الحواشي الشريفية على الرضي العميد
هو الذي هده العشق في الرضى اما ان تنشده اما ان يكون شاذا واما ان يكون
في الاصل لكن انني فخففت بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكن هو الله
ربي انا فاما منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا فيلزمها اللام ذهب
ابو علي الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الغاية قد تعمل فيما قبلها و
بالعكس وان كنا عن عبادتكم لغافلين ونحو قول الشاعر :: وحبت عليك
عقوبة المتعمد :: بالله ربك ان قتلت لمسلما :: اجاب عنه ابن مالك
بان رتبة التقدم فكانه مقدم لفظا ولهذا اي لاجل اعمالها قليل فلذا

بين المخففة

بين المخففة والنافية ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها لتاكيد
النسبة الثبوتية لا تجامع النفي ولانه لما حذف القول بالتخفيف كان
الزيادة في المخففة اولى ليكون كالعوض عن المحذوف فلطرد الباب اي باب
ان المخففة وان لم يجز العلة المذكورة في صورة الاعمال ولان كثير
فاللام في صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لا في كل
فرد فلا يجتمع ان هذا النكتة لا يغني عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن مقابلته
لطرد الباب فلا يحسن ح ويجوز دخولها اح وح يجب الغاء ها والاكثر كونه
افعل ماضيا ناسخا ما لم تكن الكبيرة وان كاد واليفتنونك وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وروية ان يكون مضارعا ناسخا نحو قوله تعالى وان يكاد الذين
كفروا ليزلقونك وإن ظننك لمن الكاذبين كذا في المغني وح لا يدخل اللام الا
على الجزء الاخير وهو الخبر كما مر في الاشكال كذا في الماضي اي من الافعال الخ
فالاضافة لادنى ملابسة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال
المقاربة لا غير اي غير من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد
بقيد فقط والقرينة قوله خلافا للكوفيين في التنجيم خلافا الكوفيين اي
يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفة كائنة في ضمن التنجيم فانه نوع منها
فلا يرد ان الصواب في التخصيص لان الخلاف في الشيخ ارتكاب تقضية ذلك حاجة
الى جعل في بمعنى اللام للتعليل ثم ان الكوفيون لا يقولون بان المخففة من
المثقلة فان مذهبهم ان وان نافية واللام بمعنى الا سواء كان بعدها الجملة الاسمية

الحكمة تراعى في النوع لا في كل فرد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان الفعلية فالمعنى انهم يخالفون في تعميم صورة ان مع الله اللزوم او في تعميم
ما هو ان المخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح التسهيل والا
الثاني حواشيه نا قلا عن الشيخ جمال الدين هشام بالله ربك الخ قال رحمه
الافاضل المراد بالية بالباء الموحدة والمشدد ابن جني في سر الصناعة شذ
بيمينك ان تفعل لسنا كما قال انك قلت فذلك وجبت عليك عقوبة
المتعمد اي القتل قصاصا وهذا واذكان بيانا للواقع تسهيل للقصاص على
المخاطب كذا في شرح المفصل شاذ لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز
ان قام لانا وان قعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم
ان تزنيك لتفسك وان تسينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا كذا في المغني
قال المصنف في شرح المفصل وبهذا رد مذهب الكوفيين اذ اصح التمسك بالاية
تقدير ضمير الشان في ذلك بخلاف تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية
كما في زيدا انما قام زيد مقام انما زيد قائم فعمل الخ ويشترط ان يكون
خبرها جملة ولا يجوز ازادة الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كذا في المغني
اكثر قال المعمر في امالي المسائل المتفرقة الشبه في ان المفتوحة من حيث
اللفظ والمعنى واما الاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوح الابد كالماضي واما
المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فهو ان العرب عطفت
على محل اسم المكسورة ولم يعطف على محل اسم المفتوحة كما لم يعطف
على محل معمول الفعل كما سبق في بحث ضمير الشان لان المذكور

بينه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليلة فاطلوا
لا طائل تحتها قوله نعم وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم جواب القسم
ولام لما المفارقة زيدت بعدها دفعا لكراهية اجتماع اللامين والكوفيون
يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفينهم او به نفسه وبه قال الفراء ورد
بان اللام لا يعرف في كلامهم معنى الا كذا في شرح التسهيل بحسب النظم
واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير
للمعنى دون الاضعف فقدر دا الى ضمير الشان لانه بحسب تقدير
معمول يكون للجملة مع تقدير كما كان قبله ومع ذلك ضمير الشان
وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشان وقدره سيبويه انه يا ابراهيم
قد صدقت الرؤيا انك فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
بل تساويهما بحسب النظم مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة المصلحة
وهي الجملة الخبرية فلا يفسر بالانشائية نص عليه في شرح المالية للشيخ
السيوطي سواء كانت اسمية او فعلية اذا لم يدخل عليها ناسخ المبتدأ
فلا بد ان يكون جملة اسمية واذا دخلت عليه يجاز كونها فعلية ايضا
فلو انك الخ بفتح الكاف والفاء وعن ابن الانباري انه نقل عن
الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول لو انك في يوم الرخاء
والسعة والزمان الذي لا يوجب الفرقة سالتني عن افارقك
لم ابخل بذلك وطلبت رضاك وانت صديق محبوب كذا في شرح

البيان المفصل ويلزمها مع الفعل التصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون
خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق بعد
دخول ان المصدرية عليها فتناع تاء وبلمها بالمصدر والاسمية اما مجردة
او مصدرة بلا او باداة شرط وابرب او بكم نحو ان الحمد لله رب العالمين
وان لا اله الا الله وعلمت ان من يضرب اضربه وعلمت ان رب خصم
وعلمت ان كم خادم لي وقيد في التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله غالبا
احترازا عن نحو قوله علموا ان يوءملون بخارا الخ قبل ان يسألوا بأعظم
سؤال وذلك ضرورة من قرأه مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة
وهذا عند البصريين بين بي الناصبة للمضارع اهلت على ايا اختها
اي الفعل المتصرف الخ في التسهيل او بفعل يقترن غالبا ان تصرف
ولم يكن جامدا كعسى او بلو او لحرف تنفيس او نفي اختي بني بناء المضارع
والنشر على كليهما فاعرفه كما لا يخفى ثم اعلم ان الشارح ذكر الامثلة الاربعة وقع
ان بعد العلم اشارة الى انه يشترط في المخففة ان يكون بعد علم او ما
يؤدي معناه لم يعد الظن الغالب الجاري مجراه نحو حسبوا ان
لا يكون فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانه لا يقع بعد العلم
وما في حاكمه فالفارق متحقق بينهما فلذلك قال اللهم الا في امالي الشجري
التفرقة امر اردوا بها هذا الامر فجعلوا الامر الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم
فارق خارجي قد يقع الذهول عنه لواسطة البعد الفرق بين المخففة

وبين المصدرية

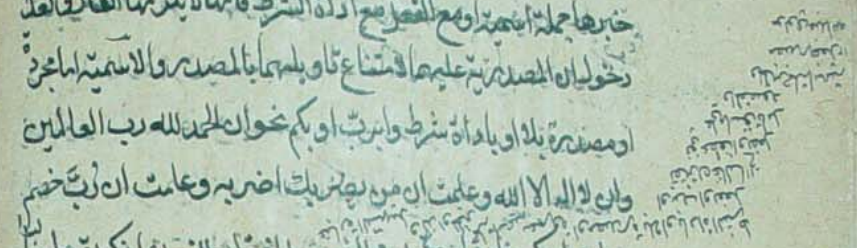

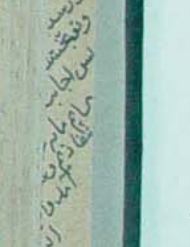

وبين المصدرية لوقوع الالتباس فيهما اما لفظا واما معنى فلكونها
حرفا في المصدرية واما حصل الفرق لان المصدرية لا يجتمع بهذه الامور
اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها في العمل واما
معنى فلان حروف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال فلا تجامع الناصبة
للفعل لانها ايضا مخلصة له فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصح فعلا دخل عليه
بالجملة مستقبلا واما حروف النفي فزيادة مضارعة مع تلك الحروف الثلاثة
ولذا لا يجمع بينهما وبما ذكرنا وجه تخصيص اختيار هذه حروف للفرق مع ان
الفرق لمجرد الفصل عض اوحرف النفي نحو علمت ان لم يقم زيد يقوم وما
قام وما يقوم فانه لا يحصل الفرق في الاولى فتعين الحروف الناصبة
للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من حروف النفي
الا بلا كقوله ويعجبني ان لا تقول قبيحا وقد مر انا في الكلام نقول علمت ان لا يقوم زيد ان لا يقوم
فلا بد من التصرف في عبارة الشارح بان يقال المراد لا يحصل في جميع
الصور بمجرد الفرق فانه يجتمع في بعض الصور كما لا يخفى ان عن به الالتباس
في المخففة والا في المصدرية هكذا في النسخة التي رأيناها والصواب
ان عن به الاستقبال في المصدرية والا في المخففة لان المصدرية تختص
المضارع للاستقبال دون المخففة اي لا تختاره وهو الغالب عليها
والمتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف
كان زيد قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان

للخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه وانا يقم كاني امشي وفي
الرضي الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قايم الا انه لما حذف
الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم
لا الى الموصوف المقدر فلذلك يقول كاني امشي ولا يخفى ما فيه من
التكلف ان يتوجه القايل من كان زيدا قايم افادة الظن بقيامه لا تشبيه
برجل قايم ويجيء للتحقيق والتقريب ايضا ذكره في المغني حملا الى الف جهلان
ذكر هما المص في شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة
لادى الى ان يكون مع جملة جاز او مجرورا فلا يكون كلاما مستقلا
ويحتاج الى تقدير المتعلق وهو يقطع بانه كلام مستقل لظهور دفعه
بانه يحصل بالتركيب احوال لم يكن قبله ومذهب خليل الخ فهي عنده
للتشبيه والتاكيد في معنى اللبيب انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالاجماع
عليه وان خرجت بسبب صيرورته جزءا ويخرج مشرق ويرمي
وصدر والمعنى واحد الحقة بالضم معروفة واراد الحقباء ويجوز
ان يكون مما يحذف منه تاء التانيث عند التثنية وجعل النحاة مشرقا
لبياضه وسفنه تديه بالحقين في نهوضها واكتنازها ويجوز
ان يقال الا في الرضي لكن لازم الفعلية التي ما لزم ان المخففة من
حروف العوض فهي اضعاف والشان بعدها اجراء لها مجرى ان
وقال الكوفيون الخ في الرضي ولا يخفى انه لتكلف فيما قالوا نيه

نقل الحركة

مقصود الاول

وللفي زيد وجه يضعي لونه وفيها
مناحر تحقين في الاستدان
والنهود والاوساط

نهود الارتفاع والاكتناز
باجتماع والاسلاء

قوله ويجوز ان تصير الخ وهو اولى بعبارة
الكتاب هنا حيث قال لها وتخفف فتلغى حيث
قال احدى ان تشدد يا صعيف الامع ان
الخفف فتلك كسرا الضمة ثم
الكاف ١٢ للاعصام
الدين ٢

نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى ومعنى الاستدراك الخ اي
عرفا واما لغة ففي التاج الاستدراك درياقة جيزي وفي الصراح استدراك
تدارك سيانات ليس السين فيه للطلب وفي الحواشي الهندية اي لطلب
درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقدير من
نقل المعرف من المعنى العام الى الخاص اي تغاير معنويا بحيث يكون
معنى الاول مرهما للنقيض الثاني وجعل الشم الرضي الاخير اظهر لعل وجهه
ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصد المتكلم مجاء زيد ولكن عمرو ايضا يجيء
افادة ان للحكمين المتغايرين متحققان في نفس الامر فاد المفيد لذلك
جاء زيد لم يجيء عمرو بل مجرد دفع التوهم الناشي من الكلام السابق
فهو لاتمام الاول فيكون للاعتراض وما قيل ان الاعتراض لا يكون
لدفع التوهم وفي آخر الكلام مدفوع بانه دفع التوهم مستفاد من لكن
لا من الواو والمختار الرضي ان الاعتراض يكون في الآخر ولذا قالوا ان
الواو في ان الوصلية للاعتراض وعليه المحققون وليت للتمني وفيه
انك بابدال الياء تاء وادغامها في التاء فيدخل على الممكن اي ممكن
الوقوع ومستحيل الوقوع عادة وان كان ممكن ذاتيا ولا يدخل على
واجب الوقوع فلا يقم ليت غدا يجيء في الرضي ماهية التمني تحبة
حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله اولا فيستعمل في الممكن
المترقب وغير المترقب وفي المحال واجاز الفراء الخ اي اجاز الفراء

الاعتراض يكون في آخر

نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى ومعنى الاستدراك الخ اي
عرفا واما لغة ففي التاج الاستدراك درياقة جيزي وفي الصراح استدراك
تدارك سيانات ليس السين فيه للطلب وفي الحواشي الهندية اي لطلب
درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقدير من
نقل المعرف من المعنى العام الى الخاص اي تغاير معنويا بحيث يكون
معنى الاول مرهما للنقيض الثاني وجعل الشم الرضي الاخير اظهر لعل وجهه
ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصد المتكلم مجاء زيد ولكن عمرو ايضا يجيء
افادة ان للحكمين المتغايرين متحققان في نفس الامر فاد المفيد لذلك
جاء زيد لم يجيء عمرو بل مجرد دفع التوهم الناشي من الكلام السابق
فهو لاتمام الاول فيكون للاعتراض وما قيل ان الاعتراض لا يكون
لدفع التوهم وفي آخر الكلام مدفوع بانه دفع التوهم مستفاد من لكن
لا من الواو والمختار الرضي ان الاعتراض يكون في الآخر ولذا قالوا ان
الواو في ان الوصلية للاعتراض وعليه المحققون وليت للتمني وفيه
انك بابدال الياء تاء وادغامها في التاء فيدخل على الممكن اي ممكن
الوقوع ومستحيل الوقوع عادة وان كان ممكن ذاتيا ولا يدخل على
واجب الوقوع فلا يقم ليت غدا يجيء في الرضي ماهية التمني تحبة
حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله اولا فيستعمل في الممكن
المترقب وغير المترقب وفي المحال واجاز الفراء الخ اي اجاز الفراء

www.alukah.net

نصب الجزئين بعد ليت قياسا مطردا يدل عليه لفظه اجاز قوم ايضا انه لا خلاف في جوا
هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه كما ايدل عليه بيان الشم لان ذلك البيان انما هو فيما
وقع في الاستعمال اتمنى زيدا قائما وهو متعد الى مفعولين كذا في الحواشي الهندية
اي اتمناه كائنا على صفة القيام بمعنى معنى تمني كون زيد ذات القيام تمني
حصول صفة القيام له واجاز الى توجيهه الكسائي مطردا في النكرة والمعرفة
بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجري في بيت الكتاب هذا الرجيع على الفتى
والمشيب كان هو البدي الاولا اي ليت ايام الصبي لنا كائنة بدلا
من لنا الشباب والبات الى نيابة الجار والمجرور المحذوف عن عالمة ومحتملا ضميره
ولعل للتراخي وذهب الاخفش والكسائي الى انها يكون للتعليل بمعنى اللام
وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى انها يكون الاستفهام نقل البعض
عن الفراء ان لعل شك وقال بعضهم وكونها للتعليل والاستفهام والشك
خطاء عند البصريين كذا في شرح التسهيل وداع دعانا الى يقم استجاب له
واستجاب به بمعنى اجابه اي رب داع دعانا هل يجيب الي الندي اي هل احد
يسمع المحتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت لعل
الى المعوز قريب منك فيجيبك ويمنحك فانه للجواد والشاعر يقول هذا على
طريق التلهف والتحسر على فقد من فقد كذا في شرح ابيات الكشاف ثم
وقد يلحقها التاء فيختص بعطف الجمل ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
ثمة قلت لا يعنيني بكسر الهمزة وقد تقلب ميمها الاولى ياء وقد تقلب نونا

ويحذف

ويحذف وعند الاكثرين عطف بيان او بدل لانا لم نر عاطفا يطرح المعطوف
دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه ويقع تفسير الجمل ايضا واذا
وقعت بعد القول وقبل فعل مسند للضمير وحكي الضمير نحو قول استكنه
اي سالته كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولو جيت بادكمان اي فتحت فقلت اذا سالته
لان اذا ظرف لقولك فالاربعة الاول الفاء للتفصيل اي الحروف العشرة
بعد استدرك اشركها في التشريك ثلثة اقسام باعتبار حصول الحكم فقسم يثبت
به الحكم للتابع والمتبوع جميعا وهي اربعة الاول وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه
وهو او واما وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان احاد
كل قسم تفترق باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد في الاخر الجمع اي الجمع
بين الغريمين وما في حكمهن كونهما مسندين او مسندا اليهما او مفعولين او
حالين ونحو ذلك وبين الجملتين في حصول مضمونيهما واذا دخل عليه
النفي افاد نفي الجمع اما بانتفاء احدهما واذا قصد التفصيل على الاول
جيئ بلا الزائدة بعد الواو ونحوها جاءني زيد ولا عمرو مطلقا الخ
اي لا يفهم منه الترتيب او يفهم منه الترتيب فالاربعة تشترك في مطلق
الجمع والواو للجمع المطلق اي حصل الفعل الخ جزء لقولك قولك يتأول
معناه بمعنى انه لا يفهم الخ فعطف الشيء على صاحبه وعلى سابقه
وعلى لاحقه فقام زيد وعمرو واحتمل ثلثة وجوه كما نقل عن المبرد
ذلك وبعض الفقهاء واعدها بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقال ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب اكثر وبكسره قليل كذا في المغني
لابن هشام اي للجمع مع الترتيب في ناج الزهبي الترتيب يكاد ليس بكثير
فراكردن فيس للجمع بمعنى اشتراك المعطوفات في الحصول معتبر في الترتيب فكذا حاجة
زاد الشمني بمفهوم السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا
الى تفسير بالجمع مع الترتيب . بغير مهملة اي بشرط عدم المهملة فاين
المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح في مطلق الترتيب
لا في ترتيب المطلق وانما لم يقل وثم للترتيب بمهملة بشاعة التنكير
غيران الا هكذا قال الجزولي وقال الرضي والذي ادى ان حتى لا مهملة
بنفسها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة والضعف
على سائر اجزاء المتبوع وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق وقد يكون
في اثناء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارجي لا يعتبر فيها كما لا يعتبر للمهملة
انما المعتبر فيها الترتيب ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ويجيء
في كلام الشارح دفعه بحسب ما اقتضاه وضعها فانها موضوعة
للمتدرج الذهني جزء قوي او ضعيف قد الصفة الخ والمراد بالجزء اعم
ما هو جزء حقيقة وما هو كجزء منه في الدخول في الحكم السابق نحو اعجبني
الجارية حديثها ويمتنع ان تقول حتى ولدها والضابط انها تدخل
حيث يصح دخول الاستثناء المتصل وتمتنع حيث يمتنع كذا في المغني
قال يعطف بها الجمل . من حيث انه قوي قيد بذلك ليترتب عليه قوله

ليفيد

ليفيد قوة او ضعفا ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المعطوف
عليه ليفيد الخ ليدل عليها اي ليس المراد الافادة في الخارج بل في الذهن
فتعلم الخ ان يجعل الخ في العاطفة معنى الجارة لانها فروعها مع الواو والعاطفة
فرعاية المعنيين يشترط ان يكون مدخول جزء لحصول الاشتراك في الحكم قويا
او ضعيفا ليحصل معنى الغاية وقد اشتهار الفعل الخ فيصير الكلام ايضا في
الشمول بخلاف ما اذا لم يذكر نحو قدم الحاج وثانيهما الخ اشار بذلك
الى دفع ما نقلت سابقا من الرضي باده مراده الجزء وفي قوله غير ان المهملة
في حتى اقل المهملة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها معتبرة
في حتى لان التدرج الذهني في تعلق الفعل اجزاء المتبوع يقتضي اعتبار
المهملة في تعلقه بعد دخولها على رجالتهم ارتحل خلاف الفارس والجمع
رجل مثل صاحب وصحب ورجالة ورجال كذا في الصحاح وفي الحاشية
جمع ماشٍ كذلك الاشتهار الخ يعني ان المقصد من اعتبار القوة والضعف
ليس الا ليصح جعله غاية ويحصل المقصد اعني شمول الفعل جميع اجزاء المتبوع
والاشتهار الملائم في يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة
او الضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكر الشمني وجهها
لعدم دخول حتى العاطفة على الملائم لكنه مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها
على الجزء الاضعف او الاقوى يفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للتغاير
قوة او ضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح

ان يدخل غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف
بكذا في الشمني وانما تمسك بعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا لا
مخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب كما وقع
في بعض الحواشي الرابية الحواشي الهندية لكنه لو لم يقل ليشمل الجار ولم يمثل
بنحو البارحة حتى الصباح لا يكون توجيه كلامه بان مراده بقوله او حكما ما
اعتبر جزءا منه بالنسبة الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبني الجارية حتى
حديثها وضوء تني السيادات حتى عبدهم اي للدلالة اشار الى ان الا
في الاحد الامرين ليس صلة الوضع لان او ليست موضوعا لاحد الامرين
مبهما عند المتكلم اي للشك بل الاحد الامرين سواء كان مبهما عند المتكلم
فيكون للشك او معلوما عنده فقد يه الايهام على السامع والتفصيل
او الاباحة او التخيير او التسوية فانه مدلول احد الامرين والخصوصيات
مستفادة من القرائن الا ان استعمالها في الشك اشيع فلذلك بينه المصنف
ومعنى كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئي المبهم من الامرين
المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاجا الى ذكر
الامرين للخصوصين بخلاف لفظ الاحد وما قيل اي الفائدة الافادة
احدى النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او الثبوت
الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة
او ثبوت الحكم ليست مدلولا او وانما يستفاد من الكلام الذي فيه او

قال عند

يخد المتكلم بناء على ان الالفاظ لافادة ما في الاذهان بكل من الامرين اذ لا يجوز
ان يراد لا قطع واحدا منهما وطمع الآخر بقرينة الاثم والكفر والعموم مستفاد
الخ اعلم انه لا فرق في اصل الوضع بين المثبت والمنفي في ان الحكم على احدهما دون
الآخر مثلا رايت زيدا او عمرا ورايت زيدا او عمرا ومعناهما رايت احدهما
دون الآخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا ومعناهما اضرب
احدهما دون الآخر الا اذا كان للمعدود اكثر من اثنين نحو رايت زيدا او عمرا
او خالدا او ما رايت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى الاولى رايت احدهم
دون الباقيين ومعنى الثاني ما رايت احدهم ورايت الباقيين وكذا الحال
في الامر والنهي هذا هو مقتضى اصل الوضع ثم جرى عادتهم انه اذا استعمل
لفظ احد او اي في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب
فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب
ويصح ان يقرأ على كلاهما كذا في الرضي وام المتصلة اذا دان يبين الفرق
بين الثلثة وبدله من القريب لازمة لهمزة الاستفهام لفظا او تقديرا
دون بل لكون الهمزة عريقة في الاستفهام اي غير مستعملة الا يعني ان
اللازم هنا بالمعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية بجسپيندن وليس بالمعنى
المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشيء حتى يرد ان
الصواب وام المتصلة يلزمه همزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام
المتصلة استعملت الهمزة دون العكس يليها احد المستويين والآخر الزيادة

وكتب ايضا على قوله بين اصلي المتصلة
وزيد في المتصلة اي بينهما المتصلة ١٢
وزيد في المتصلة الجملة ١٢ من ١٢ ١٢

يكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفرد ان بعد ما بتاويل المضاف عليه لاي نحو
ان يدعندك ام عمرو اي ايهما عندك واني المدار زيد ام عمرو في السوق اي في
اي الموضعين بعد ثبوت احدهما تعلق الظرف بلى قريب من حيث الافظ بعيد
من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس لطلب التعيين لانها مع الهمزة
بمعنى اي واي ليستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه
بتقدير استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تع سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم مما اريد به التسوية فالهمزة وام جردتا
عن معنى الاستفهام واستعملتا بحرا لاستواء في معنى مجازي فلا يردان ام ههنا
للاستواي في الواقع فلا يصح قوله عند المتكلم واختلف في تركيبه فقيل ان
الفعل بتاويل المصدر مبتداء وسواء خبره اي الانذار وعدم الانذار سواء
وقيل بالعكس لان الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتداء محذوف
اي الامران سواء والجملة دالة على الجزاء وقولك امتّ ام نعمْ ام تعدّ ام تنعمْ
بمعنى ان قمت او تعدّ ان بعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط يدخل
على المحمول وايد بعلم وقوع الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم للشرط وح يكون
تركيب الخ هذا تكلم مخصص وتقريع للشيخ على نفسه اللهم ان يقال المنقول
عن سيبويه وهو الكلمة كما في الرضي فالمشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام
السابق اعني التي المخالفة بين ما وليا هما وقوله ان يدا راي ام عمرا
كناية عن المعادلة بين ما وليا هما وح يكون تقريعا للجزئي على الكلي والاولى

نزكه

نزكه لا يعد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف وان يصدق عليه
فيه ضعيفا بالنسبة الى الافصح لانهما لا يفيدان التعيين لان نعم لتقرير ما
سبق ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين فانه يصح
الخ فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال العلم في شرح الكافية فان اجيب
بالتعيين فزيادة على السوال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل
الجواب مع زيادة لان المقصود عن اصل النسبة تيصح الجواب
بنعم ولا لدلالتها على ثبوت النسبة او النفيد وقد يجاب لتحقيق المقام
بان ما ذكره المصنف حكم اكثري وقد يجاب بام المتصلة على سبيل القلة بنفي
كلهما وقد تبع الفاضل الهندي في جعل في كلا الامرين جواب ام المتصلة
وفي الجواب انه تخطية المتكلم حيث قال فان قال السائل ان يدا عندك ام عمرو
وليس احدهما عندك كان مخطيا في السوال فنقول ليس عندي زيد
ولا عمرو فتبين انه غلط والحق انه ان اريد به اجابة السائل فليس بجواب
وان اريد ما يكون في مقابلة سوال ومخرجا له عن التردد فهو جواب
والظاهر هو الثاني فالمشار اليه آه تقريع على تفسيرين ثم فوالمضعفين
بمعنى واحد على شرطين احدهما ان يكون ما يليه احد المستويين
والآخر الهمزة والمتقرع عليه عدم جواز التركيب المذكور والثاني
يطلب التعيين والمتقرع عليه كان جوابه بالتعيين لا نجاوعن
سماجة لان المذكور سابقا حكم واحد لاحكمان حتى يشار الى كل منهما بانه لا

قد يجاب بمنع ان قد الداخلة على الماضي تفيد التحقيق دائما بل قد تكون للتقليل
في اعتقاد المخاطب او للتقريب كما في قد يصدق الكذوب وقد يجاب بان المراد
بالتعيين ولو بالنسبة الى الاول ان يكون نفيا لكل منهما على سبيل البدل
نفي كلها وح اخص من الاول ولا ما فيه الا ان يقال ان نفي كل منهما
بالتعيين ولو بالنسبة الى الاول نفي لكل منهما على سبيل البدل

عندك م

نزكه على شرطين احدهما احد المتقابلين
وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما بطل
التعيين ١٢ امصحح

وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه اعادة اسم الاشارة يقتضي ان يكون
المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار على طريقة اللف والنشر اي
الشرطين ولشرط الحكمين لكان احقر واحسن لكن ما ذكره المصنف اظهر
لعدم الاحتمال فيه على تقدير رجعل كل واحد منهما اشارة الى شرط في الاضراب
عن السوال سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد الانتقال
من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه فلا يليها الا جملة وان
ظاهر الجزائيين نحو ازيد عندك ام عمر وعندك او مقدر احدهما كما في مثال
المتن للشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل المعنى وقد يجيء للانكار نحو
قوله تعالى ام يقولون افتراء وقد يجيء بمعنى بل وحدها كقوله تعالى ام انا خير
من هذا الذي هو مهين ونحو ام يستوي الظلمات والنور ان المنقطعة
وهي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطع على غير قياس كانهم جمعوا قطعا
كذا في الصحاح كما تقول ازيد عندك الخ هكذا في بعض النسخ التي
رايناها والصواب ام عمر وعندك بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ
لا في اللباب والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام بالمعنى
خيفة اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها
متصلة لاشتراك الجملتين في الخبر مع تساوي التعظيم والتفصيل الم
بعدام ان كان مفرد الفظا او تقديرا فهي متصلة ويلزمها الهمزة اما الاستفهام
الطلبي او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر ويقع هل قليلا

والكان

وان كان جملة فان لم يمكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء كان جزا او استفهاما
بغير الهمزة او بالهمزة للانكار قبلها همزة الاستفهام الطلبي فان كانت الجملتان
فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل
فتساوي النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاولى ان يكون منقطعة لامكان
الوقوع مفردها فعدولك الى الجملة دليل الانقطاع وان كانت الجملتان غير
مشتركتين في جزء رسوا راشتركتا في فضلة اولا فهي منقطعة عند المتاخرين
خلافا للمصنف والاقدمين فانها يجوزان الامران وقال الرضي وان وقع الاختلاف
بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او بتقديم جزء احدى الاسميتين وتاخير
جزء الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير متساويين النظم نحو ازيد عندك
ام عمرو فالنظم الانقطاع اي غير مستعملة الا معربا اي غير مستعملة ايضا العاطفة
الا مع ما قبل المعطوف عليه افاد ان الذوم بالمعنى المتعارف ومن حيث الا
يعني اذا عطف الخ اي اريد العطف بقرينة قوة العطف في المفرد انهم يعبرون
بفعل عن ارادته واكثر ذلك بعد اذا وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف عليه
كما في المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر ما العاطفة
لا قبله والعبارة تقتضي ذلك يلزم ان يصدر الخ افاد ان قيل ظرف
للازمة وانما قال المصنف ههنا مع انما ربما تاتي للازمة لان ام المتصلة
كونها بمعنى اي الامرين تقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة له بخلاف
اما فانها موضوعة لاحد الامرين فهي يدل على شك المتكلم او ابهامه من

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ابتداء التكلم الى قائمة لانه عرض له في اثناء الكلام والتمام اما الاولى لاجل افادة
المخاطب ذلك من اول الامر ولذلك قد يترك اما الاولى في الشعر فهي لازمة
معها لام لها يجوز ان يصدر الخ فعني الكلام مع اما على احد الشيئين وما
مع او فان تقدم اما فهو كذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى
الشك او الابهام بعد ذكر المعطوف عليه الجواب الخ الجواب ان ذكر اما
للمهلة في شرح المفصل بل التنبيه على الشك الخ هذا اولى مما ذكر المص
من ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا لعطفها على
اما الاولى وفائدة التنبيه على ارتباط ما بعدها بما قبلها وليس ابتداء كلام في الرضي
عطف الحرف على حرف غير موجود في كلامهم فالصواب ان الواو زيد لتاكيد
العطف لجيء اما غير عاطفة ووجب لعقارنتها غير العاطفة في التركيب
بخلاف ثم حتى يمكن ان يقال كلامهم ان الواو لعطف اما الثانية مع ما دخولها
لافادة الارتباط وعدم البداء واما العطف مدخولها على مدخول اما الاولى
لافادة الشك فكلمة لا النفي الخ قد يجيء الا بعد الاثبات اللفظي والمعنوي نحو ما زال
قائما الا قائما ولا يعطف بها الا بالاسم وعطف المضارع بها نادر بطرد الحكم
الخ هذا التفصيل عطف المفرد بلا واما في عطف الجملة على الجملة فللاضراب اما
بالابطال نحو قوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون
اي بل عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى و
ذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا وهي في ذلك كلمة حرف ابتداء

لا عاطفة

لا عاطفة على الصحيح كذا في المغني فلذا لم يتعرض الشارح ويجوز ان يوافق
ما بعدها لا قبلها اثباتا ونفيا قال الله تعالى انكم لتاتون الرجال شهوة من
دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقوله ام يقولون افترى بل هو الحق من
ربك والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد اي اذكره لم يكن
متعمدا وكان خطاء عمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فهي في النفي والاثبات على طريق واحد
تثبت الحكم الذي كلمة عن متعلقه بالمنفي واللام تثبت فالواو لذا لا يجوز
النصب في زيد قائما بل قاعد ويتعين الرفع في حكم المسكوت عنه جاز ان
يثبت وان لا يثبت فهي نقيضة لا في ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا
وما قيل لا مثبتا اذ لا يكون في المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل
فلا بد ان يكون لكن بعد النفي فيكون الايجاب الخ اي الاثبات ما ينفي
عن المتبوع مع الاستدراك فيكون لازما الخ اي الانتفاء عن الاول
باق بحاله لم يقع الحكم به غلطا وانما جيء بلكن لدفع التوهم وان كانت العطف
الجملة الخ اشارة الى ان الفاصلة على الجملة عاطفة وهو مختار ان يحيى ع
فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقال الجزولي مخففة فيحسن الوقف على ما
قبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس انها في جميع سوائها مخففة يجوز
دخول الواو عليها نفي المفرد ويقدر العامل بعدها ويشكل ذلك اذا ولي
مجرورها نحو ما مررت بزيد لكن عمرو والقول بجر بالواو والتقدير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

جر الجوار ليس بقياس

لكن عمرو مررت به تكلف اذ جر الجوار ليس بقياس وقيل انها مجرورة بجار مقدر
هذا كله اذا لم يدخل الواو واما مع الواو فهي ليست بعاطفة اتفاقا كذا في الرضي
وفيه انه نقل في المغني عن ابن عصفور وابن كيسان ان لكن عاطفة والواو
زائدة حروف التنبيه قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة تسميتها حروف
التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الى المعنى المختص
به اولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها والتنبيه من دلالة هذه الحروف
بخلاف الاستفتاح وفي المغني ونقول المغربون فيها حرف استفتاح
يبينون مكانها ويهملون معناها وفي بعض الشروح حروف التنبيه
وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضه على حسن الاستماع
فاندفع ما قيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاولى ان يجعل من
قبيل حروف الزيادة تصدر بها الجملة اي يؤتى بها في صدر الجملة الاسمية
والفعلية والجزئية والانشائية الطلبية وغيرها فالاولى واما وجيء بالتفصيل
وان جاز الاكتفاء بالاولى للفصل بينه وبين اسم الاشارة نحوها انعم الله ذا حتى لا يفصل
المخاطب الخ ومع ذلك يفيد الاولى ما يتحقق ما بعدها لتركبها من همزة الاستفهام
الانكاري وحرف النفي ولذلك اذا وقع الجملة بعد الا الا مصدرة بما يلي بر القسم
نحو الا ان اولياء الله واما من مقدرات اليمين واما والذي لا يعلم الغيب غيره
التي لا تتعين معانيها لانها موضوعات للجزئيات بالوضع العام او المعنى العام
بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة

حرف النداء بالكسر والمد او ازيد من مصدر نادى وقد يضم بجعله من قبيل
الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب لادعو وقيل انها
اسماء الافعال لتمامها بما بعدها وردة المصنف بان بناء بعضها ليس بناء الاسم وبانه ليس
لها مرفوع لعدم التقدم ولا شكلم ولاستناع استنارة في اسماء الافعال وللمخاطب لانه مدعو ولا داع
لانها تستعمل في الاستغاثة والندبة للبعيد حقيقة او حكما كالنائم
والمتجبر ووجه التخصيص ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكسرة
الحروف والمد وهما متحققان في ايا وهيا ومتنفيان في اي والهمزة والمد متحقق
دون الكثرة في يا فلذا يصح للقريب والبعيد وبهذا ظهر كون اي للقريب والهمزة
للاقرب نعم فيه اربعة لغات فتح العين وكسرها وتبديلها جاء وكسر النون
اتباعا لكسر العين وجه تسميتها الخ وهو ان في جميعها معنى الايجاب اي
التحقيق وليس المراد به ما يقابل النفي حتى يحتاج الى تكلف في بلى اي مختصة
لمضمونه اي ليس المراد بالتقرير التاكيد فانه انما يوجد فيما بعد الجزء التحقيق
يعني راست كردن سخن كذا في الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نعم يجيء
بعد الامر والنهي والتخصص والعرض والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر
تحقيق ما هو مضمون السابق والمقصد منه من المطلوب والمستفهم منه قبل وقد
يقع في صدر الكلام نحو نعم هذا واطلاقهم والحق ان هذا جواب سواء تقدمه
استفهام كان او خبر او نظر اي لمقول انشاء كان او خبرا ليفيد جواب
تقديره غير الاستفهام فيما سبق الا ان مقصد بيان عدم الفرق بين الاستفهام

عن الاثبات والاستفهام عن النفي ولذا لم يتعرض للخبر اثباتا ونفيا لظهوره
وعدم الفرق بينهما نحو قولك انهم لمن قال قام زيد او ما قام زيد يقصد يقاله
وبلى في جواب الم نعم زيد الخ ذكره ههنا طوطية لبيان عدم الصحة نعم
في جواب الست بربكم وصحة ولو قال فلو قيل نعم في جواب است بربكم لكان كذ
الكان احضر واحفظ من الحوالة الى ما بعده ومن في بيان معنى است بربكم قالوا
بلى كما لا يخفى لكان كفرا كما روي عن ابن عباس رحمه يقصد بقاله الاثبات
لاتقدير ما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام
يكون بما بعده من انكار النفي فالهمزة للانكار وانكار النفي اثبات وفي الرضي
انما للتقرير اي للحمل على الاقرار وفي العرف الطائي على الوضع ولذا قال
بعضهم لو قال نعم في جواب است بربكم لا يكفر بعد ما لهمزة الاستفهام او بل
وكذا جميع حروف الايجاب لان اسم الاستفهام كلها لطلب التعيين وحروف
الايجاب لتقرير الحكم ذكر ابن مالك الخ في المغني ان اي بمعنى يقع بعد قام
زيد واضرب زيدا ويحوهن كما يقع نعم بعدهن ونعم ابن الحاجب انها يقع
بعد الاستفهام اي لا تستعمل الا مع القسم فالتزم بالمعنى المتعارف في الاستعمال
تقول اي والله واذا اسقطت الواو جاز اسكان الياء وفتحها كما في من
مع اللام وحذفها وعلى الاول يلتقي ساكنان على غير حدهما لكونهما في كلمتين
ومع ذلك ضعيف لان شرط المدغم في غير حرف المد ان يكون لفي الاصل حركة
وليس للام اصل في الحركة واجل بسكون اللام جعل في المغني مثل نعم

والاختصاص

والاختصاص قوله اذ مخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن حروف اكثر ما يكون
بعد الخبر قد اتاكم زيد الخ قد اتاكم مفعول للخبر وان قد اتاكم تفسير اجل
وخير وان نحو قول ابن الزبير الخ روي ابن عبد الله ابن الزبير اتاه
فقاله ابن شريك فقال يا امير المؤمنين ان ناقتي عبرت ونقبت حتى
وصلت اليك فقال له ارفقها بسبب واخصفها بسلب وسر بها اليومين تفر
اني جئتك مستجيرا لا مستعليا فلعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير
ان وراكبها السبسبا راحة والهلب البيعد والبيد ما ولي اليوم واخر والاستماحة
والاستماح طلب العطاء من حوى جمع في القاموس الحوي هوى بالطم
والحزن الحرقة وشدة الوجد وتطاول المرض ودار في الصدر وكلها في البيت
حسن ان اصل المعنى وهو ما يقصد افادته للمخاطب بدونها لا يختل فا
المستفاد منها تكرار الحكم بخلاف ان واللام الابتدائية فان اصل المعنى وهو الحكم
مع التحقيق لرد الانكار يختل بدونها وخلاصته انها التحقيق والتثبيت دون
التاكيد وفرق ما بينهما هذا اذا قلنا ان التاكيد معناها والا اذا قلنا
انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى لا
يستحيي ان يضرب مثلا ما الآية وعدها من الحروف لتنزيل الغرض
منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسماء التاكيد فلا سميتها لم يطلق
عليه زوائد ان وان قيل لم يبينوا في ان اهل الشرطية والنافية
او المخففة عن المثقلة وفي ان ابي المخففة او الناصبة او المفسرة ولا احتمال

قائم وهو سهو فانهما غيرها لذكرهما مقابلة لها في المغني ذكر فيه ان الاخفش
قال ان الزائدة تنصب المضارع كمن والباء الزايد تان وجعل منه
قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله
وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجز الزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها
بالافعال بخلاف حرف الجر الزايدة فانه كالحرف المعدي في الاختصاص
بالاسم فلذلك عمل ثم قال وللمعنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر
الزوايد مع النافية دخلت على الجملة الفعلية كما في الشرح او الاسمية
كقوله فما ان طبنا جبن الخ وفي هذه الحالة تكف ما الحجازية عن
العمل وقد تزاد بعدها الموصولة الاسمية وبعد الا الاستفتاحية
وقلت مع لما قال صاحب المغني انه سهو ورد بان نسبة السهو الخ
وفي الرضي زيادة المفتوحة بعد لما اي المشهورة نحو لما ان جلست
جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر نحو كان ظبية الخ اوله ويوما توافينا
بوجه مقسم الموافات الملاقات والضمير للحبيبة والقسام الحسن
وفلان وسيم الوجه ومقسم الوجه العطو التناول ولد بدفع الراس واليدين
والناهز الشديد الخضرة ويروي وارق اي الشجرة الخضراء والسلم
بفتحتين شجر عظيم وله شوك على تقدير رواية الجر ويروي
بنصب على اعمال كان المخففة وبرفعها على الغائها واعمالها في ضمير
الشان المحذوف والمعنى تاتينا هذه المراة يوما بوجه حسن ولم يجد

من الحسن موضع منه كانها في حسن عينيها وامتداد جيدها كظبية تنذ عنقها
الى عضة ناضر من هذه الشجر وصف الظبية بهذا لانها بهذا الحال تزداد حسنا

وما زاد الخ في الرضي لم يعدها الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوايد
لان بها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئة لدخول ما لم يكن ان يدخل
وفي المغني عدها من الزوايد حيث قال وما اي الزايدة نوعان كافة
وغير كافة حال كونه الخ يعني ان شرط حال من الكلمات الخمسة المذكورة
مع ما وفايدته انها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة
بحال الشرطية نحو لا اقسم بيوم القيمة ذهب الله جماعة ثم اختلفوا
فقيل زيدت طوطية لنفي الجواب اي لا اقسم بيوم القيمة لا اشتركون
سدى ورد بانه قد يجيء الجواب بعد مثبتا نحو لقد خلق الانسان في
كبد وقيل زيدت لمجرد التاكيد ورد بانه لا تزاد كذلك صدرا بل حشو
وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفي اقسم على ان يكون اخبارا
لا انشاء اي لا اعظم بالاقسام به لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك قالوا ان
مخبري به وقيل المنفي شيء متقدم وهو ما حكي عنهم كثيرا من انكارهم البعث
اي ليس الامر كذلك ثم استوفى القسم كذا في المستهيل في صورة نفي القسم
وان لم يكن نفيا حقيقة لان معنى القسم مقصد كقوله في بيت الخ تمامه
باكرم حتى اذا لصح حشرجة اليت للحجاج لمولاه الملكة كذا في الصحاح ويقصر
حور في محاورة اي نقصان في نقصان ويحتمل ان يكون اسم الجمع لحايز

بمعنى الهالك وقيل هو بمعنى يسكنها الجن والمراد المهلكة والافك الكذب بحتة
الصباغ فلق قيل وصيف فاسقا او كافرا سري ليلا طيلة في بيداء المهلكة او النقصان
او في مهالك الهالكين وما علم لفرط غفلته انه سار فيها حتى اذا انفلق ظلمات
الشبهة او قامت القيامة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل ان
يكون وصفا لرجل اسمي جريحا ض في الهالك سار في مساكن الجن ومعنى
الافك انه يكذب نفسه اذا حدثته بشيء منها ولا يصدقها قولا فيه والمعنى
سار ليلا هذا الرجل الجرئ في مهاوي الهلاك او في المواضع الخالية التي يسكنها
الجن حتى اضاء الصبح وما شعوبا اي الموتيه في المهلكة وهو غافل عن ذلك
لعدم مبالاته وهذا المعنى اشبه بمذهب العرب كذا في شرح ابيات المفصل
والمهلكة بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم وكذا
الهلك بضم الهاء وسكون اللام واما المهلكة على وزن الغرفة فلم يوجد
في الكتب المتداولة والشارح جعله على صيغة الجمع كالطائفة فجعل المهلكة
جمع حائر جريا على القياس فان فاعلة اذا كان صفة يجمع على فعل لكن
لم يوجد في الكتب جور جمع حائر بل جمع حورياء او احور وفي تفسير كل
كلامهم في التسهيل ان اي غالبا فيما سوى ما فيه معنى القول وفي
شرحه ليس كذلك بل يقع فيه بخوكتب اليه اي ثم وذهب قوم الى ان اي
المفسرة اسم فعل معناه عوا اذا فهموا وفي كصدره تقرر المظروف
ان لما كان مظروفيته للفظ للمعنى غير ظاهرة بينه بانه على التشبيه في

[illegible] ظرفية اللفظ له فانها ظاهرة ولذلك قيل الالفاظ قوالب المعاني لان المتكلم يورد
الالفاظ على قدر المعاني والسامع ياخذها منها ولان المقصد من اللفظ معناه فلا
تقع بعد صريح القول وذلك لان المفسرة مشروطة بان تسبق بجملة فلذلك
غلط من جعل منها ولآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وان يناجزهنا
حين فلا يجوز ذكرت غدا انه ذاهب وصريح القول يقع مقوله الجملة فلا حاجة
الى ايراد ان وما ليس فيه القول لا يكون مقوله جملة وقوله تعالى ما قلت لهم الا جملة
مستانفة وليس عطف على قوله قولك لانه ليس منه الا لما يكون مفسرة للمقول القول
ولا يا نافية قيد في الاكثر اذ ابو جرج ما اخبرنا عن قوله وقد يفسر بها النفوذ
الظاهر ورد بانه لو تم من انها قد يكون تفسيرا للقول الصريح استدلالا بهذه
الآية فالفاء في قوله فقوله ان اعبدوا الله اما على تقدير اما او زائدة في خبر المبتدأ
على مذهب الاخفش والعائد الى المبتدأ الاول محذوف اي فيه تفسير للضمير في
به وما قيل انه يجوز ان يكون ان اعبدوا الله ربي وربكم وما موربه فلا بد من
تقدير القول اي ما امرتني بقوله وح يكون تفسيرا لصريح القول فالجواب عن
الامور به الممكي هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلام عيسى عليه السلام
اردف به الكلام الممكي تعظيما لشانه سبحانه كما قال امر مخشري في قوله انا قتلنا
المسيح عيسى ابن مريم رسول الله والى هذا اشارة الى كلام الشارح حيث اكتفى
على ان اعبدوا الله في كونه تفسيرا للضمير ويجوز ان يصرف التفسير الى المعنى

عدم انفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى كما لا ينفك المظروف عن الظرف بخلاف

[illegible] علم

[illegible] ذكر المظروف وارادة الظرف اشارة الى ان
[illegible] ظرفية اللفظ بحالة يكون مظروفا
[illegible] ذلك انه يجوز ان يكون اللفظ ظرفا
[illegible] المعنى بناء على ان المظروف
[illegible] ويزاد بزيادة ويزاد بنقصه
[illegible] يقدر بالظروف ويزاد بقدره
[illegible] مشبهة ويحكم بمادة المعنى
[illegible] مظروف اللفظ بناء على
[illegible] ان المعنى يوضع من اللفظ
[illegible] كظان الالفاظ قوالب
[illegible] يعب فيها المعاني وفيه
[illegible] ما قدمناه عنه
[illegible] وان الغلب عدم تكراره غير مذكور عنه
[illegible] تفسير لا اختصاص
[illegible] مطلقا وفيه

بان يكون عيسى قد حكى قول الله بعبارة اخرى كانه قال لمريم ان اعبدوا الله
ربكم وربهم ونظيره قوله تعم فوق علينا قولنا انا لا نقول والاصل انكم اذا يقول
وفي الرضي ان القول المقدر كغير الصحيح لانه مفعول لصريح القول اذا لم
يدل قلت يامرني فلا يرد ان الزمخشري يجوز ان يكون تفسير للقول على انه
بدل مراي ما امرتهم الا بما امرتني به وقال ابو علي الفارسي يجوز ان يكون ان
في الآية مصدرية بدلا من ما او من الضمير المجرور في به وما قيل ان العبارة لا يعمل
فيه القول وان البدل منه في حكم الساقط فيبقى الصلة بلا عائد فمرفوع بان القول
يدل بالامر وان العائد موجود لفظا وكن اما قيل ان عطف البيان بمنزلة النعت
في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت لا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشيء
لا يلزم ان يثبت جميع احكامه لـ وقد يفسر بيان لفائدة قيد في الاكثر فلم يجعل
الآية السابقة بيان لفائدة القيد لانها ليست نصا في كونها مفسرة اي
الجملة الفعلية التفسير الاول لبيان الموصوف والثاني لبيان معنى اللام والفعل
ويختص ان بالفعل المتصرف مضارعا كان او ماضيا او امرا او نهيا نحو كتبت
اليه ان قم وهذا هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكل ما يسمع فيه ذي
تفسيرية وتقع في موضعين في الابتداء فيكون في موضع رفع نحو وانطلق الملا منهم
خير لكم وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع ونصب
وجر وما تكون غير زمانية كما في مثال الشارح وزمانية نحو ما دمت حيا
اي مدة دوامي في حيا فحذف الظرف وخلفته ما مع صلتها وما نقله من نهج البلاغة

من هذا القبيل حروف التحضيض مصدر للتكثير والحض على الشيء طلبه عليه
وهذه الحروف ظاهرها انها مركبة كما في المفتاح ويحتمل ان يكون الا اصلها بلا بدت
الهاهزة مشددة تاب وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل بحث غير العاقل
والا مخففة حرف تنبيه وعرض واستفهام ونفي وفي بعض النسخ وتلزم
الفعل فعلى الاول للزوم بمعنى المتعارف وعلى الثاني بالمعنى اللغوي والا تنبه
ويلزم الجملة الفعلية الخبرية فانها لا تدخل الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل
تدخل الاسمية نبئت ليلى ارسلت بشفاعة : فهلا نفس ليلى شفيعها
واول باضمار كان التامة وهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر لمحذوف
اي بي شفيعها هلا ضربت زيدا الخ في تخصيص الامثلة بالافعال اشارة
الى عدم دخولها على المنفي نحو هلا زيدا ضربته الخ واذا تقيد الظرف نحو لو
اذا استمعوا فلم معمول للفعل المتاخر لتوسع فيه نعناها اي اذا علمت انها
تدخل المضارع الماضي نعناها في الماضي اي ما تسمع فيه اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم لان التحضيض على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم اذ لا معنى
للحض على ما فات سواء كان بمعنى حقيقيا او مجازيا او كنايا وان الاخير
لا سبيل الى انها لا تنفك عن الحض على ما فات وفي المفتاح وفي الماضي للتقديم
التقديم بشيمان كردن والتوبيخ سرزنش كردن واللوم ملامت كردن
وهذه المعاني كلها لازمة للحض على ما فات فان كان المخاطب ذا شرف فتقديم
والا فتوبيخ ولوم بمعنى الامر الا انه طلب بحث واذا عاج ومع ذلك

هلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل

لا يخلوا عن توبيخ ولوم على انه كان للمخاطب ان يفعل قبل الطلب منه وقد يكون
للطلب من غير تحضيض وتوبيخ بل يتبادر فيكون للعرض ولا يكون الخ عطف
على قوله مما معناه اذا دخلت اه الا انها تستعمل آه بمعنى لكن دفع لتوهم الطلاق
حروف التحضيض عليها دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى
الاصلي لا بالمنقل كما مر ولذا سماها الكافي حروف للافتتاح التقديم والتحضيض
فكانها للتحضيض هذا فيما يمكن له مثل واما فيما لا يمكن ذلك نحو قوله عليه
الصلوة والسلام هلا شققت قلبه فلا حرف التوقع اضافوا الى التوقع
والقرب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه بهما والرد على من قال انها
ليست للتوقع في الماضي ومن ذهب الى انه ليس للتوقع مطلقا وهذه المعاني
اذا كان حرفا وقد تستعمل اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمشابهته
الحرفية في ولو قدر زيد درهم وسنون الوقاية نحو قدني درهم منصوبا عند الكل
فيقول قد زيد بالرفع وقدي وتستعمل اسم فعل بمعنى كفى نحو قدكم زيدا اي قدني
اي كفى اذا دخلت لا اشارة الى انه لا يدخل فعل الطلب وشرطي في الماضي ان يكون
منبتا ومتصرفا فالان ليس للمضي حتى تقرب الى الحال ولعله اراد الماضي المجرد
الغير المشابهة فلم يحترز بقوله الا اطلاق متوقعا للمخاطب قبل الاخبار
فلا يرد ما توهم القابل لانه ليس التوقع في الماضي لان المضي ينافي التوقع
واقعا الخ اي واقعا في الزمان الماضي القريب عن الحال وقد يكون الخ
اشارة الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا انكره الخليل المجرد الخ قاله لاطلاق

قرينة

قرينة التجريد وقد تستعمل الخ وقليل وقد تستعمل للتحقيق مع التكثير وجعل
الآية من هذا القبيل ويجوز الفصل الخ ويجوز حذف فعلها اذ التحرز
الهمزة وهل واما الا فعلت بمعنى لم فعلت على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة
فتقلب الهاء همزة تدخلان الخ اشار الى تعدد المثال للاشارة الى هذا القوم
الا ان الهمزة الخ اشارة الى ان قوله وكذا هل ليس على عمومه بدليل قوله
والهمزة اعم تصرفا فكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح
ههنا والا فالاولى ذكره في ذيل قوله نقول ازيدا ضربت كما يشير اليه
قوله لما عرفت الاعلى شذوذ اي على استعمال غير مخصص لما صرح في المفتاح
بتخصيصها تذكرت بحسود ابا لمحي والعهود جمع عهد بمعنى والمحي كالرمي
من المحاة مصدر بمعنى المحي والمراد ههنا الامر الذي فيها الحالة وحنت
اما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون
اللام الالف يقال حنت الاليف الى الاليف والمعاقرة بين اغوش كرفتن
وتسلى عنه الظم انسلت عنه على الصراح اسلا بغم كردن انسلاء
لازم منه والتسلي في القاموس انه بمعنى النسيان وفي الصحاح والتاج
الانكشاف وشيء منها لا يناسب المقام الا ان يراد تمثل مفهمها عنه على احد
المعاني وزاهله حال معللة اي لاجل وهولها عن الفعل والكلام تتوق
وتمثيل الحال هل بحال العاشق والمقصد انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلي
فحبذا كها اي التصرف فيها معنى ان تصرفا تميز عن النسبة والمعنى

وقد حرفا الاستفهام والهمزة وهل
الاستفهام طلب الفعل كالامر غاية
طلب الفعل وحقيقة استعلام المجهول
وهو في الحاق الفاعل فقط
ان يكون حرف موضوع لاول الامر
لمعنى ان يستفهام قبل الهمزة واسم
للالف المكرر والاسم الالف واسم
ان كان لا والالف منه كرر بينه
وبين الكاف وهل قد تقع قبل
حيث يعلم ما يقع عنه نحو هل زيدا
تضربه وقد يقع ان الناقل ان
ان لا يقع حرف استفهام فيقع ان
بقي حروف الاستفهام همزة وهل
هل وال قد ذكرا ان الاصل في هل ان
الهمزة بها فلا يكون حرفا برأسه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ام تصرفها ومعنى الاضافة التصرف فيها لا تصرفها في شيء بان يكون الاضافة الى
الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فيها من حيث الذات
فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه تصرف فيها بقلب الهاء همزة وقد
معناه تصرفها استعمل لانها متصرفة في جعل بالنقل من الاخبار الى الاستخبار لا ثاني
هذا التصرف من هل وهذا اغلب من تفسير الشيخ رحمه الله فانه اراد
بقوله ولا يتاتى هذا التصرف من هل انه لا يدخل على جملة يدخل عليها الهمزة الا انه
لا يتصرف فيها فباطل واراد انه لا يدخل عليها حتى يتصرف فيها فمسلم لكن
هذا فرع العموم في الاستعمال فالحق ان يتبع على وجه الانكار التوبيخي
اي ما بعدها ما كان سعي ان يقع وانه فاعله ملوم بحواتعبد وانه ما ينبغي
وقد يجيء للانكار الابطالي اي ان ما بعدها غير واقع وانه مدعي بانه لا ينبغي
نحو افاصفيكم ربكم بالبنين ولافادتها نفي ما بعدها لزم ثبوت الانكار منفيا
لان نفي النفي اثبات ومنه ليس الله بكاف عبده والانكار بقسميه يختص
بالهمزة فلو حمل الشيخ رحمه الله المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول يستعمل
الهمزة للانكار ما دخلت عليه لكان اشمل واجيد محذوف بالحقيقة اذ لا معنى
للاستفهام عن الضرب الذي هو معلوم الوجوه في الانكار التوبيخي او معلوم
الانتفاء في الانكار الابطالي بخلاف الزهاء فانه امر خفي وافراده بالجدل الذي
ينافي فدل على عدم استحسانه وهذا مبني على عدم استعمال الهمزة في
الاستفهام وكون الانكار مستفادا منه واما على تقدير كونها مستعملة في

في الانكار فالوجه ما ذكره في المفتاح من ان هل مختصة بالاستقبال ولا معنى لانكار
ما لم يقع هي الاصل الخ اي غير دخيل فيه والاقوى كونها موضوعة للنسب
والبون عند العقل ثم اختص الاستعمال ما هو الانسب عند العقل فلا يرد انه
لا يدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام بل على عدم الانسبية واتم اذا
ما وقع الى الخ اشار الى الآيات الثلاث اعني قوله نعم انتم اذا ما وقع انتم به
وقوله نعم ان كان على بينة من ربه وقوله تعالى اومن كان ميتا فاحييناه
كمن مثله في الظلمات فدخول العاطفة عطف على السابق عند الجمهور على
مقدر جوازا لنحشر كما تقدير الاول اذا جاء وقت العذاب وقع اذا ما وقع آمنتم
وتقدير الثاني امن كان مومنا كمن كان كافرا فمن كان على بينة كمن ليس
كذلك بقرينة على حذف الخبر وكذا تقدير الثالث بادخال الهمزة الخ رعاية لتمام
التقدير لعراقتها في الاستفهام فان العاطف لكونه رابطا لما دخول ما قبله
لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها بخلاف هل فانها لعدم عراقتها
في الاستفهام لا يقتضي كمال التقدير وهذا عند الجمهور وقال الزمخشري
ان الهمزة دخلت على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضي
والحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها
في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصح عطف مع انه لم يجيء في الاستعمال
الا مبنيا على كلام متقدم وهو في المغني قد جزم الزمخشري بذلك في مواضع
من الكشاف منها قوله نعم افامن اهل القرى انه عطف على اخذنا وقوله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تعالى لهم يعقلون او آباؤنا الاولون ان ابانا عطف ضمير يعقلون والكتفى بالفصل
بالهمزة وجوز الوجهان في موضع فقال افغير دين الله يبغون دخلت
همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز
ان يعطف على محذوف اي اينتولون فغير دين الله يبغون وفيه انا لانم
انه لو كان المعطوف مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام فانه يجوز ان يكون
وقوعها في مواضع لها تعلق بما قبلها وان كان المعطوف عليه مقدرا على
ان الجواب لا ينافي عدم الاستعمال وانما ما ذكره صاحب المنتهى فانما يتم
ان لو يجوز الزمخشري ما قاله الجمهور اصلا اما لو كان مقصوده منع
يتعين التقدم على العاطف فلا وهو الظاهر من كلامه بخلاف هل
متعلق بقوله نقول فيكون قيدا للكل مثبتا لعدم تصرف الهمزة لا بما
فانه مع بعده لفظا يخرج الى تقدير ولا تقول هل في الامثلة لاثبات العموم
فقول الشارح رحمه الله لكونها فرع الهمزة لم تفليل ما يستفاد من قوله
بخلاف هل الخ اي لا تقول هل فيها فان قلت عدم استعمال بل في الامثلة
المذكورة انما يثبت عموم الهمزة اذا لم يكن لمثل مواقع خاصة وليس
كذلك فان استعمل لتقرير نفس الحكم في الاثبات نحو هل ثوب الكفار ويراد
بها النفي يجوز وقوع الابعدها هل جزاء الاحسان الا الاحسان الا
ويراد الباء بعدها نحو هل زيد بقائم سيما لمثال الثالث فانه انما يثبت
العموم اذا كانت الهمزة مستعملة بتاخير العاطف ايضا وليس كذلك فكما

ان الهمزة

ان الهمزة مختصة بالتقديم هل مختصة بالتاخير قلت جميع مواقع الهمزة لان
هل بمعنى قد والاستفهام مستفاد من الهمزة مقدرة معها نص عليه ان
مخشري في المفصل ناقلا عن سيبويه وعدم جواز التصريح بالهمزة في بعض المواقع
لا ينافي ذلك فمن قال ينبغي ان يراد بالعموم العموم من وجه لان هل مختص ببعض
الاحكام لم يات بشيء في المعنى ان هل تفرق همزة من عشرة او وجه اختصاصها
بالتصديق وبالايجاب وبالاستقبال وبعدم الدخول على الشرط وان وعلى
اسم بعده فعل وبوقوعه بعد العاطف لا قبله وبعدها وبارادة النفي بالاستفهام
به وبجيئه بمعنى قد من غير استفهام حرف الشرط في القاموس الشرط
الزام الشيء نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول اخرى
اي الحروف الدالة على التعليق فان للاستقبال اي يجب الحصول
ما دخلت عليه حالي في الاستقبال ومعناه الخ وليس ان مختصا باستقبل
ولو بالمضي نحو قولهم ان ولامه موعده خير موعد الخ فان المعنى ان يتجكم
او تجكم فانها موضوعة الخ لانها حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها
وبه صرح المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح مقدرا فيه اي مفروض
الحصول كان منتفيا فيه اذ لو كان حاصلا فيه لما قدر حصوله فيه وهذا
بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشتمل الوجود والمعدوم فاصطلاح
للمنطقيين فيلزم تحقيقا لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله منوط به
غير متوقف حصوله على حصول شيء آخر وان جميع ما سواها يتوقف عليه ذلك

معناه

الامر حاصل ولو اوعاء فلو حصل ما علق بدون ما علق بدون ما علق عليه لم يكن
المعلق به معلقا عليه ولذا ذهب الشافعي الخ الى ان التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند
انتفاء الشرط والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم يقولون بكونه مدلولا
للجملة الشرطية فاندفع ما قيل ان انتفاء اللزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر
بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد اللزوم الثاني للاول وقد عرفت
هو به الخ فالمعنى الطابق هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الانتفاء
للانتفاء مدلول التزامي له ولما كان كلا الانتفاءين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق
الحصول بالحصول المفروض مفهما بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية
قالوا ان لولا امتناع الثاني لامتناع الاول نوضعوا اما هو المفهم من المعنى
المطابق مقامه مبنيا على ذلك فما زعم المتكلم متعلق بقوله سببا الخ اشارة الى انه
لا يلزم كون الثاني مسببا في نفس الامر كما في قولك ابي العلاء ولو طار ذو جناحين
قبلهما لطارت ولكن لم يعلق على قصد لزوم الثاني للاول من غير قصد
كونه معلقا اليه وقد يستعمل الخ اشار الى انه معنى مجازي له لان اللزوم
لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه تبادر معنى التعليق المخصوص
وكذلك المعنى الثالث والحق ما ذهب اليه الشلوبون واختار القاضي
في تفسيريه انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق دفعا للاشتراك
او الحقيقة او المجاز وتبادر فرد منه لكثرة استعماله لا ينافي ذلك كما قالوا
في الوجود مع انتفاء المتعلق بالمتعلق بالمتعلق فيكون مدلوله اللزوم مع

الانتفاء

الانتفاء فيستدل بالملزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا
يحتاج الى استثناء الثاني ولا يجوز استثناء المقدم وعلى ان الفساد الخ
اشارة الى انه قام مقام استثناء التالي عكسه المشهور وهو انه لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول ولم يدر ان ما ذكره الخ اي لم يدر ان استعمال التعليق
غير استعمال اللزوم فتربط ذلك الشيء بالبعد النقيضين عنه اي عن ذلك
الشيء فيدل على ربط بالاقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على
استمراره على استمرار ربط البعد بواسطة بين النقيضين فمن قال
هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار يمكن ان قصد هذا الجزاء لازم على كل
تقدير لو كان من يجيء الا ان عدوا عطفه الفاء انه يدل على ان المجيء اولا
الاتجاء الآن وليس فيه قصد الاستمرار لم يات لينتفي لان ما توهمه مبني على
ما هو فهمه مراد الرضي بقوله قد يجيء جواب لو قيل لا يلزم الوجود في جميع
الازمنة في قصد المتكلم جميع الازمنة مطلقا ليس كذلك بل جميع ازمنة
تقدير الشرط ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه حيث قال فيلزم وجود
ذلك الجزاء على تقدير اي الجزاء في جميع التقديرين ويلزمان الفعل اي
الشرط واما جزم ان فقد يكون اسمية وجزم الفعل مجزوم بلم او ماض في
اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع ما في خبرها صلة
نحو جاءني الذي لو ضربته سنكرمني او طال الشرط كقوله ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام الى قوله نفدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية

جواب لو بخو تولة نعم لو انهم آمنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير
ولو انتم تعلمون هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط التم كما يدل
عليه آخر كلامه فاحد وانتم اي في الآيتين كان ضمير متصلك الى الصنوان
اسقاط مستتر لكونه هو الاعلى قول الاخفش والمازني فانهما قالا الواو حرف
والفاعل المستتر اذا سقط بارز لكونه لغوا وليس تاكيد الخ اي ليس انتم في
الآية تاكيدا للضمير المتصل على ان يكون لو تعلمون انتم على ما ذهب اليه
البعض تقليلا للتصرف لان حذف الفعل الخ فيه انا لا نسلم انه ابعد
من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول
باعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل لانه لم
يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل
شائع وحذف المؤكد فقط معهود نحو الذي نفسه بحسن اخوك اي هو نفسه
صرح به سيبويه في الكتاب وتفصيل في المعنى وعدم الاجتماع في الاسمية
الثاني لا ينافي الاعتبار في التقدير اي بصيغة الفعل والاكثر ماضيا
كونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا واما قولهم
يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلو فيه مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل
التمني وقدر اي في الاول زمان المتكلم استشكل الناظر دون وجه نصب
اول فذهب التتم الى ان الظرف زمان بحذف لفظ زمان والمراد بزمان
الكلام زمان المتكلم على التوسع او جعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه

من التعسف

من التعسف اللفظي والبشاعة المعنوية فان المقصد وقوع القسم في اول الكلام
كما يفصح عنه قوله اي القسم بين اجزاء الكلام ونعم ما قيل انه كلام لا يليق بادنى
زمان التكلم والفاضل الهندي الى انه منصوب بتضمين الدخول اي وتقدم
في جائن في غير المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ان ما ثبت بالاستعمال يتقدر
في بعد صرح دخلت واما في مضمنه فلا شاهد عليه وقياس المضمن على
المصرح انما يتجه اذا كان التقدير في المصرح قياسا وبعضهم قال ان لفظ او
صفة مرفوع القسم وفيه انه لا يصح ان يكون فاعلا توسط القسم المفيد وارد جاءه
الى القسم مطلقا خروج عن السنن المستقيم اذا السابق الى الفهم اتحاد
فاعلي الفعلين وعناد ي انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المبهم
على ما في التسهيل ان ما دل على مسمى اضافي لا يعرف حقيقة بنفسه
بل بما يضاف اليه كمكان وناحية وجهة وغير ذلك من الاسماء المبهمة وما حدث
بحض عن الذي يدل بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان نحو جوف وباطن
وظاهر وداخل وخارج فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول كلامه
تنزيلي لا حقيقي والا لكان التنزيلي كالمبهم في عدم الظهور فيجري اجتهادهم لا يدل
عليه شاهد واحترز به عن توسط الخ اورده للاحتراز عنه فانه ان
يجعل الاحتراز مقصورا عليه لانه وان كان في الذكر مقدما فهو في القصد
متاخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط واما ان يجعل
الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيه ولتحمل الاضمالين ان سلم الشارح ﴿ على الاطلاق اي الزم القسم
ان جعل الضمير للقسم مع بقاء لفظ رعاية لجزالة المعنى لان لزوم
الماضي للشرط يحتاج الى اعتبار وتكلف لزوم الكلي للجزئي اي الشرط الجواب
في عدم العمل لفظا فيهما وكان الجواب للقسم لفظا لقوي القسم بالتصدر
وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم
في نفسه لكونه موكدا للمعنى فهو كالزائد والشرط مورد ابنيه معنى التوقيت
فقط فالاطلاق قرينة التجريد عما سواه لان القسم والشرط لما كان المتأخر
من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى
على ما نص عليه في الرضي وليس مختصا بالشعر فانه جعل الزمخشري قوله تعالى
ما انا بباسط يدي اليك جواب شرطي في قوله لئن بسطت اجعل الشرط ﴿
على ان ذلك التعيين بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن
ذكر في شرح التسهيل ان عبارة الشرط في صورة تقديم القسم مذهب الفراء
ومن وافقه من الكوفيين وبعض البصريون وذلك بجعل اللام زائدة
انت بي في لا حاجة الى ما ذكره الشارح ﴿ فان المتن على مذهب البصريين
نعم لو ثبت وقوع القسم فقط مع اعتبار القسم ثم الحجة عليهم يلزم ان
يكون مجزوما ايضا اي بالاطلاق العام كما هو المتبادر من القضية الغير
المحصورة بجهة وغير مجزوم لان العامل له طلاق على العام فلا يدفع ما
قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما

وغير مجزوم

وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما غير واما معنى الخ فبيان لعائدة
قوله لفظا يعني انه للرازي جهة المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب اورد
لتحقيق وتوثيقه فيكون جوابا لهما وان كان اعتبار احدهما مقدما على الآخر يفيد
ان يكون جواب احدهما مفيدا وجواب الآخر مطلقا فاندفع ما قيل ما قيل
ان جواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط
فان جواب القسم معنى به مجموع الشرط به والجزاء اعلم ان هذا القائل بعد ان كون جواب
القسم الشرط معنى لان جوابه مجموعهما اعترف لكونه جواب الشرط معنى نبين
كلاميه تدافع لا كرنيك فانه روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التأكيد
وهذا معنى كونه جوابا لفظا اي لتقديم غير الشرط فشموله غير عطف
على الشرط لا على المقدم فان غير تقديم الشرط اعني تأخيره لا يستلزم التوسط
ويجب ان يكون ذلك ما يطلب الخبر اعني المبتدأ فيقال الذي اضرب زيد هو منطلق
عليه في الرضي وشرح التسهيل جاز ان يعتبر القسم فيراعى شرائطه من
لزوم تقديم الجزم ودخول نون التأكيد اذا كان مضارعا مثبتا ويصير الشرط
مجزوما ولا يدخله النون ويحتمل ان يكون المعنى الى مثل لا يصح ذلك لانه
صرح الرضي بوجوب اعتبار الشرط في صورة تقدمه على القسم فالمثال
الثاني ليس الا لاعتبار الشرط بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم الشرط
يجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له واعتبار يجعله المجموع جوابا له ولا مانع من
القول باعتبار الشرط لم يلتفت رعاية ما يراعي في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت

يكون مع الفاء وبدونه في كل اما ليس علامة ابقاء الشرط وفيه بحث لان الالغاء
واجبة عند اعتبار الشرط اذا جعل المجموع جوابا له نص عليه في اللباب وغيره وكل
الجملة التي بعد القسم جوابا له كما يشير اليه قوله لان الجزاء مضارع مثبت يجب
الجزم ولا يجوز دخول نون التاكيد عليه اذا كان المثال مثالا لاعتبار الشرط
والقسم فاين مثال الواو الشرط القسم ومازعم من مخالفته للكلام الرضي فباطل
لان الغاء الشرط بالتسمية الى جواب القسم لا ينافي وجوب اعتباره بالتسمية
الى مجموع القسم والجواب ومما لم يمكن مقسم المضارع الايمان الالغاء والاعتبار
بالتسمية الى جواب القسم لم يورد في المثال الثاني الفاء مع وجوبه ولم يقل
الا يتنس نور الله لا يتنك فالمثال المذكور فرضي لمجرد الايضاح واعلم ان
المصنف اورده لامثلة تنبيها على اطراد القاعدة المذكورة فيما هو في ان
وما يتضمن معناها من اسماء الشرط وهو لو لولا فانه وان اطرد فيه حكم
تقديم القسم على الشرط وغيره لتعيين الجواب ح للقسم لا يطرد فيها حكم
التوسط لتعيين الجواب ح للشرط الوجوب اعتبار الشرط في صورة التقديم
كما مر ولا يمكن جعل المجموع جوابا لان جوابها لا يكون الا جملة خبرية
فيكون باعتبار التقديم آه اللف والنشر ذكر متعدد على سبيل التفصيل
او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان السامع
يرده اليه والاول اما على الترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثاني
للثاني او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب مختلط

الترتيب

الترتيب كذا في المطول فلا بد في النشر من استعماله على ما يعلق لكل واحد من المتعدد
والترتيب اما على وفق ترتيب اللف او على خلافه ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط
وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء فان اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين
نشرا له فلا شبهة في كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر
كل واحد لفا على حدة فليس من المثالين نشر الواحد منهما فضلا عن ان يكون
على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقديم الشرط
المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني من الفاء القسم المذكور في اللف
الثاني بل كل واحد منهما لبعض اللف الاول ومع بعض الثاني ولا يدفع هذا لا
شكال ما قاله بعض المتصدين لحل هذا المقام ان المراد بالنشر جزئيه لا على تقدير
التسليم كيف يصح ان يقال انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والحال
ان المذكور فيه جزء واحد من كل لف الا ان يقال المراد على نحو ترتيب اللف بكونه
مثالا للجزء الاول وعلى نحو غير ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثاني ولا يخفى
سماجته وعندي ان اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط
مع الاعتبار والالغاء والمقدم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة
الاحتباك حذف من الاول لا يتنك بقرينة الثاني ومن الثاني انك بقرينة
الاول كما قيل في قوله تعالى الم ير وا انا جعلنا الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا
مبصرا ان التقدير جعلنا الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا
من فضله ولا اشكال في اشتمال كل من المثالين على الامور الثلثة

فيكون اللف والنشر على حقيقته وليعض الناظرين ههنا خيالات لا يليق ان يسمعها
الاذن الكريمة اذا تقرر هذا فنقول على المعنى الاول اي اعتبار القسم يكون المثال
الاول باعتبار تقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم اي الغاءه واعتبار النشر
على غير ترتيب اللف لانه مثال باعتبار انا والله الذي هو اول فيه لتقديم
غير الشرط الذي هو انا في اللف وباعتبار انك الذي هو ثان فيه للالغاء
القسم هو ثالث في اللف وباعتبار لا يتنك المقدر الذي هو ثالث وفيه لاعتبار
القسم الذي هو ثان في اللف وجواز اعتبار الشرط اي اعتباره وعدم اعتباره
على غير ترتيب اللف لامرين كون الاول منه مثالا للثاني في اللف
وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه يكون انك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار
الشرط المذكور ثانيا في اللف ولا يتنك المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور
ثالثا اشارة الى اشتراط المضي في الشرط والجزاء المعنوي في عدم
عمل فيهما نشر على غير ترتيب اللف لكون ان انيتني الاول من المثال
مثالا لتقديم الشرط الاول من اللف ولا يتنك المذكور ثانيا فيه مثالا لاعتبار
القسم المذكور ثانيا في هذا اللف وانك المقدر ثالثا مثالا لاعتبار المذكور
ثالثا فالنشر باعتبار الاول اي تقديم الشرط على ترتيب اللف لكون
الاول منه مثالا لما هو اول منه في اللف وباعتبار الثاني اي جواز
الغاء الشرط وعدمه على غير ترتيبه لكون انك المذكور ثانيا مثالا
للالغاء المذكور ثالثا في اللف وانك المذكور ثالثا لعدم الغاية المذكورة

ثانيا

ثانيا هذا احد عبارة الشارح ☜ موافقا للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل
اللاري لتوصية الشارح ☜ باصلاح خلل يوجد في بحث الفعل لعدم مساعدة
وقت الشارح ☜ لنظره ثانيا زاد لفظ الغير في ثلث مواضع الاول كلاهما
نشر على غير ترتيب اللف والثاني قوله فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب
اللف والثالث قوله فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف واسقط من
قوله وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ورايت النسخة كتبت في آخره
هذه نسخة وبل لنسخة المفردة على الشارح ☜ قراءة عليها الفاضل الفاضل
اللاري وقراءة عليها من صنف هذا الشرح لاجله عند الفاضل اللاري
موافقا لهذا التصحيح قد كتب في المواضع الثلث منها لفظ الغير في الحاشية
واعلم عليه بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانت بعد احاطتك
بما قلنا ظهر لك ان لفظ الغير لازم في الموضع الاول دون غيره ولا اسقاط
الغير لا وجه له اختلاف اعتباري اي اعتباري كل من المثالين اعتبار
التقديم واعتبار جواز الشرط في كون احدهما على ترتيب اللف والآخر
على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير الاعتبارين باعتباري والنشر سهو
بخلاف المعنى الاول فان الاعتبارين فيه متفقان كلاهما على غير ترتيب
اللف في المثال الثاني يقتضي تقديم الخ اي كون النشر في المثال الثاني
على ترتيب اللف يقتضي تقديمه على المثالين الاول لان النشر على ترتيب اللف
غير ظاهر منه على غير الترتيب. اراد انفصال الخ فلذا قدم المثال الثاني ع الاول م

يكون الفاء القسم مستدلا به على تقديمه تقديم الخ واما اذا ذكر مثال كل من اللغتين بجنبه
بان يقال واذا توسط القسم بتقديم الشرط عليه جاز انه يعبر القسم وبلغني نحو ان
آتيتني والله لاتينك وكذا ان توسط بتقديم غير نحو انا والله ان اتيتني انك
يحصل اتصال المثال بالممثل له بتمامه من حيث مثالا لهما حال عن نشر بهما قيد
بذلك لانه اذا اعتبر من حيث انهما مثال لمجموع اللغتين كان الاتصال حاصلا
بتمامه كملفوظ في صدر الكلام قيد الملفوظ بذلك لان المقدر لا يكون الا في
المقدر نحو قوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون
واورد المثالين اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك كلام موطئ او لم يكن
ردا على من قال ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما
لان حذف الفاء من الاسمية للجزئية انما يكون في ضرورة الشعر اولى به
لانه اكثر استعمالا قال الرضي في كتب اما نحو ان ضربتني اكرمتك بالجزم اكثر
من ان ضربتني فاكرمك يلزمها الاتيان بالفاء لانه الاصل والا فالالتزام
الفاء اذا الفجائية وهذا اللزوم في السعة واما في الشعر فيجوز حذفها
نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها
الاولى ياء استثقالا للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا
في المغني وتفسير القاضي وفي الرضي انها حرف شرط وتفصيل وقد تحذف
ويطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا او مفسرة
نحو ربك فكبر او جملة في الذهن الخ كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد

المخاطب

المخاطب لمجيء احوتك يعني واما الذين الخ جعل ذكر القيد قرينة على تقديره
ولم يجعل قوله والا لا تسخنون في العلم يقولون آمنا به كما في المغني لانه لا يصح
على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا لم يجعله تسميما لحذف اما كما في التوضيح
لان حذف اما مع حذف القائم لم يوجد في كلامهم لزوم الفاء فانها
لا يجوز ان يكون عاطفة اذ لا يعطف الجزء على المبتدأ ولا زائدة لعدم لزومها في
سببية فتدل على كونها للشرط وانما قال لزوم الفاء ولم يقل دخول الفاء لان
الدخول لا يدل على نفس تضمن معنى الشرط لجواز ان يكون اجراء مجرى
الشرط كما في حين واذا اذا خوزيد حين نفسه واذا الفيته فاكرمه
وسببية الاول اي قصد لسببية والتزم حذفها لكثرة استعمالها
في الكلام ولكونها للتفصيل المقتضي لتكرار ولكونه فعلا عاما على طريقة
واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر وبان ما بعدها اشارة
الى لزوم الفاء في جوابها لفظا او تقديرا اذ لا تقدير له في ضرورة الشعر مع
تقدير قوله هو الجواب الدلالة المذكور عليه بنحو قوله تع فاما الذين
كفروا لم تكن اياتي اي فيقال لهم الم تكن اياتي الخ حيث فيه اشارة الى انه لا يفصل
بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله تع فاما
ان كان من المقربين فروح وريحان الآية وقد يفصل بجملة الدعاء
اذا فصل بين اما وجملة الدعاء بمعمول الشرط نحو اما اليوم رحمك
الله فلا صنعن كذا او معمول جوابها نحو اما زيدا رحمك الله فاضرب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كذا في شرح التسهيل مما في حيزها وهو الجزء الذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان
عمدة او فضلة ليكون العوض كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو
الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا اما زيدا فاذنب
لزوم الذهاب فزيد لسبب لزومه بوجود شيء في الدنيا واذا قدمنا زيدا مقامه افاد ذلك
اي حيز فائها رعايت لقرب المرجع او حيزا بها رعاية لاتحاد الضمائر في المرجع
لان حيز الفاء ايضا حيزها لان بعد الحذف لا يمكن التعويض الا بعد اقتران
الفاء مع اما في حيزها حيزها فاندفع ما قيل لا يجوز التعويض بجزء مما في حيز اما مطلقا
ما لم يكن في حيز الفاء فالتعويل على الوجه الاول بحال يجوز الخ اي بعد اسقاط
الفاء وهذا مذهب سيبويه هكذا في اللباب وفي الرضي وشرح التسهيل
ان هذا مذهب المبرد وقال فيه ان هذا مذهب سيبويه ما ذهب اليه المحققون
وفي المفتاح وشرح ديباجه المصباح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فهذا غير
جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب
فجعل سيبويه لاما خاصية اي حكما لها خاصية تصحيح تقديم ما يمتنع
تقديمه لحصول الفوائد المذكورة به من تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام
ما هو اللازم حقيقة في قصد المتكلم بمقام الملزوم الادعائي واستحقاق جزئه
واجب الحذف بشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء عمدا مطلقا الخ
جعل مطلقا صفة مصدر محذوف مبني للمفعول ولم يجعله ظرف زمان اي في
جميع الاوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الآتي فانه فرق بين جواز التقديم

اعتبار ٣

التقديم

واشتاعه مهما يكن من شيء مهما اسم لما لا يعقل سوى الزمان ويكن تامة وفاعل الضمير
المستتر الراجع الى مهما ومن شيء بيان لمهما لزيادة التعميم كما في قولهم مهما انا ثنا من آية
وجعلها زائدة على قول الاخفش او استفراغية باعتبار المآل وثم ايتم مقامها مهما
رد على من قال ان اصله مهما بالقلب المكاني وبابدال الهاء بالهمزة لان الاسم
لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انا نمنع لم لا يجوز ان يعتبر هذا القائل بحرفيتها
اما لتوالي بنقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اي ما فاي كلمة الشرط وما ابهمت
ومعناه شيء او حال تقديره اي شيء او حالة تكن فلا وسط يوم الجمعة التي هو للاوم
في قصد المتكلم ليلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء في اللفظ فانه يوم ذكر العطف
بدون المعطوف عليه والسبب بدون المسبب اصلا بدون مانع آخر ولا معه
وهذا القائل الخ في شرح التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيبويه والبه
رجع المبرد وفي الرضي ليس بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع
الواحد فلا باس بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض بهم يجوز لتحصيله
الفاء ما تعين فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور عما الغائب على هذا
التقدير اقامة الملزوم القصدي مقام الملزوم الادعائي فوائه غير مضر لان
المقصود تاكيد وقوع الجزاء وهو حاصل هذا تقدير الكلام آه اذا كان
المتوسط ما سوى الظرف من المفاعيل كالمفعول في قوله تعالى فاما اليتيم
تلا تقهر فجريان التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقال مهما يكن
اليتيم على ان يكون اليتيم مفعولا لفعل الشرط مهما يكن فزيدا على

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان يكون [illegible] العموم الاحوال والعائد محذوف اي اي حال يوجد زيد عليها فهو
مطلق وكذا في تقدير يذكر مجهولا ومعلوما على ما يجيء فلا يرد ما قيل انه لا يصح
هذا التقدير لانه لابد من رابط في جملة الشرطية ولا رابط الا ان يجعل مما
بمعنى الوقت وهو مردود على ما نص عليه الزمخشري في تفسير قوله
تعالى تلك آيات من آية او قليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل وغيره استدلالا
بقول حاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله ؛ وفرجك فالا فتنهي
الذم اجمانا ؛ ورد رابطه بانه لا استشهاد فيه لصحة تقديرها بالمصدر اي
اي اعطاء قليل او كثير واما تقديره اي على المذهب الثاني مبتدأ وقوله
وتقديره عطف عليه وقوله فوجهه غير ظاهر خبره والجملة استينافية
على ان يكون زيد آه وهي عبارة عن الاحوال والرابط محذوف فاي اي حالة
يذكر زيد عليها بمعنى يذكر يوم الجمعة ولابد من تقدير فيها في الكلام كما لا يخفى
منصوبا على انه مفعول به والرابط محذوف وهي عبارة عن الاحوال قوله فوجهه
غير ظاهر لعل وجه جريانه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف تقدير يكن
كما سيق لكنه غير جار في المفعول له والحال والجار والمجرور كما لا يخفى مع انه
يوهم آه اغا قال يوهم لان المقصود من التقدير بيان وجه الاعراب في سورة الرفع
والنصب لوالمتعين في الاستعمال وليس الاستعمال متفرعا على تقدير لكنه بعد التقدير
في الحالتين يوهم ان الاعراب تابع للتقدير ومن هذا ظهر الابهام في تقدير مهما
يكن زيد لان المقدر في جميع الصور واحد والاعراب غير دائر لاختلاف

المقدر

المقدرين فتدبر كلا يذهب الجمهور انها بسيط وقال ابن يعيش انها مركبة من كاف
التشبيه ولا ثم ينشد ليخرج عن التشبيه ردعا اي عن العاورة الى مثل ذلك القول
وقد يكون زجرا عن فعل فيه الممنوع كقولك لمن يذم عالما كلا ولابد فيه تقديم كلام يرتدع بها
سواء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله تع يقول الانسان يومئذ
اين المفر كلا وعلى سبيل الحكاية كقوله تعالى اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا
ان معي ربي في مثال الشرح ويحسن الوقف عليها لانها البيت من تمام ما بعدها
اي ليس الامر كذلك كما تقول اشارة الى الفعل الذي هو من تمام محذوف
لان الحرف لا يستقل كذا في الرضي وفيه انه زجر عن الكلام السابق فيكفي تعلقها
الآن بقال انه مغير والمغير يكون سابقا فلا بد من التقدير وقد يجيء
بعد الطلب آه وفي الرضي ويكون ايضا ردعا للمطالب كقوله تع ربي ارجعون
لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا والظاهر ما ذكره الشارح لان المقام في اجابة الطلب
لا يستلزم الزجر عن الطلب وقد جاء بمعنى حقا وقد يجر بحرف مجرى القسم
بجاب باللام كما في الآية المذكورة وقد لا يكون كذلك كما في قوله تعالى كلا بل تحبون
العاجلة والمقسم منه تحقيق مضمون الجملة السابقة فيصح الوقف عليها او الا
ولا لابد بعد كلا بمعنى حقا كسر ان بل هو معوض الى تقدير المتكلم فان اراد تا
كيد ما بعدها فالفتح وان اراد استينا ف ما بعدها فالكسر جاز انه يقع انه اسم
في المغني ان بعيد لان اشتراك اللفظ في الاصح والحرفية قليل ومخالف للاصل
نور حي آه دفع لما يقال انه اذا كان اسما فلم لا تونث واعلم انه وقع في القرآن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في ثلث وثلثين موضعا لا يصح كونه في جميعها للردع فزاد ومعنى عاتبين نقالا الكسائي انه قد يكون بمعنى حقا وقال ابو حاتم انه يكون بمعنى الا الاستفتاحية وقال نصير ابن يثربي يكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم تاء التانيث الساكنة اي في الاصل فلذا لم يعد اللام في رمت بخلاف لم يبيعا وبيعا فانها ما قبل الالف متحرك في الاصل فلذا لم يحذف العين فيهما لاجل السكون العارض لان امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا لم يعد واو المخاطب من المبني الاصل واما نحو قل الحق فانها لم يعد العين المحذوفة لان الحركة ليست كلا نية بخلاف بيعا لا المتحركة اي ليست المتحركة المعدودة في الحرف لانها مختصة بالاسم حتى صار كالجزء منه واجري الاعراب عليها فبين احكامها بقوله بيان للمونث في بحث التذكير والتانيث بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها يدخل الحرف ايضا كما في ثمة وربة نص عليه في المغني في كلمة ما اسمها فاذا علمت حروفا وبين احكامها استقلالا وما قيل فلو لم يقيد بالساكنة لم يصح قوله يلحق الفعل الماضي فنقول ان قوله يلحق الفعل الماضي متفرع الى تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد والمراد بالمتحركة ما يكون في المجزوم الثالث فلا يرد تاء تعلمت للمخاطبة لانه ضمير الفاعل مع التانيث فاعلا كان الخ بيان لفائدة التعبير بما المصدرية دون الفاعل يعني ليشمل مفعولا ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصنف كما مر في قوله من اول الامر اي قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة فعل الماضي قد يكون على زنة الاسم والحرف والامر نحو إذا فاذا قيل أتت علم قبل التامل في معنى الكلام انه صيغة الماضي لانها كالحرف اما ما والاسم فلجريان

الاعراب عليه وتاء الفعل فلسندة اتصالية بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل الذي هو كالجزء منه فيما تقدم آه ذي في بحث المونث مقصودة بالذات لان الحكم فيها على الاسم للمونث قصدا وههنا مذكورة تبعا للحكم السابق اعني لحوق تاء التانيث المسندالية فانه يتبادر منه الوجوب في جميع الصور فاخرج منه هذه الصور فكانه استثناء منه ولذا اكتفى هذا القدر وليس بيان جميع صور اللحاق واما المجان آه استيناف لدفع توهم كون علامتي التثنية والجمع كتاء التانيث في الحاقها للتنبيه على كون المسندالية مثنى او مجموعا وفي عدم تقييد الالحاق بالماضي او بالفعل اشارة الى محروم الحكم اي الحاقها اياي تبني يلحق من الماضي والمضارع والصفة لعدم احتياجها اي التثنية والجمع غالبا احتراز عما اذا كانت مدغمة او محذوفة لالتقاء الساكنين وعن نون وما اذا كانتا عبارتين عن الجمع فليست بضمير يدل عليه ايراد الواو لغير العقلاء في الكلوفي البراغيث واستعمال النون في بعض ورد السليط اقاربه والتاويل تكلف واليه اشار لعصم نونا التغير بلفظ العلامة والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة من غير فائدة الحق ان عمن تم رجلاه وربه رجله وباب التنازع ولا منع آه ظاهره ليشعر بان هذا قول الشارح الرضي والمذكور ان القول بكونه علامة مذهب سيبويه وقيل اي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدا والجملة خبر متقدم وفي شرح التسهيل ان هذا ليس بممتنع اذا كان من تسمع منه ذلك غير اصحاب اللغة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المذكورة واو يجمل جميع ذلك على ان الالف والواو والنون فيها ضمائر غير صحيح
بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع لقول ائمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصين
فمي اورد شنوءة بن وحكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابدا
ولا يفارقونها ولو كانت ضمائر كما زعم البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى
ومن هذا تبين ضعف قول الرضي ما مر من التقديم والتوضيح وعلى الوجهين
حملما وقع في التنزيل من قوله تع وَاَسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظلموا وقوله تع ثم عَمُوا
وصموا كثير امنهم وما وقع في الحديث الصحيح يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
والنهار في الاصل مصدر نونته الخ هكذا في اللباب فان قلت هذا اللفظ ليس
مما استعملته العرب وانما هو من مولدات اهل العربية فما معنى كونه في الاصل مصدرا
قلت انهم اشتقوا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيء بمعناه
صيغة منه نحو امرته اي جعلت الشيء ذا نون بادخاله عليه فقولك اذا دخلته عليه بيان
لحاصل المعنى ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى
جعل الشيء ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين
يختص بالاسم تنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله الشيء ذا تنوين كما في التا
والتنوين تنوين كردن اسم فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد
الى مفعولين سهو فنبه على ما به يتعدى المشتق الباء للسببية او الآلة اي ما يجعل
الشيء ذا نون بادخاله عليه اي بذاتها اي مع قطع النظر عما هو خارج عنها
بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن لان سكونها بعا

انتفاء

انتفاء موجبا التحريك علم ان الوقف غير السكون فانه قد يكون بغير قوله
فلا يضرها اي التنوين الحركة العارضة والتحرك ساكنة في الاصل فلا يرد
ان التعريف غير جامع لخروج التنوين المتحركة شامل النون الخ قيل ظهور
ان المراد نون بي كلمة واو الكلام في قسم الحرف يمنع شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة
يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام في قسم الحرف يكفي كون بعض اقسامه
حرفا اي اخر الكلمة اراد به ما ينتهي اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة
ويصري وقاض من غير تخلل شيء كما هو النظم من بتعريفه شيء لشيء والتخصيص
بالحرف خلاف النظم قوله متخللة بين آخر الخ لان الحركات البعاض حرف المدود اللين
يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع
الحرف تظعلها لها في الوجود والعدم يشير اليه تشبيهه بتطفل العارض
فلا يرد ان تفسر المتبعية بالتطفل يوجب اخراج تبع حركة الآخر نون التاكيد
ايضا للتمكن اي يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل او الانصراف
قوله اي امكنية الكلمة اي كونه امكن اي زايدا في التمكن لان غير المنصرف ايضا تمكن
في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعل من التمكن على الشذوذ كذا في شرح وكاف
ان تجعل من المكانة بلغة افتقر ببقائه على اصله وان تجعله من المكان على الشذوذ
كاختك لم يشبه الفعل الخ لم يقل لم يشبه الحرف او الفعل كما في غاية
الكتب لان الامكن في مقابله غير المنصرف والتنوين فارق بينهما بالوجهين
فلا يضر مشابهته به بوجه اخر كضارب معناه الخ وان يتصوره صورة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيه للضرورة او التناسب فهي داخلة في تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم
بين للمعرفة والنكرة من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص باسم
واسم الفعل ويطرد فيما آخره ياء ساكنة قبلها كسرة نحو جواري ودواني للا آن اي الزمان المتصل بزمان التكلم بصيغة
واما التنوين الخ وانما خصصنا المثال بخوصر اي بالنكرة المبنية لان غير المنصرف
اذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة في عدم التعيين سواء بقي ببناء او لا نحو
تنوينه للتنكير بل لتمكن لانه الزائل لمنع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف
سيبويه فانه كان مبنيا فاذا لم يدخل فيه تنوين التنكير لا ادري
منعا اي لا اظن منعا ويجوز ان يكون احمر وابراهيم بعد التنكير للتنكير
والتمكن معا لانه يدل عليهما فاذا جعلته الخ دفع لما قالوا من انه كان التنكير لما
بقي في نحو رجل بعد العلمية وفي بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو رب احمد
وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف وانا لا ادري في نقل
هذا قوله واما التنوين الخ كلام من قبل نفسه وانا لا ادري عطف عليه وعلى
الذي نقلها الشريف قدس سره كلام من قبل القوم وانا لا ادري استيناف كلام
من قبيل نفسه ولكن يجعل كلامهم القوم على اختيار الرضي كما لا يخفى
عوضا عن المضاف اليه لم يقل عوض عن حرف اصلي كجوار ودواني
كجندل فان تنوينه بدل من الف جندال او مضاف اليه لان كون التنوين
فيهما للعوض تختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف وعند ابي مالك تنوين
جندل للصرف وليس ذهاب الالف الذي اي علم للجمعية كذهاب الياء من جوار

وفي

في تخصيص الاشارة بإذ وكل وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمة لتعاقبها
بيان لوجه التناسب بينهما ليصير احدهما عوضا من الآخر لانها للعلتين ولذا
لو سميت بجملة زال تنوينها وقال الزمخشري انه تنوين الصرف وان سمي لضعف
تأنيثه لعدم تمحض تاء التأنيث لانها مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير تاء غيرها
لان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يأبى ذلك كتاء اخت وبنت مع ان التاء فيهما بدل
من الواو يمنع عن تقدير تاء اخرى فيهما لانهما معنى الى المشاركة التنوين في كون كل
منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شيء آخر اخر الابيات آه في القاموس
ليست من الشعر والمدر معروف وبيت الشاعر والمصاريع جمع مصراع ومصراعا
الباب معروفان مصراعا اليست من الشعر شبهها بمصراع الباب لاستوائهما كذا في لبخمس
العلوم لتحسين الانشاد وبما قراءة الشعر بقالي النشد الشعر قراءة
لانه حرف الخ تعليل لما يستفاد من السابق اي سمي ما يلحق الى سنوبه تنوين
الترنم لان الترنم في اللغة التغني وهو حرف ليسهل به ترديد الصوت في الخيشوم
لكونه اغن للحروف والترديد في الخيشوم من اسباب الغناء ولذا سمي المغني
مغنيا لانه يكثر صوته اي يجعل فيه غنة والاصل مغنن بنون نوعية ابدلت الثانية
ياء لمغني تنوين الترنم تنوين يلحق لتصير الترنم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش
واختاره المصنف في شرح المفصل وقال غير سمي تنوين الترنم لانه يلحق لترك
الترنم لان حروف الاطلاق يصلح للترنم لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين
اذا وصل الاشعار بترك الترنم لخلوه من المد وانما اعتبر والا لم يعتبر ادخل

تزيد الصوت في الخيشوم هو الآخر فلذا اعتبره والحوفية بالآخر وان كان اي الحوق
ما الحق آخر الابيات لان محل النفي الخ فاللاحق في الوسط واقع لا في محله فلذا لم يعتبره
وفيه بحث لان الاصحاب النفي في كل نوع من الغفار مقامات لطويل وقصر وتزيد
وصدنه وثقله لو عدلوا عنها فان حسن ذلك الغناء سواء في الآخر او في الوسط
لان اختلال التعظيم يحصل بتنوين المغاني القافية المطلقة القافية عند الخليل
من آخر حرف من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن
ويروي عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن وهو اول القافية مشتق
من القفو وهو التبعية لان القوافي يجيء بعضها اثر بعض والروي وهو الحرف
الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا مشتقا
من رويت الحبل اذا فتلته او من رويت البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل
القوي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فيقطع الاطلاق
الصوت في القراح ان الاطلاق ذكر دن بابدال الحروف والجامع كونها من
حروف الزوائد ولزوم السكون اقلي للوم الخ وبعض الى والبعض الاخر يقول
ان احببت كما يدل عليه بيان المعنى البيت لجرير اراد يا غازلة فرخم بحذف حرف
النداء والمعنى يا غازلة اقلي لومك وعتابك علي ما افعل وتأملي فيما افعله
حتى تحركي تحقيقة فان كنت مصيبا فيما افعله فقولي لقد اصاب جرير فيما فعله
وانصفني ولا تكابري وفيه ان عازلة علي الخطاء قول كذا في شرح ابيات المفصل
فلقد اصاب معقول قولي والشرط متخلل بين اجزاء ما هو دال على الجزاء وحاصل

وفي بعض الروايات فقولي ان صحبت لقد اصاب فحذف الحد ما ذكر

من استماع الخ والاستماع ليحصل الوزن فلابد منه والتعويض عنه المنفي فما قيل
لا وجه لتحصيل المدة بالاستماع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان لحاق التنوين
مغن عن تحصيلها بالاستماع ليس بشيء وقائم الاعماق الخ ليست لرؤية
القائم المظلم العمق بفتحتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والخاوي
الخالي والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر الطريق وقيل مهب الريح بخرقه
والاعلام جمع علم وهو ما يستدل به في الطريق والخفق بالسكون الاضطراب
يقال خفقت الراية والنعلب والسراب اذا اضطرب حرك للضرورة والمراد
به السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلم الاطراف خالي الممر لم يسلكه
احد ولا يتهيأ فيه اعلام لظلمته او لعدمها لما لج السراب وجواب رب محذوف
اي قطعته بالفتح والكسر كما تقرر في تحريك الساكن ان الاصل فيه
الكسرة والفتحة للخفة وقدم الفتح اشارة الى اولويته لان الفعل زائد
في اصله وبالكسر يزيد الثقل بل هو موضوع لغرض الترنم وذلك لان المقصد
منه حصول الترنم للخاج لا افهام معنى الترنم وحصوله في الذهن لتأمل
واستماع بتنزيل الغرض من الشيء منزلة نفسه فبي اعتبار الوضع في بعضها
تأمل وهو تنوين المقابلة فان المقصد من الحاق تحصيل المقابلة لا افادة
المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه لافهام عدم تعيين مدخوله
وتنوين العوض فانه قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيفهم منه
معنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن فان المقصد منه افهام كونه

سفر فالتحصيل نعني قوله وهو للتمكن الخ يجيء للتمكن وغيره ليشمل العيني
والعرضي والحق ان كل فوايد التنوين كما يدل عليه عبارة التسهيل فانه قال
التنوين ساكنة يزاد آخر الاسم تبيينا لبقاء اصالته والتنكير او تعويضا
او هو مقابلة لنون جمع المذكر او اشعارا بترك الترنم في ذي مطلق في لغة
بني تميم اي التنوين بشرط ابقاءه على حاله وعدم صيرورته جزء بان
علما مع التنوين فانه لا يحذف وجوبا فان الاستمرار المستفاد من
المستقبل قرينة الوجوب وهذا في السعة واما في الضرورة فقد
لا يحذف فان الضرورات تبيح المحصورات كقوله جارية من قيس ابن
ثعلبة حيث لم يحذف من قيس رعاية للموزن واخرجه ابن جني على البدل
وتردبان العرب لم يجعل ابنا في ذلك الا صفة ولذا لم ينونوا الا في
الشعر وهذا الحذف مطرد لحذفه عند اضافته مدخوله ودخول اللام
وقد يحذف فيما عداه تخفيفا لالتقاء الساكنين ومنه قراءة الشاذة
احد الله الصمد من العلم المعرف فيما سبق فيشمل اللقب والكنية ايضا
موصوفا وصفا نحو يا يلفظ ابن للكبر ولا يحذف وبه بني عمرو بشرط
الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف زيدان الظريف ابن عمرو ويشترط كون
العلم الثاني مذكرا بناء على انه العرب لا ينسبون الرجل الى امه واشترط بعض
المتاخرين كونهما مكبرين وليس كذلك مضافا الى علم كما هو الشائع في
الاضافة وهو المطابق لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم للبن لا يسقط

التنوين

التنوين والالف الابن خطأ وقيل سواء كان للاب او الجد واشترط المحدثون وضع
جديد لهم فرقا بين الاضافتين وقوله آخر لبيان الواقع اذ اللفظ المضاف لا يكون عين
اللفظ الموصوف وان الحداني للمفهوم فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد ابن نفسه
كناية عن عدم الادب له ولذا لم يوجد في بعض النسخ لكثرة الاستعمال الخ
لان التقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز بالكسر على ما هو الاصل في الساكن
خطا بحذف الالف واما حذفه في اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين
وكذلك الخ فالعلم اعم من ان يكون صريحا وكناية عنه وكذا ما يجري مجرى
العلم نحو سيد هن سيد وضد بن ضد وظاهر بن ظاهر وبني بن بني
ويعلم منه بناء على ان التقييد في المسائل يفيد في الحكم عما عداه نحو
جاءني رجل ابن زيد المثال الصحيح جاءني الرجل ابن زيد وزيد من العالم
والامرين لان المثال الفرضي يكفي للتوضيح وحكم الابنة الخ ولم يذكر
المصنف اكتفاء بذكر الاصل او لانه اختلافية قال منهم من منع ذلك لان
موضع السماع الابن حكاه ابن كيسان كذا في شرح التسهيل فلا يحذف
اي خطا حيثما وقعت اي في موضع الالتباس وعدمه في مثل هذه
هذه ابنت عاصم اي فيما وقعت صفة لمؤنث يجوز صرفه فلو حذف الف
ابنة لا يدري انه لفظ ابنة فيحذف تنوين موصوفه وتكتب التاء
او لفظ بنت فيجوز في موصوفها التنوين وعدمه ولا يسكن التاء وفي
التسهيل والوصف بابنة كالوصف بابن يحذف التنوين في نحو جاءني

هند ابنت عاصم

هذا شبه زيد في لغة من صرف وفي الوصف بنيت في غير النداء وجهان اي
التنوين وعدمه وهما سيبويه عن العرب الذي يصرفون هندا ونحوها
فيقولون هذه بنت عامر بالتنوين وتنوين والفرق بان تاء بنت
تكتب بصورتها مطولة والتاء ابنت تكتب بصورة الهاء مدورة ليس
بشيء لان كتابة ابنه بالتاء المطولة لان كتابة الكلمة تابعة لحالة الوقف ويجوز
وقفا بنة بالتاء الا ان الاعرف وقفها بالهاء بخلاف اخت وبنت فانه
لا يجوز وقفها بالهاء فلذا يكتبان بالتاء المطولة في التسهيل وابدل
الهاء من تاء التانيث المتحركة ما قبلها لفظا او تقديرا في آخر الاسم المعرب
اعرف من سلامتها وقال شارح لو احترز بقوله المتحركة من ان لا يتحرك
لفظا ولا تقديرا فلا يوقف عليها الا بالتاء نحو بنت واخت نون
التاكيد الخ استار بجعل قسمين الى انها اصلان كما هو مذهب البصريين
وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناها التاكيد قال الخليل هو والثقيل
بالثقيلة ابلغ لثقلها المتولدة المستلزمة للحركة فلذا لم يتعرض لنكتة
اصل التحريك اي غير التثنية لا يخفى انه لا يمكن ان يراد بالالف الفاء
فالمراد جنس الالف في اي نوع كان فالاظهر ان يقول الف التثنية كالف
الف الجمع والف الجمع آه اختار الشارح رعاية لمناسبة التثنية وجعل
عبارة القوم تفسيرا له هذا الاطلاق اخترعه الشارح لمناسبة التثنية
والشايع الف الاصل كما في الرضي ومعنى الاضافة ما ذكره بقوله اي الفاء

انتهى

ما قبلها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيها دون ملاسبة تشبيهها فيما في التثنية والجمع بنون التثنية في كون
كل منهما نونا واقعا بعد الالف ولم يقل تشبيهها معهما مع ان فيه عدم تفكك
الضمائر لانه يوهم شبه النون مع الالفين لنون التثنية والجمع والاولى اسقاط لفظ
فيها اذ لا حاجة اليه اي نون التاكيد رعاية لوحدة الضمير وقيل لكل واحد
من الخفيفة والثقيلة رعاية لقرب المرجع مع تنصيص الكي في كل واحد منهما وعلى
التقديرين محلي الجملة مستانفة ولا يجوز ان يكون خبرا بعد خبر لان خبر المبتدا
الجملة يجب فيه العاطف بالفعل المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي
ودخوله على اسم الفاعل تشبيها له بالمضارع في قوله تع انا بالذي احضروا
الشهود وعلى الماضي في قوله تع وامن سعدك ان رحمت متيما عضبطا ارى
والمراد الاختصاص في السعة الكائن في ضمن الامر بان يكون مذكورا
بعد لفظا كما فيما بعد امر المخاطب او حكما او تقديرا فانه الاصل مضارع
حذف اللام عنه لكثرة الاستعمال فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن
لام الامر كالمراد الغائب المتكلم والمراد من الامر اعم من امر بغير اللام وبها
على التوسع والامر بغير اللام ويفهم حكم الامر باللام بالطريق الاولى ما قيل
في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلقة بالاستعمال المقدر والمراد
من هذه الامور المتاتي المصدرية اي بالفعل المستقبل في الامر والنهي ففيه
ان المستعمل في النهي والاستفهام والعرض والتمني ليس صيغة الفعل بل اداة
والاطلاق الفعل المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر

بالمعنى المصدري لا بمعنى الدعاء نحو بل تضربن وكذا جميع سائر ادوات
الاستفهام كانت او حرفية اورد المثال ليدل رد اعلى من خصه بالهمزة
في جميع هذه الامثلة لو تركب بيان التخفيف والتشديد في الامر والكفي بهذا
التعميم لكان احصر لكن ما ذكره بين حيث فصل اولا ثم عمم بهذه المذكورات
الستة وهو الموافق لما في اللباب وزاد الرضي التحضيض واما النفي و
المؤكد بما في حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد الدلالة على الطلب المخالف
لوجود الفعل وعدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسؤال
عن حصول الفعل كما في الاستفهام واما في دلالة القسم على الطلب فقيه تامل لان
الانسان قد يقسم على تعليم ما هو ليس مطلوبه كقولك من اني كبيرة والله
لاعاقبنه الا ان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو المطلوب وحمل بقية
التأكيد دون الماضي والحال حال من النون اي متجاوزة ذلك عما يدل على الماضي
والحال او عن الضمير المستتر في الدلالة اي متجاوزة تلك المذكورات عن
الدلالة على الماضي والحال لانه لا يؤكد على ما هو المعلوم المسند الى ضمير
النون الا مطلوبا لان وضعه لتوكيد طلب حصول شيء اما في الخارج او في الذهن
والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا وخبرا مستقبلا فما قيل في حصر التاكيد في
المطلوب نظر لاقتضائه بمثل ان زيدا سيقوم ونحو منشاءه قراءة بعضهم
على بناء المجهول وقلت في النفي ولم يقل وفي النفي قليلا وفي مثل اما تفعلن
كثيرا لان دخول النون فيهما ليس بالاصالة بل بواسطة تشبيههما بالطلب

فلذلك

فلذلك لم يشاركهما به في حكم الاختصاص ولانه يصح تعلق قليلا بالاختصاص
ولا بالنفي والمراد بالنفي اعم من صريحة ومما يتضمن معناه فيدخل فيه قلما افعل
كذا والجحد حيث قال سيبويه يدخل بعد لم لتشبيهها لها بلا النهي في الجزم
زيد ما يقوم ولم واورد المثال بما لعلم حكم النفي بلا بطريق الاولى فان مشابهته بلا
النافية اتم ولذا يجيء بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقوم وبالمنفصلة
عنه نحو لا في الدار بل خارج زيد وما قيل انه لم يجيء في النفي فمدفوع بما وقع في
قولهم من عضته لا يبين شكره وغير ذلك كما في الرضي الا قليلا
قيد القلة في النفي بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوعة كيف وقد جعله
ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي على الاصح وفيه ان كونه قياسا
لا ينافي القلة فان كل قياسي ليس بمستعمل كثيرا واما ما قال ابن مالك نفسا
التشبيه في جواز الدخول ردا على من منعه مطلقا في جواب المثبت
فمثبت القسم كجواب القسم وجعل من قبيل جرد قطيفة لكلف يحتاج
الى ارادة المقسم عليه من القسم لان المقسم محل التاكيد اي كائن في محله اعني
منزلة منزلته بعد صلاحية له صلوحا تاما احترازا عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل الماضي المثبت وما فيه مانع كما سيجيء وعما لا يصلح
صلوحا تاما كالمستقبل المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الاشياع العدم
لا يصلح للتاكيد ولكونه مطلوبا صالح له وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التعليل
لا يختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصالح في الدليل اشارة الى ان المدعى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اعني اللزوم مشروطا بالصلاحية لذكر المعمول لظهوره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه
غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا عن حروف تنفيس غير متعلق به وغير
مفصول بينه وبين اللازم فان النون لا يدخل نحو لسوف يعطيك ربك
فترضى لان النون يخلص المضارع للاستقبال فكره الجمع بين حرفين لمعنى
واحد في كلمة واحدة نحو قوله تع ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان
تقديم المعمول يقتضي الاختصاص فلتسليم اجل الحكم المتناهي لتاكيده ونحو والله
لقد اظن زيدا منطلق لان ظن لا يجامع حرف الاستقبال فما عداهما الى ما هو
صالح وهو الفعل المستقبل المنفي بلا جائز نحو قول الشاعر فاالله لا
المرء مغنيا فقر الكرام ولا فاق الورى حسبا ولا الكثروا لا يوكد
كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا في شرح
التسهيل وكسرت اشارة الى انه يلحق الشرط وان لم يوكد بما نحو
ان تفعلن افعل الى انه قد يلحق الجزاء اذا كان شرط مما يجوز لحوقه به
الموكد حرفه ولم يقل المؤكدا دهما تت اشارة الى ان ما في الاسماء المتضمنة
لمعنى الشرط في الحقيقة تاكيد بكلمة ان التي تضمنتها بما سواء كانت لازمة
كما في حيثما واذما او لا كمتهما وما قبلها مع ضمير المذكرين حال مقدرة
من ضميري المثنى في الظرف العائد اليهما الا لان كونه قبل النون لا يجامع
كونه مع الضمير ومن هذا ظهر انه بيان حكم الصحيح اقول في المعتل ما قبل النون
وهو الضمير فانيل ان التعليلين المذكورين لا يجريان في اختشون

واختشين

واخشون واخشين وهم ان اشتراط آه فلا يكون ما نحن فيه من التقاء الساكنين
على حده فيحذف المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بمخرج كالجزم لشدة اتصالها بما قبله
فلرعاية الاول قالوا في جمع المذكرين والمخاطبة ان فيهما التقاء الساكنين على غير حده
ولرعاية الثاني قالوا في التثنية والجمع الموث انه التقاء الساكنين على حده
ولم يعكس للزوم الثقل في الاولين والالتباس واجتماع النونات في الاخرين
قوله اي لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يحذف
المدة لاجل بل لاجل الثقل يدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل
حيث قال لا يلتقي ساكنان في اصل المحض الاول وليها حرف لين وثانيهما
مدغم سقل لفظا او حكما وقال شارحه مثال المتصل حكما اضربان وهو تفعلان
وهو الواحد المذكر الى لم يذكر المتكلم مع دخوله فيما اذكر اشارة
الى انه لقلة وقوعه في الاستعمال كالعدم لان نون التاكيد لا يدخل الا ما فيه معنى
الطلب وطلب الشخص عن نفسه غير صحيح الا بتاويل واعتبار تغاير اعتباري
وحكمهما غير ما ذكر لان ما قبل فيهما الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمها
ما ذكر لان الالف حاجز غير حصين او لان الالف في حكم الفتحة وجعل قوله
وتقول في التثنية والجمع آه بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر والمخاطبة والنظم
ما ذكره الشارح للزوم التقاء الساكنين على كلا المذهبين لعدم كون الثاني
مدة فانه بحذف لانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس
كذلك ومع ذلك قوله ويجعل مقتضى المبني معفوا كذا ذكره الصواب ما في الحواشي

حقيقة لكنه

يدل على انه

www.alukah.net

المدنية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مفتقرا اذا اولهما حرف لين لانه
في من المد كالحركة وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه جعل قوله تعالى وان
يتبعان بتخفيف النون وليس عرضي عند الاكثرين مع امكان التكلم
وبجيئه كقراءة نافع ومحياي وآثر الآن كمال الفصاحة في تبيين الحروف وتحقيقها
والتقاء الساكنين بنافيهم وحال الوقف حال قطع المتكلم وهما في غيرها الخ
ما ابتدأ اخبرت كالمنفصل وفي غيرهما حال عن ضمير الخبر العائد الى هما مع
الضمير البارز حال عن غيرهما والمعنى ان النونين في طرفها آخر الفعل كالقطعة
المنفصل حال كونهما في غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير
البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط الضمير البارز في بيان الافعال
المفعلة لانه بين الحاقها بالصحيحة بقوله وما قبلها الخ كما مر النونين
حكمهما مع المثنى الخ علم ذكر من التقييد بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان
حكمهما اكتفاء بما ذكر في الصحيحة ما ذكر من لحوق الثقيلة المكسورة
بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق التخفيفة خلافا ليونس
وهو غيرهما الخ عطف على قوله مع المثنى وقوله على ضربين عطف على ما ذكر
عطف اسمين على معمولي عامل بهما واحد والمراد بالضربين كونهما كالمنفصل وكونهما كالمتصل
كالمتصل ضمير بارز مع ما عطف عليه حال من غيرهما اي النونين حكمهما حال
كونهما مع غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مقارنا مع الضمير البارز
او الضمير المستتر على ضربين وهو اي ذلك الغير المقارن بالضمير البارز

شيئان

كان

لا

ا الى عمر واللاتي ص

ب فلا قياس عليه حال التكلم م

ج واحال البواقي عليه ص

شيئان الخ وليس قوله اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر بيانا للضربين فيستفاد
ان التنوين اما في ضمير بارز او مع ضمير مستتر ويحتاج في قوله وهو شيئان
الى تكلف التقدير او التسامح على ما مر ثم ان حصر الشيئين في غير المثنى والمجموع
في القسمين المذكورين مبني على انه اعتبر لحاق النونين بامر المخاطب لانه الاصل
في الطلب كما يدل عليه الامثلة وحصرها يكون مع الضمير المستتر في الواحد
المذكور وجوف المؤنث فلا يرد ان هند اقسم ثالث وهو ان لا يكون مع الضمير
اصلا نحو ليضربن زيد نحو اوا الغرض بفتحتين للهدف وتضم الواو
بصيغة الخطاب عطف على قوله تقول وسمي بعض الناظرين فاقرأ بالياء الجائية
وصيغة المصدر ثم اعترض فقال المناسب سياق ما سبق ان يقال وكذا الخنثون
بضم الواو والمفتوح ما قبلها وكذا قوله وتكسر الياء المفتوح كالمتصل لتشابههما
في لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ الا بحركة ما قبلها في انقضاء فتحة
ما قبلها يعني بالف التثنية هكذا في شرح المصنف وذلك لان المتصل بالفعل
الواو والياء والف والنون ومعلوم ان لا يمكن في الواحد المذكر اجراء حكم
ما سوى الالف فتعين الالف فاندفع ما قاله الرضي من ان كونه كالمتصل
على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا وانت لا تثبت اللام
معها وما قيل انه اذا اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل ابقاء اللام
في اغزون محمولا على بقاءها في اغزوا لانا ينتقل الكلام الى اغزو فكما يقع في اغزوا
يجري في اغزون فليس الحمل الا تطويل المسافة مدفوع بانه ليس في كلام المصنف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يدل على الحمل بمجرد تشبيه النون بالالف في حكم اختصاصها في العبارة
للاشتراك في العلة وهو انه لو لم يعد اللام مع انتفاء كل منهما فتحة ما قبل يلزم
الاجحاف في كلمة بحذف اللام وما يدل عليه من الضمة والكسرة اي لاجل الاعتبار
الشارع ترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية الترتيب الامثلة
باسقاط نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضي البناء
وضم الواو ليدل ليلتبس بالواحد لانها كما سبق اليه الوهم اذ لا يدخل الا شفعاء
على الامر وهذا الامثلة اي لم يزع المصنف والترتيب المستفاد من الحكمين الساقطين
بان لسوقه والامثلة الضمير البارز منفردة عن امثلة الضمير المستتر بل راعى
الترتيب الصرفي فوقع الاختلاط في الامثلة ترتيب تقديرها الواقع اي بعد
اسقاط امثال المثنى والجمع المؤنث لالقائها الساكن المذكور بعدها فلا
تخاضبن واضربن فانه فيهما ملاقي للساكن ما قبلها فلا يحذف والقرينة
على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل يحذف في الاصل وقت بقائها الساكن مطلقا
سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضربي الرجل
واضربي الرجلين يا اضربن واضربن واضربن نحذف لالتقاء الساكنين
تشبيها بحرف العلة اذ لا حظ لها في الحركة وما قيل ان الحذف لا يكون الا
للاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من مقول الواو والثاني
او الاول لاتهين بالنون الخفيفة علك بمعنى لعلك لاجرائه مجرى عسى
دخل في خبرها ان والمعنى لاتهين الفقير لفقره عسى ان تركع وتنزل والنهاية

تذرفه والاعزم فيستغني هو الفقير انت لان احوال الزمان لا تدوم وتملك كل
من النهوم سعة والمسجد والجمع لابقاء معه : قد يجمع المال غير آكله
ويأكل المال غير من جمعه يا لسى المساء والا فالواجب اي ان لا يكون
لاتهين كالواجب صيغة النهي للواحد المخاطب حظا لمرتبة الى لانها
للاسم لا يخلو عنه الا لمانع من اللام والاضافة بخلاف النون فانه يخلو
عنه الفعل بلا مانع فايد لو لقيت ساكنا بعد الالف على مذهب من اجازه
ابدل يونس النون همزة وفتحها فتقول اضرب الرجل يا وجلان واضربا
الرجل بالنون وقال سيبويه هذا لم يقله العرب والقياس اضربا الرجل
واضربنا الرجل بحذف النون لالتقاء الساكنين وفي الوقف عطف على
مقدر بعد بحذف السابق اي في الاصل او على يحذف بحذف يحذف
كلام الشم ويحتمل الوجهين ان ضم او كسر ما قبلها التقييد بالطرف
مستفاد من مقابلة لقوله والمفتوحة تقلب الفا وجب ان ترد المحذوف
لزوال المانع قيل والذي يظهر ان دخولها في الوقف خطاء لانها تدخل
بعين التاكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصوده الذي جاء له كذا في
شرح التسهيل وقلت اعزو الى وكذا تقول هل تضربون وهل
تضربين في حال الوقف على تضربين وتضربن فترد الواو والياء والنون
الدغ فانه لا يرد اي حال الوقف ما حذف لاجل التنوين فتقول
قاض ورام بلا تنوين في الوقف على قاضٍ ورامٍ بالتنوين ولا تقول قاضي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ورامي باعادة الياء تقلب الفا في حال الوقف فاله التنوين اي حال
الوقف نخواصيت خير لا يخفي ما في هذا التمثيل من حسن الاختتام
علي وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة في آخر الكتاب وختم
بالالف الذي هو ساكن ابدا اشارة الي الاستراحة بعد الخفة هذا آخر
ما اردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من
الشرح العتيق والبحر العميق لما رايت
الظرفة من المقتدين لحلم عن تدقيقه
وعدم الظرفة بمقصوده فيما
تعرضوا التحقيقة وقد
اتفق الفراغ من
تصنيف هذه
النسخة

يوم
الاحد من شهر الصفر ختم الله بالخير وفي سنة الف وخمسين سنة
من الهجرة النبي صلي الله عليه وسلم والحمد لله علي الانعام والصلوة
والسلام علي رسوله خير الانام وعلي اله واصحابه الكرام الي قيام الساعة
والساعة القيام كما تمت هذه النسخة الميمونة بالمسمي تكملة علي فوائد
الضيائية المشهور بشرح ملا
حسن وملك نسخت تمام حافظ شرف الدين بن منصور لايرحوم منصور شيخ نصر الله

شبكة الألوكة
www.alukah.net